

الاستشار  
عبد الحى خليل

# العود ورَد الاعتبار

العود الجنائى البسيط — العود الجنائى المتكرر — الاعتیاد على الاجرام  
رد الاعتبار الجنائى — رد الاعتبار التجارى — رد الاعتبار عن الاحكام  
الصادرة من المحاكم والمجالس العسكرية .

مع احدث احكام محكمة النقض التى صدرت فى هذا الشأن — ونماذج  
لطلبات رد الاعتبار عن الاحكام الجنائية والمدنية والعسكرية .

الطبعة الاولى

١٩٨٨

توزيع المكتبة القانونية ١٨ ش سامى البارودى — باب الخلق — القاهرة





الستشار  
عبد الحى خليل

# العود ورَد الاعتبار

العود الجنائى البسيط — العود الجنائى المتكرر — الاعتياذ على الاجرام  
رد الاعتبار الجنائى — رد الاعتبار التجارى — رد الاعتبار عن الاحكام  
الصادرة من المحاكم والمجالس العسكرية •

مع احدث احكام محكمة النقض التى صدرت فى هذا الشأن — ونماذج  
لطلبات رد الاعتبار عن الاحكام الجنائية والمدنية والعسكرية •

الطبعة الاولى

١٩٨٨

توزيع المكتبة القانونية ١٨ ش سامى البارودى — باب الخلق — القاهرة



الاجتهاد  
إلى زوجتي رفيقة دُرُوبِي لآفر عمري  
أُهدي هذا الكتاب



## تقديم وتقسيم

العود هو ارتكاب شخص جريمة بعد الحكم عليه نهائيا في جريمة أخرى وقد اعتبره المشرع في قانون العقوبات ظرفا مشددا عاما يتسع نطاقه لجميع الجرائم أو أغلبها . وهو اما أن يكون عود بسيط إذا صدر ضد المتهم حكم بات بعقوبة واحدة قبل أن يرتكب جريمته الأخيرة ، واما أن يكون عود متكرر في حالة تعدد العقوبات المحكوم بها ، ولكل من نوعي العود شروطه وأحكامه وآثاره . وقد يكشف العود المتكرر عن « الإعتياد على الإجرام » وفي هذه الحالة يستبعد المشرع العقوبات التقليدية ويستبدل بها تدبيرا احترازيا .

كما أنه لا شك أن الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة على شخص ما يؤدي حتما إلى الإنتقاص منه ويحول دون استعادة مكانته السابقة في المجتمع ، خاصة وأن الحكم بالعقاب يستتبع غالبا الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية . وليس من العدل أن يحرم هذا الشخص — وإلى الأبد — من أن يتبوأ المكان اللائق بكل وطني صالح إذا بذل مجهودا جديا ليهتدى ، وأقام الدليل على هذا بحسن سيرته مدة طويلة ولذلك وضع المشرع أحكاما لرد إعتبار المحكوم عليه حتى تعود له كافة الحقوق والمزايا التي قد سلبت منه بسبب الحكم الصادر ضده .

وقد نظم المشرع رد الاعتبار الجنائي في قانون الإجراءات الجنائية ، ونظم رد الاعتبار التجاري في قانون التجارة ، كما وضع أحكاما لرد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بالقرار الجمهوري الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ . كما وضع أحكاما لرد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ ولكل منهم شروطه وأحكامه ، واجراءاته وآثاره .



ولما كان هذين الموضوعين — العود و رد الاعتبار — يشكلان جانبا هاما في الحياة العملية ، ويثيران الكثير من المشاكل لما يحيط بهما من غموض وتداخل ، فقد رأينا تخصيص هذا الكتاب لالقاء الضوء عليهما تسهيلا للباحث ونبراسا يهتدى به في هذا المجال •

وكل أملى هو أن أكون قد شاركت بجهدي الضئيل في البناء الكبير ، عسى أن يصادف قبول الزملاء المشتغلين بالقانون والدارسين له والمهتمين بأحكامه •

وسنقسم الكتاب الى قسمين : **القسم الأول** : خاص بالعود ، وسيكون في ثلاثة فصول ، الفصل الأول خاص بالعود البسيط ، والفصل الثانى خاص بالعود المتكرر والفصل الثالث خاص بالاعتیاد على الاجرام • ويسبق هذه الفصول قواعد عامة في العود •

**أما القسم الثانى** : فهو خاص برد الاعتبار ، وسيكون في أربعة فصول ، الفصل الأول خاص برد الاعتبار الجنائى ، والفصل الثانى خاص برد الاعتبار التجارى ، والفصل الثالث خاص برد اعتبار الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية والفصل الرابع خاص برد اعتبار الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية • ويسبق هذه الفصول أحكام عامة في رد الاعتبار •

والله ولى التوفيق •

المؤلف

المستشار عدلى خليل



# **القسم الأول**

## **المود**

### **قواعد عامة**

**الفصل الأول : العود البسيط**

**الفصل الثاني : العود المتكرر**

**الفصل الثالث : الاعتياد على الاجرام**



## قواعد عامة في العود

تعريف العود — العود سببا عاما لتشديد العقاب — العود سببا  
شخصيا في تشديد العقوبة — العود المؤبد والعود المؤقت — العود العام  
والعود الخاص — تشديد العقاب في حالة العود جوازي للمحكمة —  
مظاهر تشديد العقوبة •

### تعريف العود :

العود هو ارتكاب شخص جريمة بعد الحكم عليه نهائيا في جريمة  
أخرى • فهو يفترض تعدد جرائم المتهم ولكن يفصل بينها حكم  
بات بالعقاب صدر من أجل احداها ، وفي ذلك الفصل ما يميز بين العود  
وتعدد الجرائم ، ففي حالة تعدد الجرائم يرتكب المجرم جريمته الأخيرة  
قبل أن يصدر عليه حكم في جريمة سابقة عليها ، أما في حالة العود  
فيكون المجرم حين ارتكب جريمته الأخيرة قد صدر عليه حكم أو أكثر •  
ولا يوجد ما يمنع من اجتماع العود مع التعدد إذا توافرت عناصرهما ،  
كما لو ارتكب شخص جريمة فصدر ضده من أجلها حكم صار باتا ثم  
ارتكب عددا من الجرائم لا يفصل بينها مثل هذا الحكم فهو بذلك في  
حالتى العود والتعدد (١) •

### العود سببا عاما لتشديد العقاب :

الظروف المشددة الخاصة هي التي ينحصر نطاقها في جريمة أو  
جرائم معينة ، سواء كانت هذه الظروف مادية أو شخصية ، ومثال

---

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد • الأحكام العامة في قانون  
العقوبات طبعة ١٩٦٢ ص ٧٨٠ •



الظروف المادية ، التسور والكسرة من الخارج والاكراه وارتكاب الجريمة ليلا وكون المحل الذى وقعت فيه الجريمة مسكونا بالنسبة لجريمة السرقة • ومثال الظروف الشخصية ، سبق الاصرار فى جرائم القتل والجرح والضرب ، وصفة الاصل أو ذوى السلطة فى هتك العرض أو الخادم فى السرقة • والظروف المشددة الخاصة وردت فى القانون على سبيل الحصر ويترتب عليها زيادة فى جسامه الجريمة أو جسامه مسئولية الجانى عنها وبالتالى زيادة العقوبة المقررة لها • ولم يجعل القانون لهذه الظروف بابا مستقلا ، لأنها ليست لها صفة العموم فى جميع الجرائم ، بل انها خاصة ببعضها ، ومن أجل ذلك ذكرها المشرع فى مواد متفرقة فى المواضع التى قررها فيها •

أما الظروف المشددة العامة فهى التى يتسع نطاقها لجميع الجرائم أو أغلبها ، ومثالها العود فهو سببا عاما لتشديد العقاب فى الجنايات والجنح • ولكون العود من الظروف المشددة العامة فقد أفرد له المشرع بابا مستقلا فى قانون العقوبات هو الباب السابع والذى يشمل المواد من : ٤٩ الى ٥٤ •

### **العود سببا شخصيا فى تشديد العقوبة :**

العود وكما سبق القول هو سببا عاما لتشديد العقوبة ، وعلة التشديد فى هذه الحالة لا ترجع إلى الفعل المرتكب — لأنه هو بعينه من حيث جسامته المادية وخطره الاجتماعى مهما كان مرتكبه — وإنما ترجع علة التشديد إلى شخص الجانى على أساس أن عودته إلى الاجرام بعد الحكم عليه دليل على أن العقوبة الأولى لم تكن كافية لردعه وأنه ممن يستهينون بمخالفة القانون ، فهو أخطر من الجانى الذى يجرم لأول مرة ، ومن أجل ذلك كان العود سببا شخصيا لتشديد العقوبة لا ينتج أثره إلا فىمن توافر فيه ، سواء أكان فاعلا للجريمة أم كان شريكا فيها ، فلا يتعدى أثره إلى غيره •

### العود المؤبد والعود المؤقت :

العود المؤبد يعنى أن المتهم يعتبر عائدا أيا كان الزمن الفاصل بين الحكم السابق والجريمة التالية ، أما العود المؤقت فيقتضى ارتكاب الجريمة التالية في خلال فترة محددة تحسب من تاريخ هذا الحكم أو من تاريخ إنقضاء تنفيذ العقوبة التى قضى بها ، فإذا كان إرتكابها بعد مضي هذه الفترة فلا يعتبر العود بذلك متحققا .

وأخذ المشرع بمبدأ العود المؤبد إذا كان الحكم السابق قد قضى بعقوبة جنائية ( الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ) وبمبدأ العود المؤقت إذا كان الحكم السابق قد قضى بعقوبة جنحة ( الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة ) مراعىا في كل ذلك نوع العقوبة ومدتها ونوع الجريمة .

### العود العام والعود الخاص :

العود العام هو عدم اشتراط التماثل والتشابه بين الجريمة الجديدة والجريمة السابقة والتي حكم فيها ، أما العود الخاص فيشترط أن يكون بين الجريمة الجديدة والجريمة السابقة والتي حكم فيها تماثل أو تشابه . وقد أخذ المشرع بمبدأ العود العام إذا كان الحكم السابق قاضيا بعقوبة جنائية أو بالحبس مدة سنة أو أكثر ( الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ) . بينما أخذ بمبدأ العود الخاص إذا قضى الحكم السابق بعقوبة الحبس أقل من سنة أو بالغرامة ( الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات ) .

### تشديد العقاب في حالة العود جوازيا للمحكمة :

إذا توافرت شروط العود في حق المتهم فإن تشديد العقوبة بالنسبة له يكون أمرا جوازيا للمحكمة وليس وجوبيا ، وقد نص المشرع على ذلك صراحة ، فيستطيع القاضى على الرغم من توافر شروط العود أن يحكم بالعقوبة المقررة أصلا للجريمة ولو في حدها الأدنى ، لأن الفكرة الحديثة في العقاب تستلزم أن تكون العقوبة مرنة ليستطيع

القاضي ملائمتها مع ظروف الجاني وأحوال الجريمة ، فقد يكون من بين العائدين من تدل ظروف عودته على تورطه في طريق الاجرام لا الاصرار عليه فيستحق لذلك معاملة أقل تشددا .

### مظاهر تشديد العقوبة :

قد يكون تشديد العقوبة بزيادة قدرها كما هو الشأن في العود البسيط على النحو الوارد في المادة ٥٠ من قانون العقوبات ، وقد يتخذ التشديد في حالة تكرار العود صورة توقيع عقوبة من نوع مختلف أشد ، هي الاشغال الشاقة كما هو الشأن في المادتين ٥٤،٥١ من قانون العقوبات ، وقد يكشف العود المتكرر عن الإعتياد على الإجرام وفي هذه الحالة يستبعد المشرع العقوبة ويستبدل بها تدبيرا احترازيا هو الإيداع في إحدى مؤسسات العمل كما هو الشأن في المادتين ٥٢ ، ٥٣ من قانون العقوبات .

وتفسير الاختلاف بين العود البسيط والعود المتكرر أن المشرع يرى في العود البسيط الدلالة على عدم ارتداع المتهم بالعقوبة المقررة أصلا للجريمة فيكتفى بتوقيعها مع زيادة مقدارها ، ولكنه يرى في العود المتكرر احترافا لنوع من الجرائم ، ويرى « الاعتياد على الاجرام » كاشفا عن خطورة اجرامية على المجتمع ، وفي الحالتين تكون العقوبة المقررة أصلا للجريمة غير كافية ، ومن ثم يجب أن تحل محلها عقوبة من نوع مختلف أو يحل محلها تدبير احترازي (١) .

بعد أن فرغنا من وضع بعض القواعد العامة بخصوص العود فإننا سنتعرض للعود كسبب عام للتشديد في ثلاثة فصول ، سنخصص الفصل الأول للعود البسيط ونخصص الفصل الثاني للعود المتكرر بينما نخصص الفصل الثالث للاعتياد على الاجرام .

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العام  
طبعة ١٩٧٧ ص ٨٧٩ .



# الفصل الأول

## العود البسيط

نص القانون — شروط العود البسيط — التقويم الذى تحسب عليه المدة — آثار العود البسيط — تطبيقات قضائية •

### نص القانون :

نصت المادة ٤٩ من قانون العقوبات على أنه :

يعتبر عائدا :

**أولا :** من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت إرتكابه بعد ذلك جنسية أو جنحة •

**ثانيا :** من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر ويثبت أنه إرتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة •

**ثالثا :** من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه إرتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور •

وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة في العود وكذلك يعتبر العيب والاهانة والسب والقذف جرائم متماثلة •

### شروط العود البسيط :

يشترط لإعتبار الجانى عائداً — وهو العود البسيط — طبقاً لنص المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، ثلاثة شروط :

- ١ — أن يكون قد صدر عليه حكم سابق .
- ٢ — أن يكون قد ارتكب جريمة جديدة .
- ٣ — أن يكون فى حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

### الشرط الأول : صدور حكم سابق

يشترط لإعتبار الجانى عائداً أن يكون قد صدر عليه حكم سابق ، ولا يكفى أن يكون قد ارتكب جريمة سابقة ما دام لم يحكم عليه فيها ، ذلك أن علة التشديد فى العود هى أن صدور الحكم السابق يعد انذاراً للجانى كافياً لردعه ، فإذا عاد على الرغم من ذلك إلى ارتكاب جريمة كان فى ذلك دليل على أن الحكم السابق لم يكن كافياً لردعه .

ولا يتطلب القانون أن يصدر هذا الحكم فى خلال مدة معينة من تاريخ ارتكاب الجريمة التى قضى بالعقوبة من أجلها .

ويكفى صدور الحكم فلا يشترط تنفيذ العقوبة التى قضى بها ، وعلى ذلك فإن العود يتوافر إذا ارتكب المتهم جريمته التالية عقب الحكم البات وقبل البدء فى تنفيذ العقوبة التى قضى بها أو أثناء خضوعه لتنفيذها ، بل يعتبر عائداً ولو كان لم يخضع لتنفيذ العقوبة إطلاقاً سواء لتقاعس سلطات التنفيذ أو لهربه ، وسواء كان ذلك قبل أن يستكمل التقادم مدته أو بعد اكتماله وسقوط العقوبة به (١) .

ويتعين أن تتوافر فى الحكم السابق شروطاً معينة كى يقوم به العود، فيتعين أن يكون الحكم صادراً بعقوبة جنائية ، وأن يصدر فى جنائية أو

جنحة ، وأن يكون باتا ، وصادرا من محكمة مصرية ، وأن يظل قائما.  
لحين ارتكاب الجريمة التالية •

### يجب أن يكون الحكم صادرا بعقوبة جنائية :

يجب أن يكون الحكم السابق صادرا بعقوبة جنائية ، أى بعقوبات الجنائيات أو بالحبس أو الغرامة ( م ٤٩ عقوبات ) • وعلة هذا الشرط أن العقوبة هي وسيلة الانذار ، فإن لم يقضى الحكم بعقوبة فمعنى ذلك أنه لم يتجه إلى المتهم انذارا فلا يكون للعود محل ، وعلى ذلك فإن العود لا يتحقق اذا ارتكبت الجريمة التالية عقب حكم البراءة أو بعدم قبول الدعوى حتى ولو كان حكم البراءة قد ألزم المتهم بالتعويض أو كان أساس البراءة توافر مانع العقاب ، الأمر الذى يعنى إثبات توافر جميع أركان الجريمة وشروط المسؤولية عنها (١) •

وإذا كان الحكم السابق صادرا بعقوبة تقويمية من العقوبات المقررة للمجرمين الأحداث فلا يعتبر سابقة فى العود ، لأن هذه العقوبات ليست عقوبات جنائية بالمعنى الصحيح وإنما هي طرق تقويمية أكثر منها عقوبات جنائية (٢) ومن أجل ذلك لم ينص القانون فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات على اعتبارها سوابق للعود •

### يجب أن يكون الحكم صادرا فى جناية أو جنحة :

يجب أن يكون الحكم السابق صادرا فى جناية أو جنحة ، فالأحكام الصادرة فى المخالفات لا تعتبر سوابق فى العود • وقد صرح المشرع بهذا الشرط فى الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات • وعلة استبعاد الأحكام الصادرة فى المخالفات هي تفاهة العقوبات المقضى بها فى تلك الأحكام إلى الحد الذى لا تعد معه انذارا ، فضلا عن أنها لا تسجل فى صحيفة الحالة الجنائية مما يجعل إثبات العود بناء عليها صعبا وعسيرا •

(١) محمود نجيب حسنى هامش ٨٨٦ •

(٢) السعيد مصطفى السيد ص ٧٤٧ •



### يجب أن يكون الحكم السابق باتا :

يجب أن يكون الحكم السابق باتا ، والحكم البات هو الذى لا يقبل طعنا بطريق عادى أو غير عادى ، سواء لاستنفاد طرق الطعن فيه أو لتفويت مواعيدها . فإذا كان الحكم ابتدائيا ولم ينتضى ميعاد استئنافه ، أو كانت القضية منظورة أمام محكمة الاستئناف ، أو فصل فيها استئنافيا ولم ينتضى ميعاد النقض ، أو كانت القضية منظورة أمام محكمة النقض فلا يعتبر الحكم نهائيا فقد يعدل أو يلغى .

وعلة هذا الشرط أن الحكم لا يحقق معنى الانذار المؤثر على نفسية المجرم إلا إذا صار غير قابل للإلغاء ، فضلا عن أن المشرع لا يريد أن يقيم العود على أساس قابل للزوال ، لأنه إذا ألغى الحكم انتفى العود ولم يعد لتشديد العقاب بناء عليه ثم محل .

ولكن لا يشترط أن يكون الحكم البات قد تنفذ ، لأن المشرع لم يشترط سوى سبق صدور هذا الحكم وفى ذلك ما يكفى إنذارا للمتهم .

وجدير بالذكر أنه لا يبنى عن صيرورة الحكم باتا ان يعلن المحكوم عليه رضاه به ، إذ القواعد الخاصة بالطعن فى الأحكام الجنائية هى من النظام العام ، فلا تقبل نزولا .

### يجب أن يكون الحكم صادرا من محكمة مصرية :

يجب أن يكون الحكم صادرا عن القضاء المصرى ، ويمد ذلك تطبيقا لمبدأ اقليمية القضاء الجنائى التى تنبع — فى تقدير المشرع — عن اقليمية القانون الجنائى . وعلى ذلك فالأحكام الجنائية الأجنبية ليس لها أثر لدى السلطات المصرية ولا تعتبر سابقة فى العود (١)

ولا يشترط أن تكون المحكمة المصرية محكمة جنائية عادية ، بل يصح أن تكون محكمة استئنائية أو عسكرية بشرط أن يكون الفعل

---

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٧٤٨ .

المحكوم على المتهم من أجله . يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات .

ولا يشترط كذلك أن تكون المحكمة المصرية محكمة جنائية ، بل قد تكون محكمة مدنية حيث يكون لها اختصاص جنائي كما في جرائم الجلسة (١) .

### يجب أن يظل الحكم قائما إلى حين ارتكاب الجريمة التالية :

لا يصدق على المتهم أنه — حين ارتكب جريمته التالية — لم يرتدع بالحكم السابق إلا إذا كان ذلك الحكم لا يزال قائما ، اذ يكون بذلك متجاهلا الانذار الصادر عنه . أما إذا كان الحكم السابق قد زال من الوجود القانوني فلا وجه لأن ينسب إليه تجاهله .

ويزول الحكم بالعفو الشامل ورد الاعتبار ومضى مدة التجربة في وقف التنفيذ — أى مدة الثلاث سنوات من تاريخ الحكم البات — دون أن يلغى الوقف . أما إذا كان الحكم باقيا ولكن عفى عن العقوبة فقط ، أو سقطت العقوبة بمضى المدة ، فلا يمنع هذا من اعتباره سابقة في العود (٢) . وإذا ارتكبت الجريمة التالية خلال مدة التجربة في وقف التنفيذ اعتبر الحكم سابقة في العود ، اذ لا يزال قائما طالما لم تنقضى هذه المدة بعد ، ولكن إذا جعل القاضى وقف التنفيذ شاملا لجميع الآثار الجنائية للحكم تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون العقوبات ، فإنه لا يعتبر سابقة في العود .

ولا يحول دون اعتبار الحكم قائما أن يكون به عيب لم يعالج عن طريق الطعن فيه ، فطالما أنه قد صار باتا فعلى المحكمة التى تبحث فى

---

(١) ولكن تعد سوابق فى العود الأحكام التى أصدرتها محاكم لا تطبق قانون العقوبات أو القوانين المكملة له ، وإنما خول قضائها سلطة التجريم والعقاب ، وغلب طابعها السياسى على الطابع الجنائى كمحاكم الثورة ومحكمة الشعب ( محمود نجيب حسن هامش ص ٨٨٧ ) .

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ٧٤٨ .

تطبيق أحكام العود أن تعتد به دون أن تكون لها مناقشته (١) •

وقيمة الحكم تقدر وفقا للتشريع المعمول به وقت صدوره ، فلا عبرة بما يطرأ عليه من تعديل لاحق ، وعلى ذلك إذا قضى الحكم بعقوبة معينة من أجل جريمة ، فيعتد بهذا الحكم ولو عدل التشريع فصارت الجريمة مستوجبة عقوبة أقل ، فللحكم قوة اكتسبها بصيرورته باتا فلا يجوز اهدارها (٢) • ولكن اذا كان التشريع الجديد اللاحق قد حذف نص التجريم فصار الفعل مباحا فإن الحكم السابق تنتهى آثاره الجنائية طبقا للفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، مما يعنى أن يفقد قوته كسابقه فى العود •

### الشرط الثانى : ارتكاب جريمة جديدة :

ان ارتكاب الجريمة الجديدة هى التى تثار فى شأنها مسألة العود ، فمن سبق صدور حكم بات عليه ثم لم يرتكب جريمة جديدة تالية لا يتصور اعتباره عائدا ، ثم أن ارتكاب الجريمة الجديدة هو الذى يثبت أن الحكم السابق لم يكن ذا أثر رادع على المتهم ولم يحول دون استمراره فى طريق الاجرام •

ويشترط فى الجريمة الجديدة شرطان : أولهما أن تكون جنائية أو جنحة • وهذا الشرط قد ورد صراحة فى المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، والملة فى ذلك أن المخالفات تقل خطورتها إلى الحد الذى لا يعد معه ارتكابها دليلا كاشفا على الاصرار على الاجرام • والشرط الثانى : أن تكون الجريمة الجديدة مستقلة عن الجريمة السابقة والتى صدر فى شأنها الحكم البات (٣) وعلة هذا الشرط وجوب أن تكون الجريمة التالية ممثلة اتجاهها إجراميا جديدا حتى يصدق على المتهم انه لم يكتف بجريمة سابقة تلقى عنها انذارا ، وإنما ارتكب أخرى متميزة عنها فعبر

(١) محمود نجيب حسنى ص ٨٨٨ •

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى • شرح قانون العقوبات • القسم

العام • طبعة ١٩٧٤ هامش ص ٦٥٧ •

(٣) السعيد مصطفى السعيد نص ٧٤٩ •



بذلك عن الإصرار على الإجرام (١) وتطبيقا لذلك يعتبر المتهم غير عائدا إذا ارتكب جريمة الهرب من تنفيذ عقوبة حكم بها عليه من أجل جريمة سابقة ، ولا يعد عائدا إذا ارتكب جريمة الهرب من مراقبة البوليس التي أخضع لها من أجل جريمة سابقة • ولكن إذا عاد الهارب الى ارتكاب جريمة الهروب مرة ثانية اعتبر عائدا بالنسبة لها (٢) ومعيار استقلال الجريمتين ألا تكون احدهما مجرد وسيلة للتخلص من الآثار القانونية الناشئة من الأخرى •

ويستوى أن تكون الجريمة الجديدة تامة أم تقتصر على الشروع ، كما يستوى أن يكون المتهم فاعلا لها أو شريكا فيها •

### **الشرط الثالث : أن يكون العود من الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٩**

يشترط أن يكون العود من الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، وقد حدد المشرع حالات العود في هذه المادة على سبيل الحصر وهي حالات ثلاث يعتبر المتهم في أيها عائدا ، فلا يشترط اجتماع الحالات الثلاث بل يكفي توافر واحدة منها ، فإذا اعتبر المتهم عائدا طبقا لإحداها طبقت عليه أحكام العود ولو لم يكن عائدا طبقا للحالتين الأخريتين • والحالات الثلاث تفصلها على النحو التالي :

**الحالة الأولى :** عبر عنها المشرع في الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من قانون العقوبات بقوله : « من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت إرتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة » فيشترط في هذه الحالة أن يكون الحكم السابق صادرا بعقوبة من العقوبات المقررة للجنايات ، وهي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن ، وقد تكون الإعدام إذا كان قد عفى عنها أو سقطت بمضى المدة •

أما إذا كان الحكم السابق صادرا بالحبس ولو في جنائية — باستعمال ظروف الرأفة أو بناء على عذر مخفف — فلا يعتبر الشخص عائدا وفقا لهذه الحالة • فالعبرة بالعقوبة المقضى بها بغض النظر عن وصف الجريمة التي حصل من أجلها توقيع العقاب •

(١) محمود نجيب حسنى ص ٨٨٩ •

(٢) محمود محمود مصطفى ص ٦٥٨ •

فإذا كان الحكم السابق صادرا بعقوبة جنائية كما تقدم يعتبر الشخص عائدا إذا ما ارتكبت أية جنائية أخرى أو أى جنحة بعد ذلك ، ولا يشترط أن تكون الجنائية الثانية أو هذه الجنحة قد وقعت في مدة معينة ، بل يعتبر الشخص عائدا مهما كان الزمن الفاصل بين الحكم السابق أو الجنحة التي يرتكبها بعد ذلك . فالعود في هذه الحالة هو عود عام ومؤبد ، عام لأنه لا يشترط التماثل بين الجريمة التي حكم عليه من أجلها والجنائية أو الجنحة التي يرتكبها بعد ذلك . ومؤبد لأن الشخص يعتبر عائدا متى ارتكب الجنائية أو الجنحة الجديدة مهما طال الزمن عن الحكم الأول .

**الحالة الثانية :** عبر عنها المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات بقوله : « من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ إنقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة » .

ويشترط في هذه الحالة الشروط الآتية :

١ — أن يكون الحكم الأول بالحبس مدة سنة على الأقل ، سواء كان ذلك في جنحة أم كان في جنائية خففت عقوبتها بسبب وجود عذر مخفف أو ظروف مخففة . مع مراعاة أن مراقبة البوليس إذا كانت عقوبة أصلية تعتبر في منزلة الحبس . ومراقبة البوليس لا تكون عقوبة أصلية — وبالتالي مماثلة لعقوبة الحبس — إلا إذا قضى بها طبقا لأحكام قانون الاشتباه ، أما إذا قضى بها طبقا لأحكام قانون العقوبات كما في حالة المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات والتي تجيز وضع المحكوم عليه بالحبس تحت مراقبة البوليس في حالة العود ، فإن هذه المراقبة لا تعتبر عقوبة أصلية بل عقوبة تكميلية وبالتالي ليست مماثلة لعقوبة الحبس .

٢ — أن تكون الجريمة الثانية جنحة ، سواء أكانت عقوبتها الحبس أم الغرامة ، فإذا كانت الجريمة الثانية جنائية فلا يعتبر الشخص

عائداً ، لأن عقوبة الجنائية بطبيعتها شديدة ، وإذا كان الحكم الأول الصادر بالحبس لم يردع المتهم فلعل في عقوبة الجنائية الجديدة ما يكون رادعاً له .

ولا يشترط القانون أن تكون الجريمة الثانية مماثلة للجريمة المحكوم فيها أولاً ، فالعود من هذه الوجهة عام .

٣ - يجب أن تكون الجنحة الجديدة قد وقعت قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة الأولى أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة . فالعود في هذه الحالة مؤقت ولتحديد بداية هذه المدة يتعين التفرقة بين ما إذا كانت العقوبة قد نفذت أو لم تنفذ .

فإذا كانت العقوبة قد نفذت فتبدأ الخمس سنوات من تاريخ انتهاء مدة العقوبة ، والمقصود بتاريخ الإنتهاء هنا هو الإنتهاء الفعلي وليس تاريخ الإفراج تحت شرط ، فإذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه شرطياً فإن التنفيذ لا يعتبر قد انتهى إلا إذا انقضت المدة المتبقية من العقوبة . كما أن المقصود بالعقوبة هي عقوبة الحبس فلا عبرة بما يكون محكوماً به من عقوبة مراقبة تكميلية . أما إذا كانت العقوبة لم تنفذ فإن مدة الخمس سنوات تبدأ من سقوط هذه العقوبة بمضي المدة .

ويترتب على ذلك أنه إذا لم تنفذ العقوبة عقب الحكم فوراً ، ولكنها نفذت قبل أن تسقط بمضي المدة ، فإن حالة العود تستمر طوال المدة السابقة للتنفيذ ومدة العقوبة ولغاية الخمس السنوات التالية لانقضاء العقوبة فعلاً (١) .

وعلى أية حال لا يشترط لاعتبار الشخص عائداً وفقاً لهذه الحالة أن تكون العقوبة نفذت أو سقطت بمضي المدة ، فإن النص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة لم يقصد به سوى تحديد الأجل الذي يجب أن تقع فيه الجريمة الثانية ليكون المتهم فيها عائداً ، فإذا لم يرتكب



المتهم الجريمة الثانية الا بعد انقضاء هذه المدة فان المتهم لا يعتبر عائدا، ولكن اذا ارتكبها قبل ابتداء هذه المدة أو اثناء تنفيذ العقوبة أو اثناء سريان التقادم فان المتهم يعتبر عائدا .

**الحالة الثالثة :** وقد عبر عنها المشرع في الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات بقوله : « من حكم عليه لجناية أو جنحة مد أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل أن تمضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور . وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحة متماثلة في العود ، وكذلك يعتبر العيب والاهانة والسب والقذف جرائم متماثلة » .

ويشترط لهذه الحالة توافر الشروط الآتية :

١ — أن يكون الحكم الأول صادرا بالحبس لمدة أقل من سنة أو بالغرامة . سواء أكان ذلك لجنحة أو جناية أقرن بها سبب للتخفيف . وتعد مراقبة البوليس اذا كانت عقوبة أصلية في مرتبة الحبس .

٢ — أن تكون الجريمة الجديدة جنحة . فاذا كانت جناية فلا يعتبر الشخص عائدا لأن عقوبة الجناية بطبيعتها شديدة .

٣ — أن تكون هذه الجنحة الجديدة مماثلة للجريمة الأولى التي حكم عليه من أجلها فالعود في هذه الحالة خاص .

والتماثل قد يكون حقيقيا بوحدة العناصر القانونية المكونة لكل من الجريمتين ، كالتماثل الذي يكون بين سرقة وسرقة أو نصب ونصب أو قذف وقذف ، ويدخل في هذا المعنى التماثل الذي يكون بين الجريمة التامة والشروع فيها .

وقد يكون التماثل حكما يتماثل الغرض الدافع الى مقاربة كل من الجريمتين ، وقد ضرب المشروع مثلين له في المادة ٣/٤٩ ، فاعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة في العود ، لأن جميعها



ترتكب اعتداء على حق الملكية ويدفع اليها الطمع في مال الغير . كما  
اعتبر جرائم العيب والاهانة والسب والقذف جرائم متماثلة ، وهي  
جميعها تركت اعتداء على الحق في الشرف والاعتبار .

على أن هذه ليست هي كل حالات التماثل الحكمي ، فقد نص المشرع  
على حالات أخرى في بعض القوانين الخاصة (١) ، وإذا وجد التماثل  
بين الجرائم المنصوص عليها في القوانين الخاصة — كقانون التدليس  
والغش وقانون العلامات التجارية وقانون الموازين والمقاييس والمكييل —  
وتوافرت أحكام العود ، فيجب أن يحاكم المتهم بمقتضى الأحكام العامة  
في العود والواردة في قانون العقوبات بجانب الأحكام الخاصة  
الواردة في هذه القوانين إذا كانت تسمح بذلك .

وقد استخلص القضاء حالات أخرى للتماثل تطبيقا لذات الضابط  
سالف الذكر ، فقد حكم بأن جريمة اخفاء الأشياء المسروقة مماثلة  
لجريمة السرقة أو الشروع فيها (٢) . وأن جريمة اختلاس الأشياء  
المحجوز عليها قضائيا أو اداريا مماثلة للسرقة ولخيانة الأمانة (٣) .

---

(١) ومن قبيل ذلك ما نصت عليه المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة  
١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش من اعتبار الجرائم المنصوص عليها فيه  
منماثلة من حيث العود مع الجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات  
التجارية ( رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ) ومع الجرائم التي ينص عليها في أي قانون  
آخر خاص بقمع الغش والتدليس ( انظر تطبيقا لذلك نقض ١٩٥٣/٤/١٤  
مجموعة محكمة النقض س ٤ رقم ٢٥٧ ص ٧٠٨ ) . وما تنص عليه المادة  
٢٥ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمج المصوغات من أن الجرائم  
المنصوص عليها فيه تعد مماثلة كذلك للجرائم المنصوص عليها في القانونين  
السالف الذكر ، وما تنص عليه المادة ١٥ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١  
الخاص بالمقاييس والمكييل والموازين من أن الجرائم المنصوص عليها في  
المادتين ١١ ، ١٢ منه تعد متماثلة مع الجرائم المنصوص عليها في قانوني  
العلامات والبيانات التجارية وقمع الغش والتدليس السابق الإشارة اليهما .  
(٢) أسيوط الجزئية في ١٩١٩/١١/٤ المجموعة الرسمية س ٢١ رقم  
٩٨ ص ١٥٦ ، كفر الشيخ الجزئية في ١٩١٩/١١/١٥ المجموعة الرسمية س  
٢١ رقم ٣٧ ص ٦١ .

(٣) نقض ١٩٢٧/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ رقم ٤٩ ص ١٠٦ ،  
١٩٤٣/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية د ٦ رقم ٢٦٨ ص ٣٤٣ .

٤ — أن تقع الجريمة الجديدة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم الأول ، والمقصود هو تاريخ صيرورة هذا الحكم باتاً ، لأنه لا يعتبر سابقة في العود الا اذا كان كذلك (١) ولا ينظر في هذه الحالة الى انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .

ويلاحظ في هذا المقام أن القانون قد وحد بين مدتي العود في الحالتين الثانية والثالثة ، فهي فيهما خمس سنوات . ولكن مبدأ سريانها مختلف فيهما ، فهي في الحالة الثانية تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو سقوطها بالتقادم ، وهو في الحالة الثالثة تاريخ الحكم البات ، وبذلك تكون المدة في حقيقتها أقصر في الحالة الثالثة ، اذ بدايتها مبكرة ، ويعمل ذلك بأن الحكم يقضى بعقوبة أقل شدة ، فيستمر تأثيره فترة قصيرة (٢)

### التقويم الذي تحسب عليه المدة :

لم يبين قانون العقوبات ما اذا كانت مدة العود المنصوص عليها في المادة ٤٩ ( ثانيا وثالثا ) تحسب وفقا للتقويم الهجرى أو التقويم الميلادى ، الا أنه بالرجوع الى قانون الاجراءات الجنائية نجد أنه قد نص في المادة ٥٦٠ على أن جميع المدد المبينة في هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادى ، ومن بين المدد المبينة في قانون الاجراءات الجنائية مدة العقوبة المقيدة للحرية ومدة سقوط العقوبة ( م ٥٢٨ ) . وهاتان المدتان تدخلان في حساب مدة العود في بعض الأحوال ( الحالة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ) ، ولا يقبل أن يحسب جزء من هذه المدة بالتقويم الميلادى وآخر منها بالتقويم الهجرى ، والا نص على هذا الأخير ، الأمر الذى يقتضى حساب مدة العود دائماً بالتقويم الميلادى (٣) .

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٧٥٤ .

(٢) محمود نجيب حسن ص ٨٩٣ .

(٣) السعيد مصطفى السعيد ص ٧٥٤ ، محمود نجيب حسنى هامش

## آثار العود :

الأثر الأساسي الذي يترتب على العود البسيط هو تشديد العقوبة على العائد ، وهناك آثار أخرى أقل أهمية يرتبها القانون وهي جواز توقيع عقوبة تكميلية في بعض الجرائم ووجوب تنفيذ الأحكام فوراً على الرغم من استئنافها ، وهذه الآثار الأخرى تترتب بدورها الى ذات الفكرة وهي التغليظ على العائدين •

### ١ - تشديد العقوبة •

تنص المادة ٥٠ من قانون العقوبات على أنه « يجوز للقاضي في حالة العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر للجريمة قانوناً بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد • ومع هذا لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين سنة » •

ويبين من هذا النص أنه إذا قامت إحدى حالات العود المنصوص عنها في المادة ٤٩ من قانون العقوبات يجوز تشديد العقوبة المقررة للجناية أو الجنحة التي ترتكب بما يجاوز حدها الأقصى • إلا أن ذلك مقيد بقيدين هما :

( ١ ) أن لا تجاوز العقوبة مثلي الحد الأقصى المقرر في القانون للجناية أو الجنحة • فإذا كان الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة هي الحبس سنتين فلا يجوز للقاضي ، إذا أراد تشديد العقوبة بسبب العود ، أن يحكم بأكثر من أربع سنوات حبساً وعلة هذا القيد أن العود البسيط لا يبرر تغليظ العقاب بما يجاوز ضعف الحد الأقصى للعقوبة •

وجدير بالذكر أن القاضي غير ملزم بأن يحكم بمثلي الحد الأقصى ، بل أنه أن يحكم بأي قدر من العقوبة دون ذلك ، فقد يحكم بثلاث سنوات مقط في المثال السابق دون الأربع سنوات •



(ب) يجب ألا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن على عشرين عاما . فيجوز للقاضي أن يتجاوز الحد الأقصى بما لا يزيد على ضعفه ، ولكن إذا كانت العقوبة بذلك تتجاوز عشرين سنة في الأشغال الشاقة أو السجن فلا يجوز أن يحكم القاضي بأكثر من عشرين سنة ( كما لو كان العقاب المقرر للجريمة في الأصل هو الأشغال الشاقة أو السجن ١٥ سنة ) . وعلة هذا القيد هو ألا تتحول العقوبة المؤقتة الى عقوبة مؤبدة .

ويلاحظ أن تشديد العقوبة في حالة العود اختياري للقاضي ، فله ألا يشدد العقاب ويحكم بالعقوبة المقررة للجريمة في الأحوال العادية . وقد روعى في ذلك تمكين القاضي من توقيع العقوبة التي يراها ملائمة لظروف كل متهم وملابسات كل جريمة ، وإذا رأى القاضي توقيع العقوبة المغلظة فيجب عليه أن يبين الأحكام السابق صدورها على المتهم والعقوبات المحكوم بها عليه لكي تتمكن محكمة النقض من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فان لم يفعل كان حكمه قاصر البيان .

ويلاحظ أن أثر العود في العقوبة لا يكون الا في حدها الأقصى بزيادته في الحدود المتقدمة ، وليس لها أي أثر في الحد الأدنى الذي يقرره القانون للعقوبة .

وإذا كان ما تقدم هو القاعدة الأصلية والعمامة في شأن تشديد العقوبة في حالة العود البسيط ، الا أن المشرع قد ينص على ما يخالف ذلك في حالة بعينها ، وهنا يجب اتباع الحكم الأخير لما هو مقرر من أن الخاص يقيد العام . ومن أمثلة مخالفة المشرع لقاعدة التشديد المقررة في المادة ٥٠ من قانون العقوبات ما نص عليه في المادة ٣٣٩ (٢) من ذات القانون من أنه « كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقودا بأي طريقة كانت بفائدة تزيد على الحد



الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه — فاذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الأولى في الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط — وكل من اعتاد على اقراض نقود بأى طريقة كانت بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة في الفقرة السابقة » •

والتشديد في العود وان كان اختياريا للقاضي ، فانه متصل بالنظام العام ، فله أن يقضى بالعقوبة المشددة من تلقاء نفسه ولو لم تطلب ذلك النيابة (١) ويجوز تطبيق أحكام العود لأول مرة أمام محكمة الاستئناف اذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الابتدائي •

## ٢ — جواز تطبيق عقوبة أخرى في بعض الجرائم :

يجوز للقاضي اخضاع العائد في بعض الجرائم لمراقبة البوليس لمدة محددة ، ومثال ذلك جريمة السرقة وجريمة النصب •

فقد نصت المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات على أن ( المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر ) • ونصت المادة ٣/٢٣٦ من قانون العقوبات على أنه « ويجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر » ومراقبة البوليس في الحالتين السابقتين عقوبة تكميلية جوازية حداها الأدنى سنة واحدة وحدها الأقصى سنتان •

## ٣ — التنفيذ الفوري :

الاحكام الصادرة بالحبس على متهم عائد تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها ، وقد نصت على ذلك المادة ٤٦٣ من

---

(١) كفر الشيخ في ١٩١٩/١١/٥ المجموعة الرسمية س ٢٩ ص ٦١ •

قانون الاجراءات الجنائية • اذ جاء في صدر هذه الملة أن « الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ، ولو مع حصول استئنافها ، وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة أو على متهم عائد • • • » •

### تطبيقات قضائية

العقوبة التقويمية للحدث لا تعتبر أساساً لأحكام العود :

● لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بزعم أنه قدر سنة بأقل من حقيقتها وأدخله بذلك بغير حق في زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات ، لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سنه بشهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة ، ولم يعترض أمامها على التقدير الذي قدرته من تلقاء نفسها عملاً بحكم المادة ٦٨ عقوبات وعلى كل حال فإنه لا فائدة له من هذا الطعن ، لأن الإرسال إلى الإصلاحية وسيلة تأديب أخف وقعاً من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس أثراً ، إذ هي مهما تكن محتها لا تعتبر أساساً لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس •

( نقض جلسة ١٩٣٢/١١/٢٨ طعن رقم ٣٩٩ سنة ٣ ق • مجموعة القواعد القانونية د ٣ قاعدة ١ ص ٨٦٦ ) •

● ان الأحكام الصادرة على الصغير بتأديبه جسمانياً أو بتسليمه لأهله هي أحكام صادرة بعقوبات قررها القانون وان كان قد اختص بها المجرمين الأحداث لما ارتآه من أنها أكثر فاعلية لأحوالهم وأعظم أثراً في تقويمهم ، وإذا كان القانون لم ينص على هذه الأحكام في باب العود ولم يعتبرها من السوابق التي تجيز تشديد العقوبة ، فإن ذلك لا يفقدها صفتها المذكورة ، بل أن كل ما أراده من ذلك هو ألا تكون عقبة في مستقبل هؤلاء الأحداث •

( جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠ طعن رقم ٥٦ س ٨ ق ٠ مجموعة القواعد  
د ٢ بند ١٤٨ ص ٢٢٥ )

### **العبرة بسن الحديث عند ارتكاب الجريمة الجديدة لا بالنظر الى الحكم السابق**

● ما يثيره الطاعن من أنه كان حدثا وقت الحكم عليه في جنحة السرقة — مما لا يجوز معه تطبيق أحكام العود عليه — في غير محله . لأن الأصل في تطبيق أحكام العود هو بالوقت الذي يجرى فيه تطبيقه بالنسبة الى الجريمة الأخيرة التي تجرى المحاكمة بشأنها ، لا بوقت صدور الحكم في الجريمة المتخذة أساسا للعود .

( طعن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٣٠ ق ٠ جلسة ١٩٦١/٢/١٣ س ١٢  
ص ٢٠٢ )

### **المراقبة التي تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس في قواعد العود .**

● من المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ صريحة في أن المراقبة التي تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات ، إنما هي المراقبة التي يحكم بها تطبيقا لأحكام هذا المرسوم بقانون ، فلا تنصرف الى المراقبة التي يقضى بها طبقا لأحكام قانون العقوبات ، واذن فإذا كان المتهم قد حكم عليه بالحبس والمراقبة لسرقة وكانت هذه المراقبة قد قضى بها عليه تطبيقا للمادة ٣٢٠ من قانون العقوبات التي تجيز وضع المحكوم عليهم بالحبس لسرقة تحت مراقبة البوليس في حالة العود ، فإن هذه المراقبة لا تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس في حكم المادة ١٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر ويكون من الخطأ أن تحسب بداية السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات بعد انقضاء المراقبة ، اذ القانون يوجب حسابها مباشرة بعد انقضاء عقوبة الحبس وحدها . واذا كان قد مضى بين انقضاء عقوبة الحبس وبين الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها أكثر من خمس سنوات فلا يكون المتهم عائدا في حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .



( جلسة ١٩٥١/١١/٦ طعن رقم ٣٩٦ سنة ٢١ ق ٠ مجموعة القواعد ٢ د بند ٦١ ص ١٠٠٠ )

### **مدة العود تحسب من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضى المدة**

● يرجع في تحديد مدة العود في جريمة العود للاستنباه الى القواعد العامة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات اذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس ٠ ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٤٩/٢ عقوبات ، وكانت عقوبة المراقبة تسوى مع عقوبة الحبس في قواعد العود ، فان مدة العود بالنسبة للمحكوم ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين تكون خمس سنوات تحسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة ، فاذا كان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المطعون ضده وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى المدة ، فانه يكون مجافيا للتطبيق الصحيح للقانون ٠

( نقض جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ طعن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ ق س ١٣ ص ٥٠١ )

### **عقوبة الجنائية لا تسقط بمضى المدة في حالة العود وبالتالي لا يهم ذكر تاريخها في الحكم ٠**

● اذا كانت السابقة التي أُوخذ بها الطاعن هي جنائية ، وحكم عليه فيها بعقوبة الجنائية ، فمثل هذه السابقة لا تسقط بمضى المدة ولا يهم اذن ذكر تاريخها في الحكم لأن مرتكبها يعتبر عائدا طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٨ عقوبات ( قديم ) — المقابل للمادة ٤٩/١ جديد — مهما تراخى الزمن بين الحكم الصادر بها والجريمة الجديدة ٠

( جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ طعن رقم ٢١ سنة ٤ ق ٠ مجموعة القواعد ٠ بند ١٧ ص ٨٦٨ )



## سبق توقيع عقوبة الجنائية يجعل المتهم عائدا مهما طال الحكم عليه بها .

● متى كان قد سبق الحكم على المتهم بسرقة بأكثر من عقوبة مقيدة للحرية في سرقات ونصب ، وكانت آخرها بالأشغال الشاقة ، فإنه يكون عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم بإرساله الى المحل الخاص ليسجن فيه حتى يأمر وزير العدل بالافراج عنه طبقا للمادة ٥٢ من القانون المذكور صحيحا ، وذلك مهما كان تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة لأن سبق توقيع هذه العقوبة عليه يجعله عائدا مهما طال أمد الحكم عليه بها .

( جلسة ١٦/٢/١٩٤٢ طعن رقم ٧٠٠ لسنة ١٢ ق . مجموعة القواعد د ٢ بند ٧ ص ٨٦٧ )

## ضرورة صدور حكم بات في الجريمة السابقة قبل وقوع الجريمة التالية .

● يجب في العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائيا قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها ، فإذا كانت الجريمة المرفوع بها الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عائدا وتقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بعقوبة الجنائية . ولا يمنع من نقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد مادام هذا الحكم من شأنه أن ينهى الخصومة فيها أمام جهة الحكم لأن الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة للجنائية فيها من اختصاص محكمة الجنح وحدها .

( جلسة ٢٤/١٢/١٩٤٥ طعن رقم ٩١ سنة ٢٦ ق . مجموعة القواعد د ٢ بند ٦ ص ٨٦٦ )

● إذا كانت صحيفة السوابق التي قدمتها النيابة في الدعوى يبين منها أن الحكم الذي تستند اليه في اعتبار المتهم عائدا حكم غيابي

غير نهائي ، ولم تقدم النياية الى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فان المحكمة لا تكون قد خالفت القانون اذا هي لم تعتبر المتهم عائدا بناء على الأوراق الموجودة في الدعوى .

( جلسة ١٩٥٢/٦/٥ طعن رقم ٣٩٣ سنة ٢١ ق . مجموعة القواعد . ج ٢ بند ١٦ ص ٨٦٨ )

**إدراج الحكم الغيابي في صحيفة الحالة الجنائية لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته .**

● ما تثيره النيابة من أن ورود الحكم في صحيفة الحالة الجنائية بعد فوات المدة المسقطه للدعوى الجنائية التي يعد الحكم الغيابي مبدأ لها يعد قرينة على نهائيته ، والا كانت النيابة قد أخطرت ادارة تحقيق الشخصية بسحب صحيفته عملا بقرار وزير العدل في ١٩٥٥/٥/٥ بتعديل القرار الوزاري في ١٩١١/١٠/٢ ، فانه قول لا سند له من القانون ، وذلك أن مجرد ادراج الحكم الغيابي في الصحيفة المذكورة لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته ما دام وروده قد يرد الى الاهمال .

( جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٨ طعن رقم ١٣٧٧ سنة ٣٠ ق ، جلسة ١٩٥٧/٤/١٦ طعن رقم ٧٥٤ سنة ٢٦ ق ، جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ طعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق ، جلسة ١٩٥٢/٦/٥ طعن رقم ٣٩٣ سنة ٢١ ق . مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٥ ص ٦٨٧ ) .

**المماثلة بين الجريمة الاولى والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حكم المادة ٢/٤٩ .**

● ان المماثلة بين الجريمة الاولى التي صدر بشأنها الحكم السابق والجريمة الجديدة ليست ضرورية في حالة العود طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٥٩/١/١٤ طعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢٨ ق . مجموعة القواعد ج ٣ بند ٩ ص ٦٨٦ ) .

## جريمة اختلاس المحجوزات مماثلة لجرائم السرقة والنصب وخيانة الامانة في أحكام العبود .

● انه وان كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر في كل الأحوال — على ما جاء في تعليقات الحقانية — اعتداء على السلطة العامة ، قضائية كانت أو ادارية ، والغرض من العقاب عليها هو ايجاب احترام أوامر هذه السلطة . الا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر في الوقت ذاته تعديا على حقوق الأفراد ، وأن من الأغراض التي توخاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشئ المحجوز على حقوقهم وبهذا يتحقق التماثل بين جريمتي السرقة وخيانة الامانة من جهة وبين جريمة اختلاس المحجوزات من جهة أخرى ، واذا كانت جريمة اختلاس المحجوزات المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ عقوبات مماثلة لجريمة خيانة الأمانة وبالتالي مماثلة لجريمتي السرقة والنصب ، فان المختلس يجوز في حالة العود أن تشدد عليه العقوبة ويصح أن تطبق عليه احكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ متى توافرت شروطها .

( جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩ طعن رقم ١٩ سنة ١٤ ق . مجموعة  
القواعد ح ٢ بند ١٠ ص ٨٦٧ )

● انه وان كانت المادة ٣٤٢ عقوبات لم تنص على أن الاختلاس الواقع من المالك المعين حارسا على أشياءه المحجوز عليها يعتبر في حكم خيانة الامانة ، بل نصت على أنه يعاقب عليها بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة ، الا أن هذا لا ينفي أن هذا الاختلاس جريمة مماثلة لخيانة الامانة ، وذلك لأن ما جرى عليه القانون من النص على عقابه في باب خيانة الأمانة ، وبنفس العقوبات المقررة لها ، بعد أن نص في باب السرقة على أن الاختلاس الواقع من غير الحارس يعتبر في حكم السرقة مراعىا في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمتين والعناصر التي يتميز بها كل منهما . ما جرى عليه القائلون من ذلك يفيد أنه أراد أن يأخذ الاختلاس حكم الجريمة التي نسبه اليها لا تطلق العناصر المكونة ( م ٣ — العبود )



له مع عناصرها ، ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تشدد عقوبة المختلس في حالة العود اذا كانت الأشياء المحجوزة في حيازة غيره ولا تشدد اذا كانت في حيازته هو . لأن الفعل ، وان اختلف وصفه القانوني ، واحد في الحالتين .

( جلسة ١٩٤٣/١١/٢٩ طعن رقم ١٩ سنة ١٤ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١١ ص ٨٦٧ )

#### **تفليظ العقاب على العائد جوازي للمحكمة .**

● ان القانون لا يوجب على القاضي أن يغلظ العقاب بمقتضى مواد العود على المتهم العائد ، بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف كل دعوى وملابساتها . ( جلسة ١٩٤٣/٢/١٥ طعن رقم ٥٣١ سنة ١٣ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٤ ص ٨٦٨ ) .

● ان المواد ٥٢، ٥١، ٤٩ من قانون العقوبات لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فيها . بل هي تجعل ذلك جوازيا لها ان شئت حكمت بها وان شئت حكمت بعقوبة الجنحة .

( جلسة ١٩٥٠/٢/١٣ طعن رقم ٦٨ سنة ٢٠ ق مجموعة القواعد بند ١٥ ص ٨٦٨ ) .

● اذا كانت حالة المتهم بسرقة تنطبق على المادة الأولى من قانون المجرمين المعتادين على الاجرام ولكن المحكمة مع ذلك رأت الاكتفاء بتوقيع العقوبة الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات ( قديم ) على فعلته وأجملت سوابقه ولم تعن ببيانها ، فذلك لا يعيب الحكم .

( جلسة ١٩٣٨/١/٣١ طعن رقم ٥٤٧ سنة ٨ ق . مجموعة القواعد بند ١٨ ص ٨٦٨ )

**توقيع العقوبة المغلظة على العائد دون بيان الأحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها . قصور .**

● يجب لسلامة الحكم القاضي بمعاقبة المتهم على أساس أنه عائد أن يبين الأحكام السابق صدورها عليه والعقوبات المحكوم بها لكي تتمكن



محكمة النقض من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون ،  
فاذا كان الحكم قد غلظ العقاب على المتهم على أساس أنه عائد دون أن  
يشير الى شيء مما ذكر ، فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

( جلسة ١٩٤٦/٥/٢١ طعن رقم ٧٥٧ سنة ١٦ ق . مجموعة  
القواعد بند ٢٠ ص ٨٦٨ )

**اغفال الحكم الاشارة الى سوابق المتهم بما من شأنه اثاره الشبهة في  
قيام حالة العود . قصور .**

اذا كان الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة عندما أشر بتقديم  
القضية للجلسة أثبت بصدد هذه الاشارة ما يفيد سبق الحكم على  
المتهم سنة ١٩٥٤ لشروع في سرقة بعود وأنه وضع تحت المراقبة لمدة  
ثلاث سنوات ، وأنه حكم عليه في قضية أخرى سنة ١٩٥٦ بالمراقبة لمدة  
ستة أشهر تنفذ بعد المراقبة السابقة ، وكان ما تضمنته الأوراق عن  
سوابق المتهم من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على  
المادة ٥١ من قانون العقوبات وتوافرها في حقه ، وكانت المحكمة لم تعن  
ببحث قيام هذه الحالة أو عدم قيامها ، مع ما يحتمل أن يسفر عنه هذا  
البحث من عدم اختصاصها بالفصل في الدعوى ، ولم تشر بشيء الى  
مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب اضطراحها له ، فان  
حكمه يكون مشوبا بالقصور ويتعين لذلك نقضه .

( جلسة ١٩٥٩/٥/١٩ طعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٩ ق . مجموعة  
القواعد ح ٣ بند ١٠ ص ٦٨٦ )

**عدم اشتراط اعلان المتهم قبل المحاكمة بمادة العود بل يكفى طلبها في  
مواجهته بالجلسة .**

ان المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص على وجوب اعلان  
المتهم بالمواد التي تقضى بالعقوبة فليس من الضروري اعلانه قبل

المحاكمة بمادة العود بل يكفى طلبها في مواجهته بالجلسة على أساس أن العود ظرف مشدد .

( جلسة ١٢/٧/١٩٣٦ حكم رقم ١٠ سنة ٧ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٥ ص ٢٧٦ ) .

**احكام العود في جرائم التدليس والغش . والتماثل بين هذه الجرائم الواردة في قانون العلامات التجارية وقانون الموازين والمقاييس والمكاييل**

● العقوبات التكميلية هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى ، ولا يجوز أن تجب العقوبة التكميلية كما تجب العقوبات الأصلية التابعة هي لها ، بل يظل واجب الحكم بها مع عقوبات الجريمة الأشد . وإذا كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس يقضى علاوة على العقوبات الأصلية المقررة فيه بعقوبة تكميلية افترضتها طبيعة الجرائم الواردة به ، فانه اذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن المتهم عائد في حكم القانون المذكور يكون من المتعين القضاء على المتهم علاوة على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها فيه .

( جلسة ٨/١/١٩٥٢ طعن رقم ١١٦٧ سنة ٢١ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بنسدد ١٤ ص ٨٤٨ )

● ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش اذ نص في المادة ١٠ على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذا الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس

ممثلة في العود » قد أراد ( أولا ) أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العود بمقتضى القانون العام كما عرفت المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف قدر العقوبة المقررة في القانون للجريمة ( وثانيا ) أن يعامل أيضا في جميع أحوال العود انعام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها فيقتضى عليه وجوبا بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه . والمراد بتمائل الجرائم في الخصوص الذي تحدثت عنه هذه المادة في حالة العود طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ عقوبات أن تكون الجريمة السابقة ممثلة للجريمة الحالية ، حقيقة لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منها أو حكما لتماثل الغرض من مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال ، وإذن فإذا كانت عناصر الجريمة السابقة هي عين عناصر الجريمة الحالية فإن المماثلة تكون موجودة ولو كان القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه في الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر للجريمة عقوبة أشد ، فإن تقرير هذه العقوبة الأخيرة كان معلوما للمتهم وقت مقارفة جريمته ، وكان عليه ، وأمامه هذه العقوبة المغلظة أن يوازن بينها وبين فعلته ، فإذا ما اختار فعلته وقارنها كان مستحقا لتلك العقوبة .

( جلسة ١٩٤٣/٣/٢٩ طعن ٧٢٤ سنة ١٣ ق . مجموعة القواعد  
د ٢ بند ٩٠ ص ١٩٢ )

● ان المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس تجرى بأنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازن والمقاييس والمكاييل . وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متمثلة في العود » . وإذن فإنه يكون لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة الحبس ونشر الحكم ولصقه تطبيقا للمادة

السالفة الذكر على المتهم في جريمة غش لبن الذي سبق الحكم عليه في جريمة غش مكيال ، فإذا هي اقتضت على معاقبته بالغرامة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

( جلسة ١٦/١/١٩٥١ طعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢٠ ق . مجموعة القواعد ٢ د بند ٩١ ص ٨٩٣ )

● إذا كان الثابت أن المتهم قد قضى عليه غيابيا بالغرامة والمصادرة في جريمة غش مكيال عملا بالمواد ١٣٥،٤،١ من القانون ٣٠ لسنة ١٩٣٩ ونفذ عليه هذا الحكم نهائيا ، ثم ارتكب بعد ذلك جريمة عرض لبن مغشوش مع علمه بذلك ، فإنه يكون عائدا في حكم المادة ١٠/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وإذا كانت الفقرة الأولى من المادة المذكورة توجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، فإن الحكم الذي يعاقب هذا المتهم بالغرامة يكون مخالفا للقانون .

( جلسة ٦/٣/١٩٥١ طعن رقم ١٨٠٦ سنة ٢٠ ق ، جلسة ١٤/٤/١٩٥٣ طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد ٢ د بند ٩٢ : ٩٣ ص ٨٩٣ )

● إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابيا بالغرامة لغش لبن في ٧/١٠/١٩٤٦ وأعلن بهذا الحكم ولم يعارض فيه وأصبح الحكم نهائيا ، ثم ثبت أنه في ٨/٣/١٩٥٠ عرض للبيع لبنا مغشوشا مع علمه بذلك فإنه يكون عائدا طبقا لنص المادة ٤٩/٣ من قانون العقوبات ، ويجب — طبقا للفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — الحكم عليه بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، فإذا ما قضى الحكم بالغرامة فقط فإنه يكون قد خالف القانون .

( جلسة ٩/٦/١٩٥٢ طعن رقم ٨٧ سنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد ٢ د بند ٩٥ ص ٨٩٣ )



● إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابيا بالغرامة في ١٩٤٦/٣/٧ لارتكابه جريمة غش لبن ثم دفع الغرامة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائيا ، ثم ارتكب في ١٩٥٠/٧/٢٧ جريمة عرض لبن مغشوش للبيع ، فإنه يكون بحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عائدا طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ويتعين الحكم عليه — مع عقوبة الحبس — بنشر الحكم .

( جلسة ١٣/٤/١٩٥٣ طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق ٠ مجموعة القواعد ٢ د بند ٩٦ ص ٨٩٣ )

● لما كان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها قد نص في المادة الثانية منه على أنه « يحظر بيع اللبن أو عرضه أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نظيفا طازجا محتفظا بجميع خواصه الطبيعية خاليا من الشوائب والقاذورات والمواد الملوثة ولم ترفع درجة حرارته صناعيا ولم تنزع شئ من قشده » ونص في المادة ١٢/١ منه على أنه « مع عدم الإخلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ أو أى قانون آخر يعاقب كل من يرتكب مخالفة لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٩ والقرارات الصادرة بتنفيذها مع علمه بذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وللإدارة الصحة اعدام اللبن أو منتجاته المغشوشة القابلة أو الضارة بالصحة وذلك لمراعاة أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سالف الذكر » وكان القانون رقم ١٠ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة ١٩ منه على أنه في الأحوال التى ينص فيها أى قانون آخر على عقوبة أشد مما قررتة نصوصه تطبق العقوبة الأشد دون غيرها ، وكان البين من مقارنات نصوص هذا القانون بنصوص قانون قمع الغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وإن كان كل منهما بغير خلاف قد نص على معاقبة مرتكب عرض مواد غذائية مغشوشة للبيع بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن

عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو إحدى مائتين العقوبتين فضلاً عن وجوب مصادرة المواد موضوع الجريمة ، إلا أنه قد نص القانون الأخير في المادة العاشرة منه على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود بالحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه ، وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع الغش والتدليس متماثلة في العود » فإن العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق في حالة العود طبقاً لما تقتضيه المادة ١٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ والمادة ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ سالفه البيان . ولما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية لمطعون ضدها المرفقة بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها أنه سبق الحكم عليها نهائياً بعدة عقوبات مقيدة للحرية في جرائم غش أغذية آخرها في ١٩٧٢/٥/٢٨ بالحبس أسبوع مع الشغل لغش أغذية في الجنحة رقم ٤٠٥٨ لسنة ١٩٧٢ المنصورة ، فإنها تعتبر عائدة في حكم المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات مما يوجب تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ، وعدل حكم محكمة أول درجة الذي قضى بحبس المطعون ضدها ستة أشهر مع الشغل والنفاد والمصادرة ونشر الحكم إلى الاكتفاء بتغريمها عشرة جنيهاً والمصادرة . يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

( طعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٦/٢/١٥ من ٢٧  
ص ١٩٦ ، وطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٨ من ٣١  
ص ١٣٠ )

● لما كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها المرفقة بالمفردات والتي سلفت الإشارة إليها أن المتهمة عائدة في حكم المادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات لارتكابها جريمة الغش موضوع الدعوى المطروحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم عليها في جريمة مماثلة ، ولما كانت النيابة العامة قد استأنفت الحكم الغيابي الابتدائي تأسيساً على هذا النظر حسبما جاء في مذكرة أسباب الاستئناف المدونة على ملف المفردات وصح اعلان المطعون ضدها بالوصف المعدل أمام محكمة ثاني درجة في ٩/١١/١٩٧٦ حسبما يبين من ورقة التكليف بالحضور لجلسة ٢٠/١/١٩٧٧ المرفقة بالمفردات المنضمة ، فقد كان على الحكم المطعون فيه تطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، واذا خالف الحكم المطعون فيه . هذا النظر واكتفى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من غرامة رغم وجوب معاقبة المحكوم عليها بالحبس باعتبارها عائدة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه باستبدال عقوبة الحبس بعقوبة الغرامة المقضى بها .

( طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٨/١/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٣٠ )

● جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش .

● جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش ، واذن فاذا كان الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية عائداً لسابق الحكم عليه في الجريمة الأولى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٥ طعن رقم ٥٣٣ سنة ٢٥ ق . مجموعة

القواعد ٢ د بند ٩٤ ص ٨٩٣ )

تنفيذ العقوبة السابقة ليس بلازم . اثر وقف التنفيذ في احكام العود

الأصل أن ايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً هو اجراء يرمى الى انذار المحكوم عليه بعدم العودة الى مخالفة القانون خلال مدة الايقاف ، فاذا انقضت هذه

المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائيا ولم يكن قد صدر في خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطه بمثابة رد اعتبار قانوني للمحكوم عليه فلا يحتسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود. أما خلال المدة التي يكون فيها الحكم الموقوف تنفيذه لازال قائما فيحتسب سابقة في العود ما لم يصرح الحكم نفسه بوقف تنفيذ آثاره الجنائية أيضا ومنها احتسابه سابقة في العود . وذلك كله عملا بالقواعد العامة في قانون العقوبات ، وقد خلا القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بجميع تعديلاته مما يخالف تلك القواعد العامة فان كل ما تتطلبه المادة ٢٦/٢ منه لتوقيع العقوبة المشددة المنصوص عليها فيه أن يكون الجاني قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وأن يكون هذا الحكم نهائيا وقائما منتجا لآثاره الجنائية ، وليس بلازم أن يكون هذا الحكم السابق قد تنفذ فعلا ، لأن القانون لم ينص على انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضى المدة الا لتحديد بدء الميعاد الذي يجب أن ترتكب فيه الجريمة الثانية .

( طعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢٣/٣/١٩٦٤ س ١٥

ص ٢١٤ )



## الفصل الثانى

### العود المتكرر

تعريف العود المتكرر — نصوص القانون — نطاق العود المتكررة —  
شروطه — آثاره — تطبيقات قضائية .

#### تعريف العود المتكرر :

العود المتكرر هو حالة الشخص الذى تعددت أحكام الادانة الصادرة ضده من أجل نوع معين من الجرائم ثم ارتكب جريمة تالية تنتمى الى النوع ذاته . ويحدد المشرع عدد أحكام الادانة التى يتعين صدورها ونوع الجرائم التى تصدر من أجلها . اذ قد لوحظ أن كثيرا من المجرمين يتكرر منهم جرائم الاعتداء على المال حتى تصبح حرفة لهم وأن عقوبة الحبس المقررة فى القانون لهذه الجرائم فى الأحوال العادية لا تكفى لردعهم ولو ضوعفت عملاً بحكم العود البسيط ، كما لوحظ أن جرائم ائتلاف المزروعات وقتل الحيوانات كثيرة الوقوع أيضا ومن الضرورى فرض عقوبات رادعة على من يتكرر منهم ارتكاب مثل هذه الجرائم فقرر المشرع أن توقع عليه عقوبة من نوع مختلف أشد جسامة ونص فى المادتين ٥١ ، ٥٤ من قانون العقوبات على جواز استبدال عقوبة الاشغال الشاقة بعقوبة الحبس المقررة فى القانون لجرائم الاعتداء على المال أو قتل الحيوان أو ائتلاف المزروعات اذا توافرت الشروط المبينة فيهما .

#### نصوص القانون :

نصت المادة ٥١ على أنه « اذا سبق الحكم على المبادئ بعقوبتين مقيدين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو اخفاء اشياء مسروقة

أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات ، فللقاضى أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة » . ونصت المادة ٥٤ على أنه « للقاضى أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على المعائد الذى سبق الحكم عليه لارتكاب جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣٥٥ و ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة » .

### نطاق العود المتكرر :

يحصر المشرع نطاق العود المتكرر في مجموعتين من الجرائم : الأولى : هي جرائم الاعتداء على المال التى يدفع الى ارتكابها الطمع في مال الغير ، وهى السرقة واخفاء الاشياء المسروقة « أو متحصلة من جنابة أو جفحة » والنصب وخيانة الامانة والتزوير أو الشروع في احدى هذه الجرائم . والثانية هي بعض جرائم الاعتداء على المال التى يدفع الانتقام الى ارتكابها . وهى قتل الحيوانات واتلاف المزروعات وككل مجموعة منهما مستقلة عن الأخرى ، فيتعين أن تكون العقوبات المتعددة قد حكم بها على المتهم من أجل جرائم تدخل في نطاق احدى المجموعتين وان تكون الجريمة التالية منتمية الى المجموعة ذاتها ، فان انتمت الى المجموعة الأخرى فلا يتوافر العود المتكرر .

وإذا كان بعض العقوبات محكوما به من أجل جرائم تنتمى الى احدى المجموعتين في حين كان البعض الآخر منتميا الى المجموعة الثانية ، فانه لا يجوز أن ينظر اليها في تحديد ما اذا كلفت شروط العود المتكرر متوافرة ، وانما يتعين النظر الى أحكام كل مجموعة منها على حدة وتطلب توافر هذه الشروط بالنسبة لها (١)

## شروط العود المتكرر :

هناك شروط محددة لقيام حالة العود المتكرر نصت عليها المادتين ٥١ ، ٥٤ من قانون العقوبات وسنتعرض لشرح شروط كل مادة من هاتين المادتين على حدها تبسيطا للبحث وتوضيحا للعود المتكرر .

### الشروط الواردة في المادة ٥١ من قانون العقوبات :

لكي تقوم حالة العود المتكررة طبقا لنص المادة ٥١ من قانون العقوبات فإنه يتعين توافر الشروط الآتية :

**أولا :** يجب أن يثبت أن المتهم عائدا عوذا بسيطا وفقا لحالة من حالات العود المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون العقوبات والسابق الاشارة اليها ، لأن العود المتكرر يفترض العود البسيط .

**ثانيا :** أن يكون قد سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كلاًهما لمدة سنة على الأقل ، أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدهما على الأقل لمدة سنة أو أكثر ، وذلك في جريمة من الجرائم المشار اليها في هذه المادة ، وهي السرقة ، واخفاء الأشياء المسروقة ، والنصب وخيانة الأمانة ، والتزوير ، أو الشروع في جريمة من هذه الجرائم .

ويكفى أن يكون الجاني قد حكم عليه بهذه العقوبات مهما كان الزمن الذي مضى على هذه الأحكام ، ومهما كان الزمن الذي يفصل كل حكم منها عن الآخر ، فكل ما هو مطلوب هو سبق الحكم بعقوبتين أو بثلاثة عقوبات بالشروط السابقة .

ولا يشترط أن يكون المتهم عائدا بسبب سبق الحكم عليه بأحد هذه الأحكام ، بل يكفي أن يكون عائدا ولو كان الحكم السابق الذي صار بمقتضاه عائدا صدر في جريمة أخرى غير الجرائم المشار اليها في هذه المادة (١) .

---

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٧٥٨ .

وتشترط في هذه الأحكام ذات الشروط العامة المطلوبة في الأحكام  
كى يعتد بها كسوابق في العود • فيتعين أن تكون باتة وأن تظل قائمة حتى  
ترتكب الجريمة التالية ، وأن تكون مدة السنة المحكوم بها عن تهمة واحدة  
لا مجموع مدد عن تهم متعددة ، ولكن لا يشترط أن تكون قسـد  
صدرت بها أحكام متعددة بل يصح أن يصدر بها حكم واحد عن عدة  
جرائم •

ويصح أن تكون العقوبات السابقة — سواء العقوبتان أو الثلاثة  
المقيدة للحرية — صادرة كلها أو بعضها في جنایات ، كما لو كان قد حكم  
عليه بالأشغال الشاقة لسرقة باكره وبالحبس سنة في نصب ثم ارتكب  
جنحة من الجنح المبينة في المادة ٥١ المذكورة •

ولا يتطلب القانون أن يحكم بهذه العقوبات من أجل جرائم متماثلة  
تماثلا حقيقيا كأن تكون كلها سرقة أو نصب أو خيانة أمانة ، بل يكفى أن  
يحكم بها من أجل جرائم تنتمى كلها للمجموعة الواردة بالمادة ٥١

**ثالثا :** أن تكون الجريمة الجديدة التى ارتكبها واعتبر فيها  
عائدا من الجرائم المشار اليها في هذه المادة ، أى جنحة سرقة ، أو اخفاء  
أشياء مسروقة ، أو نصب ، أو خيانة أمانة ، أو تزوير ، أو شروع  
معاقب عليه في احدى هذه الجرائم • فيشترط في الجريمة الجديدة أن  
تكون جنحة ، فلو كانت جنایة كسرقة باكره أو جنایة تزوير مثلا ، فلا  
تنطبق المادة ٥١ من قانون العقوبات • كما يشترط في الجريمة الجديدة أن  
تكون منتمية الى المجموعة التى تنتمى اليها الجرائم التى صدرت من أجلها  
أحكام الادانة السابقة • ولكن لا يشترط أن تتماثل تماثلا حقيقيا مع  
احدى هذه الجرائم ، وانما يكفى انتمائها الى ذات المجموعة التى تنتمى  
اليها الجرائم السابقة التى صدرت من أجلها أحكام الادانة ، اما اذا  
انتمت الى المجموعة الأخرى فان شروط العود المتكرر لا تتوافر • فاذا  
سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية من أجل جرائم سرقة  
ونصب وخيانة أمانة ، ثم ارتكب بعد ذلك جنحة قتل حيوان أو اتلاف  
مزروعات فان شروط العود المتكرر لا تتوافر بذلك • لأن المشرع اشترط



أن تكون العقوبات السابقة في جرائم من المبينة في المادة ٥١ وأن تكون الجريمة الجديدة احدى هذه الجرائم أيضا أو شروعا فيها ، وذلك لأن القانون اعتبرها كلها في هذه الحالة جرائم متماثلة ، ووجه التماثل فيها جميعا انها عدوان على المال •

وقد استقر القضاء على أن جريمة اختلاس المحجوزات مماثلة لجرائم السرقة والنصب وخيانة الامانة ، كما أن جريمة تقليد الاختتام مماثلة لجريمة التزوير •

### **الشروط الواردة في المادة ٥٤ من قانون العقوبات :**

لكي تقوم حالة العود طبقا للمادة ٥٤ من قانون العقوبات فانه يتبين توافر الشروط الآتية :

**أولا :** أن يكون المتهم عائدا عودا بسيطا وفقا لحالة من حالات العود الواردة في المادة ٤٩ من قانون العقوبات •

**ثانيا :** أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلاتهما لمدة سنة على الأقل ، أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون العقوبات •

والمادة ٣٥٥ عقوبات المعدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ تنص على جنحة قتل الحيوان عمدا — سواء كان من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى — بغير مقتص أو الاضرار بها ضرر كبير ، أو سمها أو سم سمك من الاسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو مستنقع أو حوض ، وكذلك الشروع في هذه الجريمة • والمادة ٣٥٦ تجبل من هذه الجنحة جناية اذا ما وقعت ليلا ، أما المادة ٣٦٧ فتتص على جنحة قطع أو إتلاف زراعا غير محصود أو شجرا نابتا خلقه أو مغروسا أو غير ذلك من النباتات ، وإتلاف غيطا مبذورا أو بث آخر • والمادة ٣٦٨ تنص على اعتبار بعض الصور المنصوص عليها في حشيشا أو نباتا ضارا في غيط أو اقتلاع أو إتلاف شجرة أو أكثر أو أى نبات

المادة ٣٦٧ جنائية اذا وقعت ليلا من ثلاثة اشخاص على الأقل ، أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا لسلاح .

**ثالثا :** أن يثبت ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالمادتين ٣٥٥ ، ٣٦٧ من قانون العقوبات بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السابقة ، والجرائم المنصوص عليها في هاتين المادتين من الجنح ، ولم يذكر القانون هنا المادتين ٣٥٦ ، ٣٦٨ لأن الجرائم المشار اليها فيهما من الجنايات فلا حاجة الى التشديد فيها .

وما قيل في شروط المادة ٥١ من قانون العقوبات يقال هنا أيضا ، فالخلاف بين المادتين في نوع الجرائم فقط (١)

#### آثار العود المتكرر :

اذا توافرت شروط العود المتكرر جاز الحكم بالأشغال الشاقة من سنتين الى خمس سنين بدلا من تطبيق أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات والتي تجيز تجاوز الحد الأقصى للجريمة بما لا يزيد على ضعفه .

والحكم بالأشغال الشاقة هنا جوازي للقاضي ومترك تقديره له ، فله أن يحكم بها وله أن يكتفى بتشديد العقوبة الأصلية الى ضعف حدها الأقصى عملا بالقاعدة العامة في العود البسيط ، وله أيضا ألا يشدد العقاب اطلاقا ويحكم بالعقوبة الأصلية المقررة في القانون للجنحة التي ترتكب .

ويلاحظ أن اعتبار الحد الأدنى للأشغال الشاقة في هذه الحالة مدة سنتين جاء استثناء من القاعدة العامة في قانون الاجراءات الجنائية (م ١٤ منه) والتي تنص على اعتبار الحد الأدنى للأشغال الشاقة المؤقتة ثلاث سنوات .

---

(١)- راجع الشروط الواردة في المادة ٥١ في البند السابق .

ولما كانت عقوبة الأشغال الشاقة من العقوبات المقررة للجنايات والمحكمة التي تملك الحكم بها هي محكمة الجنايات ، فيكون الاختصاص بنظر هذه القضايا لمحكمة الجنايات وليس للمحاكم الجزئية ، لأن محاكم الجنايات هي التي تستطيع توقيع عقوبة الأشغال الشاقة إذا رأت محلا لذلك ولها أن توقع عقوبة الحبس العادية ، بخلاف قاضي الجench فليس له أن يحكم بالأشغال الشاقة .

وإذا قدمت الواقعة الى محكمة الجench وثبت لها أن الواقعة يجوز أن يطبق عليها عقوبة الجنائية فعليها أن تحكم بعدم الاختصاص ثم تقوم النيابة العامة بتقديمها الى محكمة الجنايات المختصة . والحكم الصادر بعدم الاختصاص من محكمة الجench لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة في هذه الحالة . أما إذا قضت محكمة الجench بعدم اختصاصها فعلا بالواقعة أو قضت المحكمة الاستئنافية بهذا القضاء ، فإن هذا الحكم يعد منها للخصومة على خلاف ظاهره وذلك لأن محكمة الجنايات سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها ومن ثم يكون الطعن بالنقض في هذا الحكم جائزا .

وإذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة — وقبل تحقيقها بالجلسة — تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها الى المحكمة الجزئية ، أما اذا لم تر ذلك الا بعد التحقيق فتحكم فيها وذلك عملا بالمادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

### اثر تطبيق عقوبة الأشغال الشاقة على وصف التهمة :

هل تطبيق عقوبة الأشغال الشاقة في الحالات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٥٤ من قانون العقوبات بدلا من عقوبة الحبس من شأنه تغيير وصف الجريمة من جنحة الى جنائية أم تبقى الجريمة جنحة على أصلها .

ذهبت محكمة النقض (١) الى أن هذه الجرائم تعتبر جنائية أو جنحة بحسب ما يحكم به القاضي « فعمل القاضي نفسه هو الذي يكيف وصف الجريمة فيجعلها جنائية أو يبقئها جنحة على حالها ». فالجريمة التي من هذا القبيل « قلقة النوع اذ هي تكون جنحة أو جنائية تبعا لنوع العقوبة التي تقضى بها المحكمة فيها » الا أن هذا الرأي منتقد فالقانون قد قسم الجرائم الى جنائيات وجنح ومخالفات والجريمة تكون واحدة من هذه الأنواع الثلاثة . فالقول بوجود جرائم قلقة النوع هو في الحقيقة خلق لنوع رابع لا يعرفه القانون . ولهذا ذهب رأى آخر (٢) الى أن الجريمة تظل جنحة ولو حكم فيها بعقوبة الجنائية لأن التشديد لم يكن لعلة في الفعل وإنما كان لعلة في شخص الفاعل . الا أن الرأي الآخر محل نظر أيضا لأن تحديد الشارع درجة جسامة الجريمة لم يكن بناء على مادياتها فحسب وإنما اعتد الشارع بجميع الاعتبارات التي تحدد مقدار خطورتها ، ومن بين هذه الاعتبارات العناصر الشخصية للجريمة .

والرأى الذي نرجحه هو تحول الجريمة الى جنائية ، لأن التشديد الجوازي للعقوبة يعنى أن القانون يقرر للجريمة عقوبتين : احدهما عقوبة الجنحة والأخرى عقوبة الجنائية ، ولما كانت العبرة في تحديد نوع الجريمة بالعقوبة الأثمد فلم يكن هناك مقر من اعتبار الجريمة جنائية (٣) .

---

(١) نقض ١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٦٧ ص ١٦٨ ، ١٩٣٢/٢/١ ج ٢ رقم ٤٢٧ ص ٤٤٧ ، ١٩٤١/٢/١٧ ج ٥ رقم ٢١١ ص ٣٩٩ .

(٢) السيد مصطفى السيد ص ٥١ .

(٣) محمود نجيب حسني ص ٦٥ .



## تطبيقات قضائية

### شرط اعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ عقوبات

● يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ عقوبات « أولا » أن يكون عائدا بمقتضى القواعد العامة الواردة في المادة ٤٩ « ثانيا » أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحدها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة . وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام ، « ثالثا » أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها . فمن تتوافر فيه هذه الشروط يعتبر عائدا طبقا لهذه المادة ولو كانت العقوبة الأخيرة المحكوم بها عليه ، والتي اعتبر عائدا من أجلها ، ليست في سرقة أو في جريمة أخرى مماثلة لها ، إذ أن هذه المماثلة ليست ضرورية في حالة العود طبقا لنص المادة ٤٩/٢ عقوبات .

( جلسة ١٩٣٨/٤/٤ طعن رقم ١٢٧٥ سنة ٨ ق . مجموعة القواعد ح ٢ بند ٨ ص ٨٦٧ ) .

● إذا كان يبين من الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة وبغرامة لا حراز مضدر ثم قبل مضي خمسة سنوات على انقضاء هذه العقوبة وقعت منه جنحة شروع في سرقة فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قسانون العقوبات ، وإذا كان هذا المتهم قد سبق الحكم عليه بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها إحداها بالحبس مع الشغل لمدة سنتين فهذا يتحقق به الشرط الثاني لانطباق المادة ٥١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٩٥٢/٥/٧ طعن رقم ٣٦٨ سنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد ح ٢ بند ٩ ص ٨٦٧ ) .

● يشترط لاعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ( أولاً ) أن يكون عائداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون ( ثانياً ) أن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر ، وذلك بصرف النظر عن تلويع صدور تلك الأحكام ( ثالثاً ) أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه فيها .

( جلسة ١٢/١/١٩٥٩ طعن رقم ٦٥٢ سنة ٢٨ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٨ ص ٦٨٦ ) .

● يشترط لاعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات ، أن يكون عائداً بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ سالف الذكر .

( طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق . جلسة ٣/١١/١٩٦٩ ص ٢٠ ص ١١٩٨ ، طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ ق . جلسة ١٦/١١/١٩٨٠ ص ٣١ ص ٩٩٨ )

مناط توافر ظروف العود المتكرر المنصوص عليه في المادتين ٥١ ، ٥٤ عقوبات . علة اشتراط أن تكون الجريمة الجديدة جنحة وليست جنائية .

● جرى نص المادة ٥١ من قانون العقوبات بأنه « إذا سبق الحكم على المأند بعقوبتين مقيدين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ، ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع مما يقابله في

هذه اجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضى أن يحكم عليه بالاشتغال الشاقة من سنة الى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة » ونصت المادة ٥٤ المضافة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ على أنه « اذا توافر العود طبقا لأحكام المادة السابقة جاز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المبينة بتلك المادة أن تقرر اعتبار المائد مجرما اعتداد الاجرام .. وفى هذه الحالة تحكم المحكمة بايداعه احدى مؤسسات العمل » كما جرى نص المادة ٥٤ من قانون العقوبات بأن « للقاضى أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ على المائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٥٨ بعقوبتين مقيدتين للجريمة ككلاهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقبدة للحرية احدهما على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها فى المادتين ٣٥٥ ، ٣٦٧ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة » . ويبين من استقراء هذه النصوص أنه يلزم لتوافر ظرف العود المتكرر المنصوص عليه فى المادة ٥١ من قانون العقوبات — التى تحيل اليها المادة ٥٢ سالفة البيان — أن تكون الجريمة الجديدة جنحة ، بغض النظر عما اذا كانت السوابق الماضية فى جنح أو جنايات ، وهذا الوجوب مستفاد من صريح نص المادة ٥١ عندما أورد عبارة « ثم ثبت ارتكابه جنحة سرقة أو .. » ومن استلزام المادة ٥٤ أن تكون الجريمة الجديدة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٥٥ ، ٣٦٧ وهى جرائم كلها جنح . وقد قصد المشرع رفع عقوبة الجنحة للمتهم المائد عودا متكرر طبقا لنص المادة ٥١ علاجا لمشكلة معتسدى الاجرام مرتكبى للجنح المتعاقبة حيث لا تجدى معهم عقوبة الجنحة . أما اذا كانت الجريمة الجديدة بطبيعتها جنائية ، فلا تتحقق أية صورة من صور العود البسيط أو المتكرر لأن عقوبة الجنائية أشد بطبيعتها من عقوبة الجنحة والمحكمة فى نطاق عقوبة الجنائية المقررة بطبيعتها للواقعة الجديدة من الحرية ما يسمح لها بالتشديد الى المدى الذى تراه مناسبا لجسامة الواقعة الجديدة ولخطور مرتكبها من جهة أخرى بغير حاجة الى الاستعانة بأحكام التشديد للعود البسيط أو المتكرر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت فى حق المطعون ضده ارتكابه



جناية السرقة المنصوص عليها في المادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات قد  
أُعملَ حكم المادتين ٥٢، ٥١ من هذا القانون بدلا من توقيع العقوبة  
المقررة للجناية التي ارتكبها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي  
تأويله بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ٢٥٤ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٧/٣/١٩٧٤ س ٢٥  
ص ٢٨٠ )

**عدم بيان توافر ظرف العود بالشروط التي نص عليها في المادة ٥١ عقوبات  
قصور .**

البين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة  
سرقة قد اعتبره عائدا فطبق في حقه المادة ٥١ من قانون العقوبات وأنزل  
عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة سنتين ، بيد أنه لم يبين توافر ظرف  
العود في حقه بالشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ سالفه الذكر  
مما يصيبه بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة  
بمخالفة القانون — وهو ما يتسع له وجه الطعن — ويعجز هذه المحكمة  
عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى  
وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه خاص . لما كان ذلك  
فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٠ س ٣١  
ص ٩٩٨ )

**جريمة تقليد الاختتام بمثابة لجريمة التزوير في حكم المادة ٥١ عقوبات**

● المادة ٥١ من قانون العقوبات إذ أوردت جريمة التزوير في  
عداد الجرائم المائة التي عدتها جاء نصها في ذلك عاما لا تخصيص  
فيه ، ولفظ التزوير الوارد فيها ينسب ولا شك على جريمة تقليد الاختتام  
المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذي سوى في الحكم  
والعقوبة بينها وبين تزوير المحررات ، وأذن فإذا كان الحكم قد قضي  
بعدم اعتبار جريمة تقليد الاختتام من الجرائم التي عدتها المادة ٥١  
سالفه الذكر فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .



( جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٧ طعن رقم ٦٧٦ سنة ٢٥ ق . مجموعة القواعد ٢ بند ١٢ ص ٨٦٧ ) .

**توافر شروط المادة ٥١ عقوبات يخرج الواقعة من اختصاص محكمة الجنح** .

● لما كان يشترط لاعتبار المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات أن يكون عائدا بمقتضى قواعد العود العامة المنصوص عليها في المادة ٤٩ من نفس القانون وأن يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية أحدها لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي بينها المادة ٥١ المذكورة على سبيل الحصر وأخيرا أن يرتكب جنحة مماثلة مما نص عليه في المادة ٥١ سالفه الذكر . وكان يبين من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضدها — المرفقة بالمفردات المضمومة — أنها عائدة سبق الحكم عليها بأكثر من ثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها في يوم ١٩٦٥/١/٢٠ بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لشروع في سرقة ( في قضية الجنائية رقم ١٧٤٥ شبن الكوم ) وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المطعون ضدها أنها ارتكبت واقعة الشروع في السرقة — موضوع الدعوى المطروحة — يعد سبق الحكم عليها بالعقوبات السابقة ، فان الواقعة تكون جنائية تخرج من نطاق اختصاص محكمة الجنح .

( طعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٤/١ ص ٢٤ )  
( ص ٤٦٠ )

**إذا اعتبر المتهم عائدا في حكم المادة ٥١ عقوبات كانت محكمة الجنايات هي المختصة بنظر الدعوى** .

● إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٨ من أجل جريمة دخول

منزل بقصد بلصدد ارتككب جريمة فيه ، وكانت جريمة السرقة المطلوب محاكمته من أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء العقوبة فإنه يكون عائدا طبقا للتفسير الثانية من المادة ٤٩ عقوبات . واذا كان الثابت بالصحيفة المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه أيضا بتسع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها وخيانة أمانة اثنتان منها بالحبس لمدة سنة مما يكون معه عائدا في حكم المادة ٥١ عقوبات ، فإنه إذا كان العائد طبقا لهذه المادة يجوز الحكم عليه بمقتضاها ويمقتضى المادة ٥٣ من قانون العقوبات بعقوبة الجنائية يكون من الواجب على قاضي الاحالة أن يأمر باحالة هذا المتهم الى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جنائية فاذا هو لم يفعل فان الأمر الصادر منه باعتبار الواقعة جنحة يكون خاطئا متعينا نفسه .

( جلسة ١٠/٥/١٩٤٣ طعن رقم ١١٧١ لسنة ١٣ ق . مجموعة القواعد ٢ د بند ١٣ ص ٨٦٨ ) .

● اذا اتهم شخص بسرقة مع العود وأحيل الى محكمة الجنح فحكمت بارساله الى محل خاص تطبيقا للمادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام فان الحكم يكون باطلا لأن الحكم بهذه العقوبة — وهي عقوبة الجنائية — من شأن محكمة الجنائيات وحدها ، أما قاضي الجنح ومحكمة الدرجة الثانية فليس لهما في هذه الحالة إلا أن يحكما بعقوبات الحبس ، فاذا قضى لهما بارسال المتهم الى محل خاص تجاوز سلطته وأخطأ في تطبيق القانون .

( جلسة ٢٣/١١/١٩٣١ طعن رقم ٦٨ لسنة ٢ ق . مجموعة القواعد بند ٢٠ ص ١٢٥ )

● انه لما كانت العقوبة المقررة للسرقة بعود هي وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٥١ وما يليها من قانون العقوبات هي الحبس أو الاشغال الشاقة أو الاعتقال في محل خاص فان ذلك يقتضى

حتما أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهمين بهذه الجرائم هي محكمة الجنايات لأن الخيار في توقيع هذه العقوبات لا يتصور أن يكون إلا للمحكمة التي تملك توقيع أشدها .

( جلسة ١٧/٢/١٩٤١ طعن رقم ٧٣١ سنة ١١ ق . مجموعة القواعد د ٢ بند ٢٥ ص ٤٩٩ ) .

**الاستئناف المرفوع من المتهم وحده يمنع المحكمة الاستئنافية من الحكم بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنائية منطبقا عليها المادة ٥١ عقوبات .**

● ان المادة ٤١٧/٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » واذن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لارتكابه جريمة سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه سنة مع الشغل والنفاد تطبيقا للمادة ٣٨٨ من قانون العقوبات ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا الى ما قالت من أن سوابق المتهم المدونة بتفكيرته تجعله عائدا في حكم المادتين ٤٩/١ ، ٥١ من قانون العقوبات . متى كان ذلك فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفا لنص المادة ٤١٧/٣ سالفه الذكر ويتعين نقض الحكم .

( جلسة ٢١/١٢/١٩٥٣ طعن رقم ١٤٩٣ سنة ٢٣ ق . مجموعة القواعد د ٢ بند ١٠٢ ص ٢١٨ )

● تنص المادة ٤١٧/٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » . ولما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجناح لاتهامه بارتكاب جنحة شروع في سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاد طبقا للمواد ٤٥، ٤٧، ٣١٧/٢ ، ٣٢١ من قانون العقوبات؛



فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وحده ، وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا الى ما قالت من أن سوابق المتهم المثبتة بصحيفة حالته الجنائية تجعله عائدا في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ من قانون العقوبات ، فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الاستئناف ، فانه يتعين أن يكون النقض مع الاحالة .

( الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ص ٩١ ) .

● أن المادة ٤١٧/٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا أن تشدد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » واذا كان ما تقدم كذلك ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم أمام محكمة الجناح لاتهامه بارتكاب جنحة سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ طبقا للمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، فاستأنف المحكوم عليه وحده هذا الحكم ، وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا الى ما قالت من أن سوابق المتهم المثبتة بصحيفة حالته الجنائية تجعله عائدا في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ من قانون العقوبات . فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين نقض الحكم المطعون فيه . واذا كان الحكم قد قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقض من انزال صحيح القانون عليها ، فانه يتعين نقض الحكم واحالة الدعوى الى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد مشكلة في قضاة آخرين .

( طعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٩ س ٢٥ ص ٨٤٦ ) .



**الاستئناف المرفوع من المتهم وحده لا يمنع محكمة الاستئناف من  
إضافة مواد العود • شروطه •**

● لا يقدح في حكم المحكمة الاستئنافية أنها — مع عدم استئناف  
النيابة للحكم الابتدائي — قد أضافت مادة العود الى المواد التي عاقبت  
المتهم بها محكمة الدرجة الأولى مادامت لم تشدد العقوبة المحكوم بها  
عليه ولم ترتب على ذلك أي أثر •

( جلسة ٢٠/١/١٩٤٨ • طعن رقم ٢١٩٧ سنة ١٧ ق • مجموعة  
القواعد ٢ د بند ٢٣٢ ص ٢٣٧ )

**لا مصلحة للمتهم على الحكم الذي دانه على أساس ان الواقعة جنحة مع  
أنها في الواقع غير مختصة بنظرها بسبب سوابقه •**

● اذا أدانت محكمة الجنح المتهم على أساس أن الواقعة جنحة  
مع أنها في الواقع غير مختصة بنظرها بسبب سوابقه ، فلا مصلحة له في  
الطعن على الحكم اذ هو لم يضار به وانما انتفع منه بمحاكمته عن جريمة  
أخف عقوبة من الجريمة التي كان يجب أن يحاكم عنها •

( جلسة ٢٠/١/١٩٤١ طعن رقم ٥٣٢ سنة ١١ ق • مجموعة  
القواعد ٢ د بند ٢٨٥ ص ١٣٤ ) •

**لا مصلحة للمتهم من النemy على الحكم بانه دانه خطأ باعتباره عائدا ،  
ما دامت المحكمة لم تضاف عليه العقوبة بسبب العود •**

● اذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم وأشارت في  
في حكمها الى سوابقه له ، ثم قدم هو الى المحكمة الاستئنافية حكما قضى  
ببراءته من التهمة التي عدتها محكمة الدرجة الاولى سوابقه ، ومع ذلك  
فانها أيدت الحكم الابتدائي دون أن تتعرض لحكم البراءة أو تشير اليه ،  
فالطعن بهذا لا يجدي المتهم ما دامت المحكمة لم تضاف عليه العقوبة  
بسبب العود الذي قالت به •

( جلسة ١٩٤٨/٢/٢ طعن رقم ١٠ سنة ١٨ ق • مجموعة القواعد  
ج ٢ بند ٢٨٦ ص ١١٣٤ )

● إذا كانت محكمة أول درجة قد طبقت على المتهم المادة ٤٩ من  
قانون العقوبات واعتبرته عائداً ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية لم يتمسك  
المتهم بأنه ليس عائداً ، فلا يقبل منه أن ينعى عليها أنها اعتبرته عائداً  
وطبقت المادة ٤٩ • على أن الطعن بذلك لا مصلحة منه إذا كان الحكم  
لم يشدد العقوبة على المتهم اعمالاً لتلك المادة •

( جلسة ١٩٥٠/١٠/٩ طعن رقم ٤٨٨ سنة ٢٠ ق • مجموعة  
القواعد ج ٢ بند ٢٨٧ ص ١١٣٤ )

**الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنح على اعتبار ان المتهم عائداً  
حكم غير منه للخصومة • عدم جواز الطعن فيه بالنقض •**

● الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لأنها  
جناية لسبق الحكم على المتهم مرات في جرائم مماثلة لا يجوز الطعن فيه  
بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة ، اذ بناء عليه يقدم المتهم بالطريق  
القانوني لمحاكمته أمام المحكمة ذات الاختصاص • وقد ينتهي الأمر  
بزوال أوجه التظلم من ذلك الحكم فيكون الطعن فيه قبل ذلك سابقاً  
لأوانه ، أما بعد صدور الحكم من المحكمة المختصة فان هذا الحكم يكون  
هو وحده الذي يجوز الطعن فيه •

( جلسة ١٩٤٢/٢/٢ طعن رقم ٦٤٥ لسنة ١٢ ق ، جلسة  
١٩٤٢/٤/١٣ صفحة رقم ٩٩٣ لسنة ١٢ ق ، حيسه ١١٦/٢٦/١٩٤٥  
طعن رقم ١٤ سنة ١٦ ق • مجموعة القواعد • ج ٢ البنود ٥٣٩ ، ٥٤٠ ،  
٥٤١ ص ١١٦ ) •

متى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم الاختصاص على اعتبار أن المتهم عائدا .

● يجب في العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها و صار نهائيا قبل وقوع الجريمة المطلوبة محاكمة المتهم من أجلها ، فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عائدا وتقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بعقوبة الجنائية . ولا يمنع من نقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم يفصل في موضوعها بعد مادام هذا الحكم من شأنه أن ينهى الخصومة فيها أمام جهة الحكم لأن الواقعة باعتبارها جنحة ولا شبهة للجنائية فيها من اختصاص محكمة الجench وحدها .

( جلسة ٢٤/١٢/١٩٤٥ حكم طعن رقم ٩١ سنة ١٦ ق . مجموعة القواعد . ٢ د بند ٥٤٢ ص ١١٦٠ )

● انه يجب بالبداية أن تكون السوابق التي يبنى عليها العود عن جرائم سابقة للواقعة محل المحاكمة ، واذن فيكون مخطئا الحكم الذي يقضى بعدم اختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى على أساس أن المتهم عائدا في حكم المادتين ٤٩ ، ٥١ من قانون العقوبات لسبق الحكم عليه مرتين اذا كان هذان الحكمان قد صدرا بعد ارتكابه الواقعة محل المحاكمة ، ولا يمنع من قبول الطعن في هذا الحكم كونه غير منه للخصومة في موضوع الدعوى اذ الأمر في هذه الصورة لا بد منته الى محكمة النقض ، ذلك بأنه مادامت محكمة الجench هي المختصة بنظر الدعوى برقد صدر منها حكم بعدم الاختصاص ، وما دامت الواقعة لا يصح وصفها بأنها تستحق أن يحكم فيها بعقوبة للجنائية مما فتيجته الحتمية — على مقتضى القانون — ان تحكم محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها هي أيضا فإنه لا يكون عندئذ من معنى عن أن يطلب الى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص ، ولهذا يجوز أن يقبل فيه الطعن من الآن .

( جلسة ١٩٤٩/٥/٢ طعن رقم ٦٤٣ سنة ١٩ ق ٠ مجموعة القواعد د ٢ بند ٥٤٣ ص ١١٦٠ ) ٠

● إذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى باعتبارها جنائية على أساس أنه سبق الحكم على المتهم بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بحبسه سنة في الجنحة رقم ٣١٢٦ لسنة ١٩٦٥ شربين وأن هذه الأحكام نهائية ، وكان الواضح من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للمتهم ومذكرة النيابة المختصة المرفقة بالمفردات المضمومة أن الحكم في الجنحة سالف الذكر لم يصبح نهائيا الا في ١٩٦٧/٤/٢٤ ، أي بعد وقوع الجريمة التي تجرى محاكمة المتهم عنها في ١٩٦٧/١/١٤ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره وذلك لأن محكمة الجنايات سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت إليها ، فإن الطعن في الحكم يكون جائزا ويكون الحكم اذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه — ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة ٠

( طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق ٠ جلسة ١٩٦٩/١١/٣ س ٢٠ ص ١١٩٨ )

● من المقرر أن الطاعن لا يضر بطعنه اعمالا لما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف » ولما كان الثابت في هذه الدعوى أنها رفعت على المتهم أمام محكمة الجنح لاتهامه بارتكاب جنحة شروع في سرقة ، وكانت محكمة أول درجة قد قضت بحبسه سنتين مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف المحكوم عليه وحده وقضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا الى ما قالت من أن سوابق المتهم المبينة بصحيفة الحالة الجنائية تجعله عائدا في حكم المادتين ٤٩، ٥٠ من



قانون العقوبات ، فان ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة من نظر موضوع الاستئناف فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ١٥١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٤ ص ٤٩٠ )

**حق محكمة النقض في تصحيح خطأ الحكم المطعون فيه . من جهة تكيف حالة العود ومن جهة التطبيق .**

إذا أثبت الحكم الاستئنافي على خلاف الحقيقة وجود سابقة للمتهم واعتبره بمقتضاه عائدا وشدد عليه العقوبة فلمحكمة النقض ان تصحح هذا الخطأ من جهة التكيف ومن جهة التطبيق فتقضى بنقض هذا الحكم وبتأييد الحكم الابتدائي .

( جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧ طعن رقم ١٧١٨ سنة ٩ ق . مجموعة القواعد ٢ بند ٦٣٦ ص ١١٧٣ )

**عدم تقيد محكمة الموضوع بوصف النيابة . وجوب تمحيصها للواقعة وأسباب الوصف القانوني الصحيح .**

الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم ، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نهوض القانون تطبيقا صحيحا . فان محكمة الموضوع اذا اغفلت النظر فيما حوته صحيفة الحالة الجنائية — التي كانت تحت نظرها — من سوابق تخرج بها الدعوى عن نطاق اختصاصها وقضت فيها على أساس أنها جنحة دون أن تمحصها وتسبغ عليها الوصف القانوني ، مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والاحالة .

( طعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٥٣/٤/١ س ٢٤ ص ٤٦٠ )

## استبعاد المحكمة ظروف العود من وصف الواقعة لا يستوجب لفت نظر الدفاع عن المتهم •

● الاصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم • ولما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة التي كانت مطروحة بالجلسة — وهي اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه — بعد أن تحقق ركنها المادي والمعنوي — أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به دون أن تضيف اليها المحكمة شيئاً جديداً بل نزلت بها — حين استبعدت ظرف العود — الى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الاحالة واعتبرت الواقعة جنحة اخفاء مسروقات مجردة من أي ظرف مشدد ، ولم يتضمن هذا التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، فان ذلك لا يخول الطاعن اثارة دعوى الاخلال بحق الدفاع لأن دفاعه في الجريمة المرفوع بها الدعوى يتناول بالضرورة الجريمة التي نزلت اليها المحكمة المؤسسة على الواقعة بذاتها •

( ملعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ من ٢٧ من ١٤٥ )

## التزام محكمة الجنائيات بالفصل في الجنحة مادامت لم تقين أنها كذلك ألا بعد تحقيق •

وحيث أن القول بأنه كان يتعين على المحكمة وقد تبينت أن الواقعة جنحة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظرها ، فانه مردود بأن المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في انه اذا لم تر محكمة الجنائيات أن الواقعة — كما هي مبينة في أمر الاحالة جنحة الا بعد التحقيق فانه يتعين عليها أن تحكم فيها ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى قدمت بوصفها جنائية اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة يعود منطبقة

على المواد ١/٤٤ مكرر ، ٥١،٤٩ من قانون العقوبات ، الا أن المحكمة لم تتبين أن الواقعة المطروحة عليها جنحة لعدم توافر ظرف العود الا بعد أن قامت بتحقيقها فانها اذ تصدت للحكم فيها تكون قد التزمت صحيح القانون ولا محل للنص عليها من هذه الناحية .

( طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١ س ٢٧ ص ١٤٥ )





## الفصل الثالث

### الاعتیاد على الاجرام

تعريف الاعتیاد على الاجرام — نصوص القانون — نطاق الاعتیاد على الاجرام — شرط الاعتیاد على الاجرام — آثار الاعتیاد • تطبيقات قضائية •

#### تعريف الاعتیاد على الاجرام :

الاعتیاد على الاجرام هو حالة من توافرت ازاءه شروط العود المتكرر وثبت بالاضافة الى ذلك خطورته الاجرامية ، أى احتمال اقدامه على ارتكاب جريمة تالية • وأوضح مثال للمجرم المعتاد المجرم المحترف ، أى الذى يعتمد على الجريمة فى كسب عيشه ويعتبرها مهنته الأساسية •

وترجع الأصول التاريخية لفكرة المجرم المعتاد الى ملاحظة أن بعض المجرمين يصرون على طريق الجريمة اصرارا شديدا ، فلا تصلح فى تهذيبهم عقوبات عديدة يقضى بها عليهم : بل أن الواحد منهم يخرج من السجن أشد اصرارا على الجريمة من يوم أن أدخل فيه • وقد وجه ذلك الاذها الى أمرين : الأول أن هذا الفريق من المجرمين صنف خاص من حيث خصائص اجرامه وأسبابه من المجرمين العاديين • أما الأمر الثانى فهو أن العقوبة اسلوب غير مجد فى مواجهة هذا الاجرام ، إذ أن توقيعها لم يحل دون الاصرار عليه ، ومن ثم يتعين البحث عن أسلوب مواجهته فى التدابير الاحترازية ، فهى التى تكفل العزل عن المجتمع مدة غير محدودة ، فىكون فى ذلك الضمان فى ألا يعود المجرم المعتاد الى

المجتمع الا بعد أن تترول خطورته باستئصال الميل الاجرامى لديه أو على الأقل الاضعاف منه على النحو الذى يجرده من خطورته (١) .

وقد سار المشرع على هذا النهج ازاء المجرم المعتاد وخول القاضى أن ينزل به — بدلا من العقوبة — تدبيرا احترازيا هو الايداع فى احدى مؤسسات « العمل » ويضع له حدا أقصى هو ست سنوات ، فاذا ارتكب المجرم بعد الافراج عنه جريمة تالية تنتمى الى النوع ذاته أنزل به القاضى تدبير الايداع فى مؤسسة العمل ويرفع فى هذه الحالة حده الأقصى الى عشر سنوات على النحو الذى سنوضحه فيما بعد .

#### نصوص القانون :

ورد الاعتياد على الاجرام فى المادتين ٥٢، ٥٣ من قانون العقوبات (٢) فنصت المادة ٥٢ على أنه « اذا توافر العود طبقا لأحكام المادة السابقة جز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة الميينة فى تلك المادة أن تقرر اعتبار العائد مجرما اعتاد الاجرام متى تبين لها من ظروف الجريمة ويواعثها ومن أحوال المتهم وماضيه أن هناك احتمالا جديا لاقدامه على اقتراف جريمة جديدة وفى هذه الحالة تحكم المحكمة بايداعه احدى مؤسسات العمل التى يصدر بانشائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية وذلك الى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنه بناء على اقتراح ادارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة — ولا يجوز أن تزيد مدة الايداع فى المؤسسة على ست سنوات » .

ونصت المادة ٥٣ على أنه « اذا سبق الحكم على العائد بالاشتغال الشاقة عملا بالمادة ٥١ من هذا القانون أو باعتباره مجرما اعتاد الاجرام ، ثم ارتكب فى خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه جريمة من الجرائم

(١) محمود نجيب حسنى ص ٨٩٥ .

(٢) المادتان الفيتا بلقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٦ ثم اضيفتا للقانون

وقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

المنصوص عليها في تلك المادة حكمت المحكمة بإيداعه إحدى مؤسسات العمل المشار إليها في المادة السابقة إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه بناء على اقتراح إدارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة — ولا يجوز أن تزيد مدة الإيداع في هذه الحالة على عشر سنوات » .

### نطاق الاعتیاد على الاجرام :

بينما من قبل أن نطابق العود المتكرر ينحصر في مجموعتين من الجرائم ، الأولى هي جرائم الاعتداء على المال التي يدفع إلى ارتكابها الطمع في مال الغير ، وهي السرقة والخفاء الأشياء المسروقة — أو المتحصلة من جناية أو جنحة — والنصب وخيانة الأمانة والتزوير أو الشروع في إحدى هذه الجرائم . والثانية هي بعض جرائم الاعتداء على المال التي يدفع الانتقام إلى ارتكابها ، وهي قتل الحيوان واقتلاع المزروعات .

أما نطاق الاعتیاد على الاجرام فينحصر في نطاق المجموعة الأولى من الجرائم سالفة الذكر فحسب دون جرائم المجموعة الثانية ، والعلة في ذلك ان جرائم المجموعة الأولى هي التي يغري ارتكابها بالاعتیاد عليها ، بل واحترافها ، وذلك لأنها تغل كسبا ماديا مما قد يحمل على الاعتیاد عليها كمورد للكسب غير المشروع ، وليس الأمر كذلك — في تقدير الشارع — بالنسبة لجرائم المجموعة الثانية (١) .

### شرط الاعتیاد على الاجرام :

هناك شروط محددة لقيام حالة الاعتیاد على الاجرام نصت عليها المادتين ٥٢ ، ٥٣ من قانون العقوبات . وسنعرض لشرح كل مادة من هاتين المادتين على النحو التالي :

### شروط الاعتیاد الواردة في المادة ٥٢ عقوبات

تجمل شروط الاعتیاد على الاجرام طبقا للمادة ٥٢ من قانون العقوبات فيما يلي :

---

(١) محمود نجيب حسنى ص ٨٩٧ .



**أولاً :** توافر شروط العود المتكرر والتي سلف دراستها في الفصل السابق والخاصة بالمادة ٥١ من قانون العقوبات (١) ولا داعي لتكرارها .

**ثانياً :** ثبوت الخطورة الاجرامية للمتهم . وهذه الخطورة — كما عرفها المشرع — هي « الاحتمال الجدي للاقدام على اقتراف جريمة جديدة » . وقد بين المشرع العناصر التي يستمد منها القاضي القول بتوافر الخطورة ، فذكر منها « ظروف الجريمة وبواعثها وأحوال المتهم وماضيه » فعلى القاضي أن يفحص ظروف الجريمة وبواعثها وأن يفحص أحوال المتهم وماضيه لكي يستخلص من كل ذلك مدى توافر الاحتمال السابق وله كامل السلطة التقديرية في ذلك .

وإذا كان المشرع قد أشار الى « أحوال المتهم » فإن هذه الإشارة تعنى شخصيته الاجرامية ، وهو ما يفترض « الفحص السابق » الذي يقوم به خبراء متخصصون يقدمون نتائج فحصهم الى القاضي كي يستعين بها في تحديد معالم الشخصية الاجرامية للمتهم .

وقد أشار المشرع كذلك الى الماضي الاجرامى للمتهم ، والمقصود به عدد أحكام الادانة السابقة ضده فيما يزيد على القدر الأدنى الذي يتطلبه القانون ، فكلما زاد عدد هذه الأحكام ، وكلما تلاحق النشاط الاجرامى فكانت المدة الفاصلة بين كل جريمة وما يليها قصيرة ، كان ذلك قرينة على الاعتياد . ويعتبر تاريخ الابتداء في النشاط الاجرامى من هذه القرائن كذلك . فالمجرم المعتاد يبدى نشاطه في الغالب في سن مبكر . ومن القرائن التي تعين على التحقق من الخطورة ان المتهم قد أقدم على جرائمه — أو على أغلبها — على الرغم من أنه توجد لديه فرص عمل شريف أو بصفة عامة سبل شريفة لتحقيق الغايات التي ينشدها عن طريق الاجرام (٢) .

---

(١) راجع شروط العود المتكرر في الفصل الثانى من القسم الأول من الكتاب ص ٤٥ وما بعدها .

(٢) محمد نجيب حسنى ص ٩٠١ . وقد كشفت الدراسات عن خصائص المجرم المعتاد وهي الاستعانة في نشاطه بوسائل متشابهة ، ويغلب أن يوزع هذا النشاط في أماكن مختلفة ، ومن حيث صفاته فهو في معظم الأحوال يكره العمل ، مهمل لواجباته العائلية ، متلبد بالشعور ، أنانى ، ضعيف الارادة ، مفتقر الى الاستقلال ، قليل الاهتمام بمصلحة المجتمع .



**ثالثاً :** أن تكون الجريمة التالية منتمية الى ذات المجموعة التي تنتمى اليها الجرائم السابقة والتي صدرت من أجلها أحكام الادانة .  
واذا كان المشرع لم يحدد نوع الجريمة التالية في المادة ٥٢ من قانون العقوبات الا أنه أحال في بيان عناصر الاعتياد على الاجرام الى شروط العود المتكرر الواردة في المادة ٥١ وهي تفترض انتماء الجريمة التالية الى ذات المجموعة التي تنتمى اليها الجرائم السابقة والتي صدرت من أجلها أحكام الادانة . فضلاً عن أن فكرة الاعتياد على الاجرام تفترض التخصص في الاجرام .

#### **آثار الاعتياد على الاجرام طبقاً للمادة ٥٢ عقوبات .**

إذا توافرت شروط الاعتياد على الاجرام والسابق الاشارة اليها جاز للمحكمة بدلاً من توقيع العقوبة الواردة في المادة ٥١ وهي الأشغال الشاقة من سنتين الى خمس ، ان تحكم بإيداع المتهم احدى مؤسسات العمل ، التي يصدر بانثائها وتنظيمها وكيفية معاملة من يودعون بها قرار من رئيس الجمهورية . ونص المادة ٥٢ صريح في أن عقوبة « الايداع في احدى مؤسسات العمل » جوازية للمحكمة بدلاً من عقوبة الاشغال الشاقة الواردة في المادة ٥١ (١) .

والحكم الصادر على المجرم المعتاد بإيداعه احدى مؤسسات العمل ليس له حد أدنى ، ولكن له حد أقصى قوامه ست سنوات حتى لا يبقى المجرم في مؤسسة العمل أبد حياته أو مدة تجاوز ما يحتمل أن يتطلبه علاج الخطورة الكامنة في شخصيته . والقاضي لا يحدد المدة التي يبقى خلالها المعتاد على الاجرام في مؤسسة العمل ، وإنما يقتصر الأمر بالارسال اليها ، ويجوز الافراج عنه في أي وقت . والسلطة المختصة بالافراج هي وزير العدل بناء على اقتراح ادارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة .

---

(١) عكس ذلك محمود نجيب حسنى ص ٩١٢ حيث يرى أن الحكم بإيداع المتهم احدى مؤسسات العمل هو أمر وجوبى وأن عبارة « جاز للمحكمة ، الواردة في نص المادة ٥٢ ينصرف الى تخويل المحكمة سلطة تحرى الخطورة الاجرامية .

وتجدد لحظة الافراج بزوال خطورة المعتاد على الاجرام ، أى حين يقتضى احتمال اتمامه على اقرار جريمة جديدة ، وتعميد ذلك يقتضى فصلاً لشمسيتها للتحقق من زوال الاحتمال .

وجدير بالذكر ان المعاملة العقابية في مؤسسات العمل يتعين أن تختلف عن المعاملة المطبقة في السجون العامة ، وذلك ما يبرر تفصيل هذه المؤسسات للمعتادين على الاجرام ، فيجب أن تستمد اصول هذه المعاملة من ظروف المعتادين على الاجرام ومقتضيات تعليمهم المتمثلة في استئصال عوامل اعتيادهم ، ومؤدى ذلك أن تتجه هذه المعاملة في المقام الأول الى غرس عادة العمل والاعتماد على النفس وجعل هذا هدفاً ومصدراً للرزق الشريف للشخص المحكوم عليه .

#### شروط الاعتماد الواردة في المادة ٥٣ عقوبات .

تجمل شروط الاعتياد على الاجرام طبقاً للمادة ٥٣ من قانون العقوبات فيما يلي :

أولاً : سبق الحكم على العائد بالأشغال الشاقة تطبيقاً للمادة ٥١ من قانون العقوبات ، مما يعنى ان شروط العود المتكرر قد توافرت لديه أو سبق الحكم عليه باعتباره مجرماً اعتاد الاجرام تطبيقاً للمادة ٥٢ من قانون العقوبات ، ويفترض ذلك توافر شروط العود المتكرر بالاضافة الى الخطورة الاجرامية على الوجه السابق بيانه . ويكفى توافر أى من الحكمين ، أى الحكم بالأشغال الشاقة أو باعتباره مجرماً اعتاد الاجرام ، دون اشتراط توافرها معاً .

ثانياً : ارتكاب المحكوم عليه جريمة تالية في خلال سنتين من تاريخ الافراج عنه .

ثالثاً : أن تكون الجريمة التالية منتمة الى فئة الجرائم التي نصت المادة ٥١ من قانون العقوبات وهي السرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو متحصلة من جنسية أو جنحة . أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو شروع معاقب عليه في هذه الجرائم .

ويلاحظ أن المشرع لم يتطلب اثبات الخطورة الاجرامية في حالة ما اذا كان المحكوم عليه قد سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة ، ومعنى ذلك أنه افترض هذه الخطورة افتراضا لا يقبل اثبات العكس ، ويمبرر هذا الافتراض أن عدم ارتداع المتهم بعقوبة الاشغال قريفة على خطورته

### آثار الاعتياذ على الاجرام طبقا للمادة ٥٣ عقوبات :

اذا توافرت شروط الاعتياذ على الاجرام الواردة في المادة ٥٣ والسابق الاشلوذ اليها فالمعقوبة هي ايداع المجرم في احدى مؤسسات العمل ، وعقوبة الايداع المذكور وجوبية اذ ليس لها بديل ، وهذا الايداع ليس له حد أدنى ، ولكن له حد أقصى قوامه عشر سنوات . وهو مرتفع عن الحد الأقصى الوارد في المادة ٥٢ ، لأن المجرم في المطة الواردة في المادة ٥٣ أشد خطورة ومن ثم ، تتطلب لزاله خطورته مدة أطول .

والقاضى لا يحدد المدة التى يبقى خلالها المعتاذ على الاجرام في مؤسسة العمل ، وانما يقتصر على الأمر بالارسال اليها ، ويجوز الافراج عنه فى أى وقت ، والسلطة المختصة بالافراج هي وزير العدل بناء على اقتراح ادارة المؤسسة وموافقة النيابة العامة . وتحدد لحظة الافراج بزوال خطورة المعتاذ على الاجرام . أى حين ينقضى احتمال اقدامه على اقتراف جريمة جديدة .

واذا كانت أوراق الدعوى تثير الشبهة فى قيام حالة المعود طبقا للمادة ٥٣ من قانون العقوبات فيتعين على المحكمة العناية بسبب هذه الحالة للوصول الى قيامها أو عدم قيامها ، أما اذا التفتت المحكمة عنها بغير أن تبين سبب التفاتها عن أعمال حكمها فى حق المتهم فان حكمها يكون مشوبا بالتصور .

### اثبات المعود والاعتياذ على الاجرام :

لكى يعتبر المتهم علثا أو معتاد الاجرام فان ذلك يقتضى سبق الحكم عليه بمعقوبة أو عقوبات معينة . وهذا يستلزم فضلا عن اثبات سبق الحكم ، بيان وقوع الجريمة التى حكم فيها ومدة العقوبة



ونوعها ، وقد يقتضى ذلك اثبات تاريخ الحكم بهذه العقوبة أو تاريخ الانتهاء من تنفيذها ، والنيابة العامة هي المكلفة باثبات كل ذلك .

والقاعدة هو جواز اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات ، فيجوز اثباته بتقديم الحكم أو الأحكام التى سبق صدورها ، كما يجوز اثباته باعتراف المتهم وشهادة الشهود ، إلا أن العمل جرى على اثبات سوابق المتهم عن طريق صحيفة الحالة الجنائية التى تستخرج — بناء على طلب النيابة العامة — من مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية حيث تحفظ صحف عن الأحكام الصادرة من المحاكم المصرية فى الجنايات والجنح . وقد صدر بتنظيم هذه المصلحة قرار وزير الداخلية رقم ١٢٥٦ لسنة ١٩٧٢ فى ١٩/١/١٩٧٢ . وتضم هذه المصلحة إدارة السوابق والتى تختص « بتسجيل وحفظ صحف الأحكام الجنائية التى ترد إليها من النيابة المختلفة وتدوين السوابق على النماذج المخصصة وفقا للقوانين والقرارات والتعليمات المنظمة لذلك » (١) .

على أن صحيفة الحالة الجنائية ليست حجة قاطعة على ما ورد فيها ، فإذا أنكر المتهم أو نازع فى السوابق أو الأحكام المدونة بها تعين على النيابة العامة اثبات أن الأحكام والعقوبات التى تضمنتها هذه الصحيفة قد صدرت فعلا ضد المتهم .

وعلى المحكمة إذا تضمنت صحيفة الاتهام الاشارة الى توافر حالة العود ، أن تفحصها لتقبل أو توافرها أو استبعادها ، فإن أغفلت ذلك البحث فلم تشر بشئ الى مؤدى ما ورد عن هذه السوابق ، ولم تبين سبب اضطراحها لها ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور .

---

(١) وقد حدد قرار وزير العدل رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٥/٥/١٩٥٥ بتعديل المواد ١/١٢، ١٣، ١٤ من القرار الوزارى الصادر فى ٢/١٠/١٩١١ فى شأن قلم السوابق الأحكام الجنائية الصادرة بالادانة التى ترسل الى إدارة السوابق ، وهى الأحكام الصادرة فى الجنح بالحبس لمدة سنة فأكثر ، والأحكام الصادرة بآى عقوبة فى جنح حددها القرار على سبيل الحصر .



وإذا شكت المحكمة في صحة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء فلا يجب عليها استبعادها أو عدم التعديل عليها ، ولكن عليها أن تتحقق من كون السوابق المسجلة بها هي للمتهم أم ليست له ، وذلك عن طريق إعادة فحص بصماته من جديد حتى يكون حكمها صحيحا ومطابقا للواقع .

وإذا اعترف المتهم في التحقيقات بالأحكام السابقة ولم تقدم النيابة العامة الدليل على صدق هذا الاعتراف ، فللمحكمة أن تطرح هذا الاعتراف وتستبعد ظرف العود ، لما هو مقرر من أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف .

### تطبيقات قضائية

**المادة ٥٣ عقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .**  
**وجوب العناية ببحث حالة العود المنطبق عليها مادامت سوابق المتهم تثير الشبهة في قيامها .**

● وحيث أنه يبين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على المظنون ضده لمحاكمته طبقا للمواد ١/٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٢/٣١٦ مكرر ثالثا ، ١٢/٣١٧ من قانون العقوبات بوصف أنه في ليلة ١٩٧١/٢/٨ سرق أشياء مملوكة ..... من مسكنها بطريق التسور حالة كونه عائدا إذا سبق الحكم عليه باحدى عشرة عقوبة مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها واخفاء أشياء مسروقة آخرها بالاشتغال الشاقة لمدة سنين لشروع في سرقة بعود في القضية رقم ١٠١٣ / ٣١١ ك لسنة ١٩٦٦ المحلة الكبرى ، كما يبين من المفردات المضمومة أن صحيفة حالة المظنون ضده الجنائية — بما تضمنته من أن الحكم في القضية الأخيرة قد صدر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٨ — كانت تحت نظر المحكمة بل أنها أوردت في حكمها سوابق المظنون ضده من واقع الاطلاع عليها ومنها السابقة

الأخيرة وتاريخ صدور الحكم فيها . ولما كان الثابت بالأوراق على هذا النحو ، من أن المظنون ضده ارتكب واقعة السرقة موضوع الدعوى المطروحة في ١٩٧١/٢/٨ وأن آخر سابقة له صدر الحكم فيها في ١٩٦٧/١١/٨ بالأشغال الشاقة لمدة سنتين لسرقة بعود ، من شأنه أن يثير الشبهة في قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ والتي توجب الحكم على المأذ - إذا ما توافرت شروطها - بإيداعه إحدى مؤسسات العمل ، ولما كان الحكم المظنون فيه قد قضى بمعاقبة المظنون ضده بالأشغال الشاقة لمدة سنتين طبقا للمادة ٥١ من قانون العقوبات دون أن تعنى المحكمة ببحث قيام حالة العود المنطبق على المادة ٥٣ من هذا القانون أو عدم قيامها وبغير أن تبين سبب التفاتها عن أعمال حكمها في حق المظنون ضده على الرغم من أن الواقعة بظروفها المشددة - كما رفعت بها الدعوى - كانت مطروحة عليها ولم تتغير ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أجه الطعن .

( طعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٥٣/٣/١٨ س ٢٤ ص ٣٣٠ ) .

عدم جواز استئناف النيابة للحكم استنادا الى أن سوابق المتهم لم ترد .

● لا يجوز للنيابة العامة استئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة استنادا الى أن سوابق المتهم لم ترد مادام الحكم قد أجابها الى طلباتها وأوقع العقوبة في حدود المواد التي طلبت تطبيقها في حق المتهم .

( جلسة ١٩٥٤/٧/٣ طن رقم ٢٤٢٢ سنة ٢٣ ق . مجموعة القواعد بند ٩٨ ص ٢١٧ ) .

### النيابة العامة هي الجهة المكلفة بإثبات توافر شروط العود .

● متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم أن الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائيا ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يحالف الظاهر من ذلك الحكم النهائي ، فإن قضاءها في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها فحسب لا يكون قد خالف القانون في شيء .

( جلسة ١٩٥٦/١١/١ طعن رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق ٠ مجموع -  
المواعيد ج ٣ بند ١ ص ٦٨٥ ) .

● متى كان الحكم الصادر بورقه القيش ، الصادرة من المحكمة العسكرية ، وابتدى تستند اليه الطاعة ( النيابة ) في اعتبار موافقة جنائيه ، لم يرد في صحيفه الجنائيه للمطعون ضده ، ولم يقدم النيابة العامة الى المحكمة ما يدل على انه اصبحت نهائيا بالنصديق عليه ولم تطلب للتأجيل لتقديم الدليل على ذلك ، وكان خطاب النيابة العسكرية المقتب لنحصول النصديق على الحكم لم يرد الا بعد ان صدر الحكم المطعون فيه ولم يكن تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لقضائه في الواقعة على أساس أنها جنحة — يكون في غير محله متعين الرفض موضوعا .

( طعن رقم ٢٠٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٢ ص ١٤  
ص ١٧ ) .

### وسائل التحقق من سوابق المتهم عند الشك في صحيفة الحالة الجنائية .

مجرد شك المحكمة في صحيفة الحالة الجنائية لاختلاف الأسماء بالصورة التي أوردها للحكم — لا يصلح لاستبعادها ، مادام أنه كان في مقدور المحكمة أن تتحقق من كون السابقة للمتهم أو ليست لها عن طريق فحص بصماتها ، وهي الطريقة الفنية التي تستخدمها إدارة تحقيق الشخصية في ادراج سوابق المجرمين وفي الكشف عن هذه السوابق متى طلبت ذلك النيابة العامة أو المحكمة .

( جلسة ١٩٦٠/٥/٣١ طعن رقم ١٥٣١ سنة ٢٩ ق ٠ مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٢ ص ٨٨٦ ) .

**اعتراف المتهم بالأحكام السابقة لا يعفى النيابة العامة من تقديم الدليل عليها .**

● لما كان الأصل أن المحكمة لا تبني حكمها الا على الوقائع الساتية في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة عليها ، وكان من المقرر أيضا أن الاعتراف بالمسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن دونه ديار من ادله الدعوى التي تمكن محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف فلها ان تجزىء هذا الاعتراف وتاخذ منه ما تظمن الى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون ان تكون ملزمة ببيان عله ذلك . لما كان ذلك ، وكان معنى النيابة العامة على احكام المطعون فيه مؤسسا على أن المطعون ضده قد اعترف في استحقاقات بانه سبق الحكم عليه في جريمتي احراز مخدرات دون ان تقدم ما يثبت صحة ذلك أو انها قد طلبت تأجيل نظر الدعوى لهذه الغرض ، فانه لا يقبل منها تعيب الحكم بانه التفت عما تضمنه اعتراف المتهم في هذا الشأن ومن ثم فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد ظرف العود المانع من الأمر بايقاف تنفيذ العقوبة بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون أو الثابت في الأوراق ، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

( طعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١٦ ص ٢٨ ص ٨٥٠ ) .



## **القسم الثاني**

### **رد الاعتبار**

#### **أحكام عامة في رد الاعتبار**

**الفصل الأول : رد الاعتبار الجنائي .**

**الفصل الثاني : رد الاعتبار التجاري .**

**الفصل الثالث : رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية .**

**الفصل الرابع : رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية .**



## أحكام عامة في رد الاعتبار

تعريف رد الاعتبار — الحكمة من رد الاعتبار — التمييز بين رد الاعتبار والعفو الشامل — نوعا رد الاعتبار •

### تعريف رد الاعتبار :

رد الاعتبار هو محو الآثار الجنائية للحكم بالادانة بالنسبة الى المستقبل ، ويصبح المحكوم عليه ابتداء من رد اعتباره كأي مواطن لم تصدر ضده أحكام جنائية • ومقتضى ذلك أن الفترة السابقة على رد الاعتبار يكون حكم الادانة قائما فيها ومنتجا لجميع آثاره ، أما في الفترة اللاحقة على حصول رد الاعتبار فيزول حكم الادانة وتنتهي جميع آثاره •

ويفترض رد الاعتبار حكما باتا بالادانة ، بل انه يفترض تنفيذ العقوبة التي قضى بها أو العفو عنها أو انقضاءها بالتقادم •

ورد الاعتبار حق للمحكوم عليه اذا توافرت شروطه وهو بذلك يختلف عن العفو عن العقوبة والعفو الشامل على النحو الذي ستوضحه فيما بعد •

### الحكمة من رد الاعتبار :

لا شك أن الحكم بعقوبة جنائية أو جنحة يؤدي الى الانتقال من شخصية المحكوم عليه ويحول دون استعادة مكانته السابقة في المجتمع ودون الوصول الى مركز شريف ، لأن الحكم بالعقاب في غالب ( م ٦ - رد الاعتبار )

الأحوال يتبعه الحرمان من بعض الحقوق السياسية والمدنية ويسجل في صحيفة الحالة الجنائية فيتعذر على المحكوم عليه الاندماج ثانية في الهيئة الاجتماعية .

وليس من العدل أن يحرم شخص من أن يتبوأ في الهيئة الاجتماعية المكان اللائق بكل وطني صالح اذا بذل مجهودا جديا ليهتدى وأقام الدليل على هذا بحسن سيرته مدة طويلة (١) ، خاصة وأن من مصلحة المجتمع نفسه أن يندمج فيه المحكوم عليه الذي تاب واستقام حتى يتفرغ للعمل الشريف الذي يعود عليه والمجتمع بالنفع . ولذلك قرر المشرع أحكاما لزد اعتبار المحكوم عليه حتى تعود له كافة الحقوق والمزايا التي كانت قد سلبت منه بسبب الأحكام الجنائية الصادرة عليه .

وقد خصص المشرع المواد من ٥٣٦ الى ٥٥١ من قانون الاجراءات الجنائية لأحكام رد الاعتبار .

### التمييز بين رد الاعتبار والعفو عن العقوبة :

العفو عن العقوبة هو انتهاء الالتزام بتنفيذها ازاء شخص صدر ضده حكم بات بها انتهاء كلياً أو جزئياً أو استبدالها بعقوبة أخف وذلك بناء على قرار صادر من رئيس الجمهورية ( المادة ١٤٩ من الدستور ) . وقد نصت المادة ٧٤ من قانون العقوبات على أن « العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها مقرر قانوناً » .

ويبين من ذلك أن العفو عن العقوبة منحة تبررها مصلحة المجتمع وليس حقاً للمحكوم عليه ، ومن ثم لا يتصور أن يدعى الأخير حقه في العفو لتوافر شروط معينة لمصلحته ، ولا يتوقف منح العفو على طلب من المحكوم عليه فقد يمنح له دون طلبه ، كما أنه لا يتوقف على

---

(١) السعيد مصطفى السعيد . الاحكام العامة في قانون العقوبات  
طبعة ١٩٥٧ ص ٧٦١ .



قبوله له ، فليس له أن يرفض عفوا صدر من ولى الأمر ، لأن تنفيذ العقوبات واسقاطها ليس من حق المحكوم عليه بل من حقوق المجتمع ممثلا في ولى الأمر .

والعفو عن العقوبة يصدر به قرار من رئيس الجمهورية وهو عمل من أعمال السيادة لا يخضع لرقابة ما (١) . ويجوز أن يصدر هذا العفو في أى وقت بعد صيرورة الحكم باتا حتى ولو كان المحكوم عليه قد نفذ الحكم تنفيذا جزئيا فيشمل العفو الجزء المتبقى من العقوبة .

ويتسع نطاق العفو لجميع العقوبات الأصلية ، ولكنه لا يتسع للعقوبات التبعية أو التكميلية الا بموجب نص صريح في قرار العفو . فقد نصت المادة ٧٤/٢ على أنه « لا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالادانة ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك » . كما يتسع العفو لجميع الجرائم ، فلم يستثنى المشرع عقوبة جريمة أو جرائم معينة من أن تكون محلا للعفو ، كما يتسع العفو لجميع المحكوم عليه ، فلا فرق بين مبتدئين وعائدين ولا فرق بين وطنيين وأجانب (٢) والأصل أن العفو عن العقوبة لا يترتب عليه سوى عدم تنفيذها على المحكوم عليه ، ويبقى الفعل معتبرا جريمة تنظر القانون كما يبقى الحكم بالادانة قائما منتجا لكافة آثاره عدا ما تعلق منها بالعقوبة التى عفى عنها ، فاذا اقتصر العفو على العقوبة الأصلية فلا يكون له تأثير على العقوبات التبعية أو التكميلية ، ويعتد بهذا الحكم كسابقة في العدد (٣) ولكن يجوز أن ينص قرار العفو على خلاف ذلك .

وإذا عفى عن المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتما تحت مراقبة البوليس لمدة خمس سنين

---

(١) نقض ٧ / ٣ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٣٣٤ .

(٢) محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العام .  
طبعة ١٩٧٧ ص ٩٦٧ .

(٣) نقض ٤ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ رقم ١ ص ١ .

( م ٧٥ / ٢ عقوبات ) • ولكن يجوز أن ينص قرار العفو على غير ذلك أى يعفى المحكوم عليه من هذه المراقبة •

ولا يترتب على العفو عن العقوبة أى مساس بحقوق الغير المترتبة على الجريمة •

وعلى ذك فان العفو عن العقوبة يتميز عن رد الاعتبار فيما يلى :

١ — العفو عن العقوبة منحة من ولى الأمر فى حين أن رد الاعتبار حق للمحكوم عليه •

٢ — العفو عن العقوبة يترك الحكم قائما من حيث العود وصحيفة الحالة الجنائية وأحيانا لا يشمل العقوبات التبعية أو التكميلية ، أما رد الاعتبار فيمحوا الحكم بالادانة وكل نتائجه فى الحال والاستقبال •

٣ — العفو عن العقوبة يصدر فى أى وقت بعد صيرورة الحكم بلتا حتى ولو كان المحكوم عليه يقوم بتنفيذ العقوبة ، بينما رد الاعتبار مرتبط بانقضاء مدد محددة من تاريخ تنفيذ العقوبة كاملا أو صدور عفو عنها أو سقوطها بالتقادم على النحو الذى سـفتعرض له فيما بعد •

٤ — لم يعلق القانون العفو عن العقوبة على طلب من المحكوم عليه ، بينما اشترط فى رد الاعتبار القضائى تقديم طلب برد الاعتبار الى النيابة العامة •

٥ — العفو عن العقوبة عمل من أعمال السيادة ولا يخضع لرقابة ما ، فلا يملك القضاء المساس به أو التعقيب عليه ، بينما حكم رد الاعتبار يخضع لرقابة محكمة النقض للخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله على النحو الذى سيرد فيما بعد •

### التمييز بين رد الاعتبار والعفو الشامل :

العفو الشامل هو تجريد الفعل من الصفة الاجرامية بحيث يصير له حكم الأفعال التي لم يجرمها المشرع أصلاً . وهو عمل من أعمال السلطة العامة يقصد به اسدال ستار النسيان على بعض الجرائم وبالتالي محو الدعاوى التي رفعت أو يمكن أن ترفع عنها والأحكام التي صدرت بشأنها .

وهو يختلف عن العفو عن العقوبة في أنه يمحو جميع النتائج المترتبة على الجريمة ، وأنه لا يكون في العادة تدبيراً فردياً يتخذ لشخص معين ، بل يكون تدبيراً عاماً يتخذ في أنواع من الجرائم ترتكب في ظروف أو مناسبات خاصة .

وقد نصت المادة ١٤٩ من الدستور على أن « العفو الشامل لا يكون الا بقانون » وعلة ذلك أن هذا النوع من العفو يعطل أحكام قانون العقوبات في الحالة التي صدر فيها ، لذلك أوجب الدستور صدوره بذات الأداة التي يصدر بها هذا القانون .

وقد حددت المادة ٧٦ من قانون العقوبات آثار العفو الشامل في قولها « العفو الشامل يمنع أو يوقف السير في إجراءات الدعوى أو يمحو حكم الادانة ولا يمس حقوق الغير الا اذا نص القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك » . وتجمل آثار العفو الشامل في ازالة الصفة الاجرامية للفعل في جميع صورها ، ويصدر في أى وقت ، سواء قبل رفع الدعوى ، أو بعد رفعها وقبل الحكم ، أو بعد صدور الحكم فيها . فاذا صدر قبل رفع الدعوى فانه يمنع من اتخاذ إجراءات فيها ، واذا صدر في أثناء إجراءاتها فانه يقفها ، واذا صدر بعد الحكم فانه يمحو حكم الادانة ، ويعتبر الجانى كأنه لم يرتكب جريمة ما فلا يعد الحكم الذى صدر سابقاً في العود اذا ما عاد الى ارتكاب جريمة .

والأصل أن العفو الشامل لا يمس حقوق الغير التي ترتبت لهم

عند الجريمة (١) ولكنه يجوز أن ينص في القانون الصادر بالعفو على خلاف ذلك ( م ٢/٧٦ عقوبات ) وفي هذه الحالة — وطبقا لمقتضيات العدالة — تتكفل الدولة بتعويض ما ينشأ عن الجريمة من أضرار .

وعلى ذلك فإن العفو الشامل يتميز عن رد الاعتبار فيما يلي :

١ — العفو الشامل يكون في غالب الأحيان تدبيراً سياسياً يتخذ لغرض عام بقصد تسكين الخواطر واسدال ذيول النسيان على بعض الحوادث . أما رد الاعتبار فهو مكافأة شخصية عن حسن سلوك المحكوم عليهم .

٢ — يترتب على العفو الشامل وقف تنفيذ العقوبة ومحو الحكم في الماضي والمستقبل ووقف إجراءات الدعوى ، بينما يسند رد الاعتبار تنفيذ العقوبة ولا يمحو الحكم بل يرفع آثاره بالنسبة للمستقبل فقط دون الماضي .

### أنواع رد الاعتبار وتقسيمه :

ينص قانون الإجراءات الجنائية على رد الاعتبار الجنائي وهو نوعين (١) رد اعتبار قضائي ويحصل بحكم بناء على طلب المحكوم عليه (٢) رد اعتبار قانوني ويتم بقوة القانون . وان كان لكل من هذين النوعين شروطه الا أنهما يتفقان في الآثار .

كما نص القانون التجاري على رد الاعتبار التجاري ونظم أحكامه وقواعده وإجراءاته .

وقد تضمن القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ تنظيم رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية . كما تضمن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ تنظيم رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية .

---

(١) . نقض ١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد ج ١ بند ٢٢٢ ص ٢٥٩ .



وقد رأينا لذلك بحث رد الاعتبار في أربع فصول • الفصل الأول  
خاص برد الاعتبار الجنائي الوارد في قانون الاجراءات الجنائية •  
والفصل الثاني خاص برد الاعتبار التجارى الوارد في قانون التجارة •  
والفصل الثالث خاص برد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم  
العسكرية طبقا للقرار الجمهورى بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ،  
والفصل الرابع خاص برد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المجالس  
العسكرية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ •



## الفصل الأول

### رد الاعتبار الجنائي

ينص قانون الإجراءات الجنائية على نوعين لرد الاعتبار ، رد اعتبار قضائي ورد اعتبار قانوني ، وان كان لكل من هذين النوعين شروطه الا أنهما يتفقان في الآثار . ومنقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ، المبحث الأول خاص برد الاعتبار للقضائي ، والمبحث الثاني خاص برد الاعتبار القانوني ، والمبحث الثالث خاص بآثار رد الاعتبار .

### المبحث الأول

#### رد الاعتبار القضائي

نصوص القانون — ماهية رد الاعتبار — الأشخاص الذين يحق لهم طلبه — شروط الحكم برد الاعتبار — رد الاعتبار في حالة تعدد الأحكام — إجراءات رد الاعتبار والحكم فيه — الغاء الحكم الصادر برد الاعتبار — عدم جواز تكرار الحكم برد الاعتبار — طريق الطعن في حكم رد الاعتبار — تطبيقات قضائية .

#### نصوص القانون :

ينظم قانون الإجراءات الجنائية أحكام رد الاعتبار القضائي في المواد من ٥٣٦ الى ٥٤٩ وهي كالآتي :

مادة ٥٣٦ — يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة ، ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل اقامة المحكوم عليه ، وذلك بناء على طلبه .

مادة ٥٣٧ — يجب لرد الاعتبار :

( أولا ) أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا ، أو صدر عنها عفو أو سقطت بمضى المدة .

( ثانيا ) أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنسية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة .

وتضاعف هذه المدد في حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة .

مادة ٥٣٨ — إذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية ، تبتدىء المدة من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة .

وإذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط ، فلا تبتدىء المدة الا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة أو من التاريخ الذى يصبح فيه الافراج تحت شرط نهائيا .

مادة ٥٣٩ — يجب للحكم برد الاعتبار أن يوفى المحكوم عليه لكل ما حكم به عليه من غرامة أو رد أو تعويض أو مصاريف . وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا إذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء .

وإذا لم يوجد المحكوم له بالتعويضات أو الرد أو المصاريف ، أو امتنع عن قبولها ، وجب على المحكم عليه أن يودعها طبقا لما هو مقرر فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية ، ويجوز له أن يستردها إذا مضت خمس سنوات ولم يطلبها المخكم عليه .

وإذا كان المحكوم عليه قد صدر عليه الحكم بالتضامن ، يكفى أن يدفع مقدار ما يخصه شخصيا فى الدين ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة الحصة التى يجب عليه دفعها .



مادة ٥٤٠ - في حالة الحكم في جريمة تفالس ، يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم برد اعتباره التجارى .

مادة ٥٤١ - اذا كان الطالب قد صدر عليه عدة أحكام ، فلا يحكم برد اعتباره الا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة بالنسبة الى كل حكم منها ، على أن يراعى في حساب المدة اسنادها الى أحدث الأحكام .

مادة ٥٤٢ - يقدم طلب رد الاعتبار بعريضة الى النيابة العامة ، ويجب أن يشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب ، وأن يعين فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين .

مادة ٥٤٣ - تجرى النيابة العامة تحقيقا بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان نزله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة للوقوف على سلوكه ووسائل ارتقاؤه ، وبوجه عام تتقصى كل ما تراه لازما من المعلومات ، وتضم التحقيق الى الطلب وترفعه الى المحكمة في الثلاثة الأشهر التالية لتقديمه بتقرير يدون فيه رأيها . وتبين الأسباب التي بنى عليها ، ويرفق بالطلب .

١ - صورة الحكم الصادر على الطالب .

٢ - شهادة بسوابقه .

٣ - تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن .

مادة ٥٤٤ - تنتظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة المشورة ، ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والطالب ، كما يجوز لها استيفاء كل ما تراه لازما من المعلومات .

ويكون اعلان الطالب بالحضور - قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

ولا يقبل الطعن في الحكم الا بطريق النقض لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله • وتتبع في الطعن الأوضاع والمواعيد المقررة للطعن بطريق النقض في الأحكام •

مادة ٥٤٥ — متى توافر الشرطان المذكوران في المادة ٥٣٧ ، تحكم المحكمة ببرد الاعتبار اذا رأت أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو الى الثقة بتقويم نفسه •

مادة ٥٤٦ — ترسل النيابة العامة صورة من حكم رد الاعتبار الى المحكمة التي صدر منها الحكم بالعقوبة للتأشير به على هامشه ، وتأمراً بأن يؤثر به في قلم السوابق •

مادة ٥٤٧ — لا يجوز الحكم ببرد اعتبار المحكوم عليه الا مرة واحدة •

مادة ٥٤٨ — اذا رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع الى سلوك المحكوم عليه ، فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنتين ، أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشروط الملزم توافرها •

مادة ٥٤٩ — يجوز الغاء الحكم الصادر ببرد الاعتبار اذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة علمت بها ، أو اذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله •

ويصدر الحكم في هذه الحالة من المحكمة التي حكمت ببرد الاعتبار بناء على طلب النيابة العامة •

### ماهية رد الاعتبار القضائي :

رد الاعتبار هو محو الآثار الجنائية للحكم بالادانة بالنسبة الى المستقبل ، ويصبح المحكوم عليه ابتداء من رد اعتباره كأي مواطن عادي لم يصدر ضده أحكام جنائية • وهو لا يتقرر الا بحكم قضائي بناء على طلب المحكوم عليه ولا ينتج آثاره الا من تاريخ صدور هذا

## الحكم (١) •

### الأشخاص الذين يحق لهم طلب رد الاعتبار :

يجوز رد الاعتبار لكل محكوم عليه لجناية أو جنحة ( م ٥٣٦ اجراءات ) ومهما كانت العقوبة المحكوم بها • فلا عبرة بنوع الجناية أو الجنحة لأن النص مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي من أجلها صدر الحكم أو على العقوبة المحكوم بها ، فسواء كانت الجريمة ماسة بالشرف أو غير ماسة ، وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة للحرية أو غير ذلك ، وسواء ترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء من ذلك ، فالنص يشملها جميعا ولا يفرق بين نوع وأخر منها •

وطبيعى أن المشرع لم يتحدث عن المخالفات باعتبار أنه ليس لها آثار جنائية من شأنها التأثير على المحكوم عليه • فهي لا يعتد بها في العود ولا تظهر في صحيفة الحالة الجنائية • ولهذا فهي لا تخضع لنظام رد الاعتبار •

وجدير بالذكر أن ورثة المحكوم عليه لا يجوز لهم طلب رد اعتبار مورثهم ، إذ أن الاعتراف لهم بهذا الحق ينبغي أن يستند الى نصوص صريحة ، وبمثل هذه النصوص لا وجود لها في القانون (٢) •

### شروط الحكم برد الاعتبار :

يجب لرد الاعتبار أن تتوافر الشروط الآتية :

- ١ — تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو انقضاءها بالتقادم •
- ٢ — انقضاء مدة التجربة •
- ٣ — الوفاء بالالتزامات المالية الناشئة عن الجريمة •
- ٤ — حسن سلوك المحكوم عليه •

---

(١) راجع تعريف رد الاعتبار والحكمة منه • الاحكام العامة المشار اليها والسابقة على هذا الفصل من الكتاب ص ٨١ وما بعدها •  
(٢) محمود نجيب حسنى هامش ص ٩٧١ •

**الشرط الأول : تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو انقضاءها بالتقادم .**  
صرح المشرع بهذا الشرط في المادة ٥٣٧/١ من قانون الاجراءات الجنائية في قوله « أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا أو صدر عنها عفو أو سقطت بمضى المدة » .

### **تنفيذ العقوبة :**

تنفيذ العقوبة شرط جوهري برد الاعتبار ، ويجب أن يكون التنفيذ كاملا باستيفاء المدة المحكوم بها أو بدفع الغرامة بتمامها . وعلة اشتراط تنفيذ العقوبة أنه ضروري لانتاجها أثرها في ردع المحكوم عليه وتهذيبه بما يثبت صلاحه وجدارته برد اعتباره اليه .

وإذا كانت العقوبة مقيدة للحرية وأفرج عن المحكوم عليه افراجا شرطيا تعين أن تنقضى المدة المتبقية من العقوبة .

وإذا كان الحكم مشمولا بإيقاف التنفيذ فلا يجوز رد الاعتبار إلا بعد فوات الثلاث سنوات المعلق فيها تنفيذ العقوبة بغير أن يلغى الوقف .

وفي حالة الحكم بعقوبة الغرامة إذا قام المحكوم عليه بتنفيذها بالاكراه البدني بما يستوعب قيمة الغرامة المحكوم بها فإنه يعد في حكم من قام بدفع الغرامة بتمامها . أما إذا بقى جزء من الغرامة بعد مدة الاكراه البدني فلا يجوز رد الاعتبار ، ومع ذلك أجازت المادة ٥٣٩ التجاوز عن الوفاء إذا أثبت المحكوم عليه أنه لا يستطيع الوفاء به .

### **العفو عن العقوبة :**

يتساوى مع التنفيذ الكامل للعقوبة العفو عنها ، فالعفو عن العقوبة يقوم مقام تنفيذها حكما ، إذ لا يقبل أن محكوما شمله عفو ولى الأمر يحرم لهذا السبب من رد الاعتبار ، لأن العفو يعنى أن مصلحة المجتمع هي في العدول عن ذلك التنفيذ .



والعفو عن العقوبة كما ورد في المادة ٧٤ من قانون العقوبات هو اقالة المحكم عليه من تنفيذها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها قانونا ، وهذا العفو يصدر به قرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١٤٩ من الدستور (١) .

### انقضاء العقوبة بالتقادم :

يتساوى مع التنفيذ الكامل للعقوبة سقوطها بمضى المدة ، فإذا انقضت المدة المحددة لتنفيذ الحكم دون أن ينفذ سقطت العقوبة ولا يجوز تنفيذها . وعلة ذلك أنه بمضى هذه المدة يفترض أن الحكم قد نسي ، وليس من المصلحة إثارة ذكريات الجريمة بعد ان طواها النسيان ، ومن أجل ذلك تعتبر مسائل السقوط من النظام العام تقضى به المحكمة ولو لم يطلب ذلك ذو المصلحة (٢) .

والعقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضى عشرين سنة ميلادية إلا إذا كانت هذه العقوبة هي الاعدام فتكون المدة ثلاثين سنة ، والعقوبة المحكوم بها في جنحة تسقط بمضى خمس سنين ( م ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية ) .

وتبدأ مدة السقوط من وقت صدور الحكم نهائيا ، إلا إذا كانت العقوبة محكوما بها غيابيا من محكمة الجنايات في جناية فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم الغيابي ( م ٥٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية ) ، وسبب التفرقة هو أن الحكم الغيابي يعتبر آخر عمل من أعمال التحقيق ، فإذا لم تتخذ بعده إجراءات تسقط الدعوى الجنائية بانقضاء المدة المقررة لسقوطها ، ولما كانت المدة المقررة لسقوط

---

(١) راجع في تفصيل العفو عن العقوبة الاحكام العامة في رد للاعتبار من هذا اكتاب تحت بند « التمييز بين رد الاعتبار والعفو عن العقوبة ص ٨٢ » .

(٢) ويجب التفرقة بين انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وسقوط العقوبة ، فانقضاء الدعوى يكون بعدم اتخاذ اجراءات فيها في المدة التي ينص عليها القانون ( أنظر المادة ١٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ) .

دعوى الجنائية هي عشر سنوات والمدة المقررة لسقوط عقوبة الجنائية هي ٢٠ أو ٣٠ سنة ، فقد رأى نظرا للفرق الكبير بينهما ألا يجعل مركز المتهم الذى يحضر بناء على تكليفه بالحضور ويحكم عليه حضوريا أسوأ ممن يتغيب ويحكم عليه غيابيا ، ومن أجل ذلك جعل الحكم انغياى فى الجنايات كالحكم الحضورى تماما من حيث مدة السقوط (١) .

وجدير بالذكر أن مدة سقوط العقوبة معرضة للانقطاع والوقف، ويقصد بانقطاع مدة التقادم أن يعرض سبب يمحو المدة التى مضت بحيث يتعين بعد زوال سبب الانقطاع أن تبدأ مدة جديدة كاملة فلا تضاف اليها المدة التى مرت قبله . وقد نصت المادة ٥٣٠ من قانون الاجراءات على أنه « تنقطع المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل اجراء من اجراءات التنفيذ التى تتخذ فى مواجهته أو تصل الى علمه » . والذى يبدو من ظاهر هذا النص هو أنه يفرق بين العقوبات المقيدة للحرية وغيرها من العقوبات ، فهو يكتفى فى شأن العقوبات المقيدة للحرية بالقبض ويستلزم فى غيرها اتخاذ اجراء من اجراءات التنفيذ ، والواقع هو أن المبدأ مطرد فى كل العقوبات ويلزم فيها جميعا اجراء من اجراءات التنفيذ ، لأن القبض لا يخرج عن أن يكون اجراء من اجراءات تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية .

كما نصت المادة ٥٣١ من قانون الاجراءات على أنه « فى غير مواد المخالفات تنقطع المدة أيضا اذا ارتكب المحكوم عليه فى خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها » وعلة ذلك أنه لا محل لأن يتسامح المجتمع فى تنفيذ العقوبة لمضى وقت لم يرتدع فيه المتهم بل قصادى فى الاجرام والامساءة .

أما وقف مدة التقادم فيعنى عدم احتسابها خلال فترة من الوقت يعرض فيها سبب يحدده القائلون ، فاذا زال ذلك السبب فان المدة التى تمضى بعد زواله تكفل المدة التى مرت قبل طروءه . أى تضاف المدتان الى الحد الذى يكمل به التقادم مدته .

فالمفروق بين إيقاف التقدم وانقطاعه أن الأول لا يخرج من الاعتبار المدة التي مضت قبل طروءه ، أما الثاني فيخرجها من الاعتبار فكأنه لم تمضي من التقدم أى مدة (١) .

وقد نص المشرع على سبب إيقاف التقدم في المادة ٥٣٢ من قانون الإجراءات في قولها « يوقف سريان المدة كل مانع يحول دون جبره استعيد سواء كان قانونيا أو ماديا » ويراد بالمانع المسمى بسبب مستند أى قاعده قانونية يحظر على السلطات العامة تنفيذ العقوبة أو يجيز لها ذلك ، مثال ذلك أن يرجأ تنفيذ العقوبة المقيدة بحرية لجنون المحكوم عليه أو لمرضه المهدد حياته بالخطر أو لكون المحكوم عليها حاملا ، أو بحون الحكم صادرا على رجل وزوجته يحملا ن صغيرا . ومن سادت المانع القانوني كذلك أن يؤجل تنفيذ عقوبة بسبب تنفيذ عقوبة أخرى أشد منها على المتهم نفسه (٢) .

أما المانع المادي فيراد به ظروف مادية تجعل من المستحيل تنفيذ العقوبة ، مثال ذلك أن يؤسر المحكوم عليه في حرب أو يغمر الفيضان أو يحتل الأعداء المنطقة التي يقيم فيها المحكوم عليه .

#### الشرط الثاني : انقضاء مدة التجربة :

اشتراط القانون لرد الاعتبار مرور مدة معينة من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها أو سقوطها بمضي المدة ، وذلك للاستدلال من سلوك المتهم فيها على استقامته وإصلاح حاله . وقد عبر المشرع عن هذا الشرط في المادة ٥٣٧ إجراءات بقوله « أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة في حالتى الحكم للعهد وسقوط العقوبة بمضى المدة » . فالمادة المنصوص عليها في القانون والتي يجب أن تنقضى هي على النحو التالي :

(١) محمود نجيب حسنى ص ٩٦١ .

(٢) للدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٤٩٨ ص ٦٧٩ .



١ — ست سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة كاملا إذا كانت عقوبة جنائية ، وثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة .

٢ — ست سنوات من تاريخ صدور العفو عن العقوبة إذا كانت عقوبة جنائية ، وست سنوات من تاريخ سقوط العقوبة بمضى المدة إذا كانت العقوبة جنحة .

٣ — اثني عشر سنة من تاريخ سقوط العقوبة بمضى المدة إذا كانت عقوبة جنائية وست سنوات من تاريخ سقوط العقوبة بمضى المدة إذا كانت العقوبة جنحة .

ومضاعفة المدة بالنسبة لمن تهرب من التنفيذ حتى سقوط العقوبة بمضى المدة هو أمر منطقي ، حتى لا يتساوى مركز المحكوم عليه الذي نفذ العقوبة مع المتهم من تنفيذها (١) أما مضاعفتها في حالة الحكم للعود فهو لمظنة سوء السلوك مما يقتضى مدة أطول للتثبيت من الاستقامة والاصلاح .

ويلاحظ في هذا المجال أن العبرة بالعقوبة المحكوم بها ، وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة ، بغض النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها توقع العقاب .

وإذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة الشرطة بعد انقضاء العقوبة الأصلية فلان المدة تبتدىء من اليوم الذي تنتهى فيه مدة المراقبة ( المادة ٥٣٨ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية ) .

وإذا أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبتدىء المدة الا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة أو من التاريخ الذي يصبح فيه الافراج تحت شرط نهائيا ( المادة ٥٣٨ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية ) ، كما في حالة عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، حيث تكون العبرة بصيرورة الافراج نهائيا لعدم وجود تاريخ مقرر لانقضاء العقوبة .

---

(١) الدكتور مأمون محمد سلامة . قانون الاجراءات الجنائية طبعة



### الشرط الثالث : الوفاء بالالتزامات المالية الناشئة عن الجريمة :

يجب للحكم برد الاعتبار أن يكون المحكوم عليه قد أوفى بكل ما حكم به عليه من غرامة أو رد أو تعويض أو مصاريف ، وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا إذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء ( م ١/٥٣٩ من قانون الاجراءات ) .

ويؤقم مقام الوفاء سقوط الالتزامات السابقة عن المحكوم عليه بمضى المدة وفقا لقواعد القانون المدني(١) .

وقد نظمت المادة ٢/٥٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية الاجراءات التي يتبعها المحكوم عليه اذا لم يجد المحكوم له ليدفع له المبالغ المحكوم بها أو اذا امتنع هذا الأخير عن قبولها . فتنص على أنه يجب على المحكوم عليه في هذه الحالة أن يودعها كما هو مقرر في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فاذا لم يطلبها المحكوم له في ظرف خمس سنوات جاز لمن أودعها أن يستردها .

وقد نظم الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية اجراءات العرض والايذع ، وطبقا لهذه الاجراءات يحصل العرض الحقيقي باعلان الدائن على يد محضر ويشتمل محضر العرض على بيان الشيء المعروض وشروط العرض وقبول المعروض أو رفضه ( م ٤٨٧ مرافعات ) . واذا رفض العرض وكان المعروض نقودا قام المحضر بايداعها خزانة المحكمة في اليوم التالي لتاريخ المحضر على الأكثر ، وعلى المحضر أن يعلن الدائن بصورة من محضر الايداع خلال ثلاثة أيام من تاريخه ( م ٤٨٨ / ١ مرافعات ) ، ويجوز العرض الحقيقي في الجلسة أمام المحكمة بدون اجراءات اذا كان من وجه اليه العرض حاضرا ، وتسلم النقود المعروضة عند رفضها لكاتب الجلسة لايداعها خزانة المحكمة ويثبت في محضر الايداع ما أثبت في محضر الجلسة خاصا بالعرض ورفضه ( م ٤٨٩ / ٢٤١ مرافعات ) .

---

(١) مأمون سلامة : ص ١٣١٦ ، السعيد مصطفى السعيد ص ٧٦٦ .

وإذا كان المحكوم عليه قد صدر عليه الحكم بالتضامن فيكفي لتوافر الشرط أن يدفع مقدار ما يخصه شخصيا في الدين ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة الحصة التي يجب عليه دفعها ( م ٥٣٩ / ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ) .

وقد نصت المادة ٥٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية على حكم خاص بجريمة التفالس ، فأوجبت على المحكوم عليه أن يثبت أنه حصل على حكم برد اعتباره التجاري ، وإذا كان القانون التجاري لا يجيز رد الاعتبار التجاري في حالة التفالس بالتدليس ( مادة ٤١٧ تجاري ) فليس معنى ذلك حرمان المحكوم عليه من رد اعتباره الجنائي . فتعلق رد الاعتبار الجنائي على رد الاعتبار التجاري المنصوص عليه في المادة ٥٤٠ من قانون الاجراءات إنما هو في الحالات التي يجوز فيها رد الاعتبار التجاري . وسنرى فيما بعد أن القانون التجاري قد نظم رد الاعتبار التجاري ونص على حالات وجوبية لرد الاعتبار وأخرى جوازية وحالات ثالثة لا يجوز فيها رد الاعتبار .

#### الشرط الرابع : حسن سلوك المحكوم عليه :

تطلب المشرع هذا الشرط في المادة ٥٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية التي علقته الحكم برد الاعتبار على تقدير المحكمة « أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم يدعو الى الثقة بتقويم نفسه » . ويخول هذا الشرط القضاء سلطة تقديرية مطلقة لتقييم سلوك المحكوم عليه والتحقق من مدى تحسنه ومدى ما يثبته من جدارة بالحصول على رد الاعتبار .

#### رد الاعتبار في حالة تعدد الأحكام :

يجوز رد الاعتبار ولو كان الطالب قد سبق التحكم عليه بعودة عقوبات ، وفي هذه الحالة يجب توافر شرط رد الاعتبار بالنسبة لكل منها على أن يراعى في حساب المدة اسنادها الى أحدث الأحكام وقد نصت على ذلك المادة ٥٤١ من قانون الاجراءات الجنائية .

ويلاحظ أن رد الاعتبار لا يتجزأ ، فلا يجوز للمحكوم عليه أن يطلب رد اعتباره عن بعض الأحكام دون البعض الآخر ، وليس للمحكمة أن تحكم برد اعتباره في بعضها وبرفض طلبه عن البعض الآخر . ويترتب على ذلك أنه إذا قام مانع من رد الاعتبار بالنسبة لأحد الأحكام ، كان يكون محكوماً فيه بوقف التنفيذ ولم تفضى مدة الثلاث سنوات ، فيجب الانتظار بالنسبة لها كلها حتى يزول هذا المانع .

### اجراءات رد الاعتبار والحكم فيه :

حددت اجراءات رد الاعتبار المواد من ٥٤٣ الى ٥٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية . فيقدم طلب رد الاعتبار بعريضة الى النيابة العامة مشتملا على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وتاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين ( م ٥٤٢ اجراءات ) .

وتجرى النيابة العامة تحقيقا بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان نزل من وقت الحكم عليه ، ومدة تلك الإقامة للوقوف على سلوكه ووسائل ارتزاقه ، وبوجه عام تتقصى كل ما تراه لازما من المعلومات ، وتضم التحقيق الى الطلب وترفعه الى المحكمة في الثلاثة أشهر التالية لتقديمه بتقرير يدون فيه رأيها وتبين الأسباب التي بنى عليها . وترفق النيابة العامة بالطلب صورة الحكم الصادر على الطالب وشهادة بسوابقه وتقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن ( م ٥٤٣ اجراءات ) وهذه المواعيد تنظيمية ولا يترتب على مخالفتها بطلان (١) .

والمحكمة المختصة هي محكمة الجنايات التابع لها محل إقامة المحكوم عليه . وتتنظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة مشورة . ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والطالب . كما يجوز لها استيفاء ما تراه لازما من المعلومات ( م ٥٤٤ اجراءات ) .

---

(١) مأمون سلامة . ص ١٣١٨ .

ويكون اعلان الطالب بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل ، ويصدر الحكم بقبول الطلب ورد اعتبار الطالب أو برفض الطلب ، والحكم الصادر في الطلب لا يقبل الطعن فيه الا بطريق النقض لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله . وتتبع في الطعن الأوضاع والمواعيد المقررة بطريق النقض في الأحكام ( م ٥٤٤ اجراءات ) .

وإذا حكم برد الاعتبار أرسلت النيابة العامة صورة من حكم رد الاعتبار الى المحكمة التي صدر فيها الحكم بالعقوبة للتأشير به على هامشه ، وتأمراً بأن يؤشر به في قلم السوابق ( م ٥٤٦ اجراءات ) .

وإذا حكم برفض الطلب لعدم توافر شروطه ، جازت إعادة تقديمه إذا توافرت الشروط التي كانت منتفية ولكن المشرع يضع تحفظاً على ذلك . فإذا كان رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع الى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنتين ( م ٥٤٨ اجراءات ) . وعلة ذلك أنه إذا ثبت سوء سلوك المحكوم عليه فلا بد أن تنقضي فترة من الوقت تكفي للتحقق من تحسن سلوكه (١) .

### الفاء الحكم الصادر برد الاعتبار :

أجاز المشرع في المادة ٥٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية إلغاء الحكم الصادر برد الاعتبار في حالتين :

**الحالة الاولى :** إذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها وقت أن حكمت برد الاعتبار . وسيان أن يكون الحكم الذي ظهر سابقاً أو لاحقاً للحكم أو الأحكام التي رد اعتباره عنها . ويجوز الإلغاء حتى ولو كان الحكم الذي لم يكن تحت بصر المحكمة قد توافرت فيه شروط رد الاعتبار (٢)

(١) محمود نجيب حسنى . ص ٩٧٤ .

(٢) مأمون سلامة . ص ١٣١٩ .



ظالمسا أن الحكم بزد الاعتبار هو جوازي للمحكمة • وعلة جواز الغاء رد الاعتبار هو مظنة أن تكون المحكمة التي قضت برد الاعتبار قد اعتقدت أنه لم تصدر ضد المحكوم عليه أحكام أخرى ، فيريد المشرع طرح الأمر عليها ثانية لترى ما اذا كان اكتشاف هذه الأحكام يغير من تقديرها (١) •

**الحالة الثانية :** اذا حكم على المحكوم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله • أما اذا كانت الجريمة وقعت بعد رد الاعتبار فلا يجوز الالغاء • وعلة جواز الغاء رد الاعتبار في هذه الحالة هو عدم استفادة الطالب من اخفاء جريمة يكون قد ارتكبها في مدة الاختبار فهي لم تدخل في تقدير القاضي لحسن سلوكه (٢) •

والالغاء جوازي للمحكمة في الحالتين ، فلها أن ترفض الالغاء اذا رأت أن الجريمة أو الحكم الذي لم تكن قد علمت به ما كان يغير نظرها لو عرفتته ، أو لم يعد يغير النظر الآن لو أن طلب رد الاعتبار لم يسبق طرحه •

والمحكمة المختصة بالغاء رد الاعتبار هي المحكمة التي أصدرت الحكم برد الاعتبار ويصدر الحكم بناء على طلب النيابة العامة (م ٥٤٩ / ٢ من قانون الإجراءات) •

**عدم جواز تكرار الحكم برد الاعتبار :**

نصت المادة ٥٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « لا يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه الا مرة واحدة » • ومقتضى ذلك أنه اذا رد اعتبار المحكوم عليه ثم صدر عليه بعد ذلك حكم آخر فلا يجوز أن يرد اليه اعتباره بالنسبة لهذا الحكم الأخير • وعلة ذلك أنه اذا أدين المحكوم عليه بعد أن رد اليه اعتباره فقد أثبت ذلك -

(١) محمود نجيب حسنى • ص ٩٧٦ •

(٢) السعيد صطفى السعيد ص ٧٦٩ •

على وجه نهائي - أنه غير جدير بالمزايا التي ينطوي عليها هذا النظام ، ولا داعي لتكرار التسامح من جانب المجتمع ازاء شخص يكرر الاعتداء على حقوق المجتمع .

وعلى ذلك اذا كان الطالب قد سبق الحكم برده المثلثة بالنسبة لأحكام سابقة وكان الطلب منصبا على حكم صدر لجريمة ارتكبها بعد الحكم برده الاعتبار وجب على المحكمة الحكم برفض الطلب ولا يجوز تجديده بأي حال من الأحوال .

### **الطعن بالنقض في الحكم الصادر في طلب رد الاعتبار :**

الحكم الصادر من محكمة الجنايات - منعقدة في غرفة مشورة - أن طلب رد الاعتبار لا يقبل الطعن الا بطريق النقض وذلك للخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وتتبع في الطعن الأوضاع والموايد المقررة للطعن بطريق النقض في الأحكام ( م ٥٤٤ من قانون الاجراءات الجنائية ) . وسنعرض لحالات الطعن بالنقض واجراءات الطعن وبالقدر الذي يخدم هذا البحث .

### **حالات النقض :**

أبانت المادة ٣٠/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض (١) حالات الطعن بطريق النقض وهي :

**أولا :** اذا كان الحكم المطعون فيه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

**ثانيا :** اذا وقع في الحكم بطلان .

**ثالث :** اذا وقع في الاجراءات بطلان أثر في الحكم .

---

(١) الجريدة الرسمية في ٢١/٢/١٩٥٩ العدد ٣٣ مكرر (ب) .

وإذا كانت هذه حالات الطعن بالنقض بوجه علم في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ، إلا أن المشرع في المادة ٣/٥٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية • قصر الطعن بالنقض في الحكم الصادر في طلب رد الاعتبار على الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله فقط دون باقى حالات الطعن بالنقض •

والخطأ في تطبيق القانون يتحقق بأعمال نص قانوني لا ينطبق على الواقعة أو على إجراءات الخصومة الجنائية ، أما الخطأ في تأويل القانون فإن المحكمة لا تتجاهل القانون الواجب التطبيق ، بل تطبقه على الواقعة أو على إجراءات الخصومة الجنائية ، إلا أنها عند هذا التطبيق تعطى للقانون معنى غير معناه الحقيقي أى تسيء تفسيره (١) •

### إجراءات الطعن بالنقض :

ان الاجراءات اللازمة لقبول الطعن بالنقض تتمثل فيما يلي :

#### ( أ ) التقرير بالطعن في الميعاد :

يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ( المادة ٣٤ من قانون النقض ) وهذا التقرير اجراء جوهرى لا يغنى عنه غيره ، فلا يعتبر تقرير بالطعن أن يرسل المحكوم عليه - ولو كان مجنفا - اشارة تلغرافية يعطى فيها رغبته في الطعن بالنقض (٢) • كم لا يغنى عنه اعلان رغبته بورقة من أوراق المحضرين تعلق لقلم كتاب المحكمة •

ويتم هذا التقرير وفقا للنموذج معين ، إلا أن التقرير في غير هذا النموذج ينتج أثره القانوني ، طالما تم في قلم كتاب المحكمة

---

(١) الدكتور أحمد فتحي سرور • التبسيط في قانون الإجراءات الجنائية • الجزء الثالث • النقض الجنائي طبعة ١٩٨٠ ص ١٤٥ •  
(٢) نقض ١٩٤٥/١/٢٩ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤٧٧ ص ٦١٩ ، ١٩٤٨/٤/٢٦ ج ٧ رقم ٥٨٣ ص ٥٥١ •

التي أصدرت الحكم (١) .

ويوقع التقرير من المحكوم عليه أو من وكيله ، ويستوى في هذا الوكيل أن يكون محاميا أو غيره ، ولا يشترط في المحامي أن يكون مقيولا للمرافعة أمام محكمة النقض ، فهذا الشرط لم يتطلبه القضاة إلا في التوقيع على أسباب الطعن لا التقرير به . ولا يكفي مجرد الوكالة العامة بل يجب أن تخول الطعن بطريق النقض (٢) . وللوكيل أن ينيب غيره من المحامين دون توكيل خاص ما لم يكون ممنوعا من الانابة صراحة في التوكيل ( م ٧٨ مرافعات ) . ولا يجوز للوكيل أن ينيب أحد من غير المحامين إلا إذا كان مصرحا له بذلك (٣) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز التقرير بالطعن من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطعن . فإذا كان المحامي الذي قرر بالطعن لم يكن يحمل توكيلا ثابتا يبيح له التقرير بالطعن عن المحكوم عليه وقت أن قرر به ثم قدم يوم الجلسة توكيلا لاحقا في التاريخ لتاريخ التقرير به ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا (٤) .

فإذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة فإنه يجوز لأعضاء النيابة على مختلف درجاتهم التوقيع عليه إلا ما استثنى بنص خاص ، كما هو الشأن بالنسبة للاختصاصات الاستثنائية التي منحت للنائب العام ( أو المحامي العام ) .

وميعاد الطعن بالنقض هو أربعين يوما من تاريخ الحكم الصادر في طلب رد الاعتبار . وإذا توافر مانع قهري دون الطعن في الميعاد امتد هذا الموعد حتى زوال المانع . وبعده يتعين على الطاعن التقرير بالطعن

---

(١) أحمد فتحي سرور . المرجع السابق ص ٨٣ .

(٢) نقض ١٩٦٢/٥/٢١ ص ١٣ ص ٤٨٧ .

(٣) نقض ١٩٦١/٣/٢٨ ص ١٢ ص ٣٨٠ ( بشأن توكيل محامي لكتابه

في التقرير بالطعن ) .

(٤) نقض ١٩٧٠ / ٢ / ٣٠ ص ٢١ ص ٥٠١ .



فور زوال المانع (١) ومن أمثلة العذر القهرى ظروف الحرب (٢) .  
والمرض (٣) ولا يمتد هذا الميعاد بسبب المسافة . وتتولى محكمة النقض  
تقدير هذا العذر القهرى (٤) .

وإذا تعذر التقرير بالطعن فإن العبرة فى تحرى حقيقة تاريخ  
التقرير هى بحقيقة الواقع (٥) .

ويجب أن يكون التقرير بالطعن مشتملا بذاته على مقوماته  
الأساسية ، فلا يجوز تكملته بأى دليل خارج عنه (٦) .

ويترتب على التقرير بالطعن دخول الدعوى فى حوزة محكمة  
النقض (٧) فهو الاجراء الذى تنعقد به الخصومة الجنائية أمام محكمة  
النقض ، أما تقديم الأسباب أو تقديم الكفالة فهو مجرد شرط لصحة  
الرابعة الاجرائية أمام هذه المحكمة (٨) .

ومتى قرر الطاعن بالنقض فإن عليه أن يتابع طعنه دون أن يلتزم  
قلم الكتاب أو النيابة العامة باعلانه (٩) .

### (ب) تقديم الأسباب :

يجب ايداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد ( م ٣٤ / ٢  
من قانون النقض ) . وهو اجراء جوهرى لقبول الطعن . وقد استلزمه

- 
- (١) نقض ١٣/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٨٩ .  
(٢) ١٩٥٨/١/٢١ مجموعة الأحكام س ٩ رقم ٢٣ ص ٨٨ .  
(٣) ١٩٦١/١٠/٢٣ س ١٢ ص ٨٣٥ ، ١٢ / ١٢ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٩٨٨ .  
(٤) نقض ١٩٧٦/١٠/٤ س ٢٧ ص ٧١٥ .  
(٥) نقض ١٩٦٧/١١/١٣ س ١٨ ص ١٠٩٧ .  
(٦) نقض ١٩٧٨/١٠/١٥ س ٢٩ ص ٦٧١ .  
(٧) نقض ١٩٦٥/١٢/٢١ س ١٦ ص ٩٥٤ ، نقض ١٩٧٥/١١/٢٣ س ٢٦ ص ٧٢٦ .  
(٨) الدكتور فتحى سرور . ص ٨٨ .  
(٩) نقض ١٩٦٨/٣/٢٦ س ١٩ ص ٣٧٧ .

القانون للتحقق من جدية الطعن وانحصاره في الأوجه التي يجوز فيها الطعن بالنقض . ويجب أن تكون هذه لأسباب واضحة محددة (١) لا غامضة مجملة يستحيل معها معرفة ما يوجه الطاعن إلى الحكم من مطاعن ، كأن يقتصر الطاعن على مجرد استعراض مراحل الدعوى (٢) وإذا اقتصر الطاعن في بيان أسباب طعنه الاخطاء التي أسباب طعن أخرى فإن الطعن يعتبر خلوا من الأسباب (٣) .

والأصل أن هذه الأسباب يجب تقديمها الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، ولكن محكمة النقض أجازت تقديمها الى قلم كتاب محكمة النقض مباشرة (٤) . ولا تقبل الأسباب اذا قدمت الى جهة أخرى مثل مكتب النائب العام (٥) أو مكتب المحامي العام لدى محكمة النقض (٦) .

ويشترط في أسباب الطعن أن تكون موقعة من محام مقبول أمام محكمة النقض والا كان غير مقبول شكلا ( م ٣٤ / ٤ من قانون النقض ) (٧) . وإذا كان الطعن صادرا من النيابة العامة فيجب أن تكون الأسباب موقعة من رئيس نيابة على الأقل والا كان غير مقبول شكلا ( م ٣٤ / ٣ من قانون النقض ) (٨) .

---

(١) نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ من ١٢ ص ٤١٣ ، ١٩٦٦/١١/٢١ من ١٧ ص ١١٥ .

(٢) نقض ١٩٦٢/٤/٢٣ سلفه الذكر .

(٣) نقض ١٩٧٨/٢٢/٢١ من ٢٩ ص ٩٩٠ .

(٤) نقض ١٩٥٠/١٠/٢٣ مجموعة الاحكام من ٣ رقم ٣٠ ص ٧٣ ،

١٩٥٧/٣/٥ مجموعة الاحكام من ٨ رقم ٥٧ ص ١٩٨ ، ١٩٦٦/٥/٢٣ من ١٧ ص ٦٧١ .

(٥) نقض ١٩٦٠/١٠/١٠ من ١١ ص ٦٠٥ .

(٦) نقض ١٩٦٦/٥/٢٣ من ١٧ ص ٦٧١ .

(٧) نقض ١٩٧٥ / ١٢ / ٢٨ من ٢٦ ص ٨٨٤ .

(٨) نقض ١٩٦٢ / ٦ / ١١ من ١٢ ص ٣٠٠ .

ويلاحظ أن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحة الأسباب عن صاحبها ، فإذا جاءت غفلا عن التوقيع فقدت الدلالة ولا يجوز لثباتها خلع تقرير الأسباب الذي يجب أن يستكمل بذاته عناصر صحته ومقومات وجوده (١) •

ويجب تقديم الأسباب في ميعاد الأربعين يوما المقررة للتقرير بالطعن خلالها ، فإذا قدمت الأسباب بعد هذا الميعاد حكم بعدم قبول الطعن شكلا (٢) أما الأسباب الجديدة التي تضاف إلى ما سبقها بعد الموعد فلا يلتفت إليها •

ويجوز ايداع الأسباب من الطاعن شخصيا أو وكيله • ويصح أن يتم ايداع الأسباب على عدة مرات ما دامت كلها خلال الموعد الذي حدده القانون وهو الأربعين يوما •

وإذا قام عذر قهري منع من تقديم الأسباب خلال الموعد المقرر وجب تقديمها فور زوال هذا العذر كما هو الحال بالنسبة إلى التقرير بالطعن •

وأن كان من الطبيعي أن تكون الأسباب لاحقة على التقرير بالطعن، إلا أن تقديمها قبل التقرير لا يحول دون ارتباطها به وتكاملها له والاعتداد بها قانونا (٣) والعبرة في احتساب ميعاد تقديم الأسباب هو بوصولها إلى قلم الكتاب ، فإذا أرسلها الطاعن بالبريد كانت العبرة بوصولها إلى هذا القلم دون غيره من الجهات (٤) •

---

(١) نقض ٢٠ / ٦ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ١٦٩ ع ١٩٦٦/٦/٢ - ١٧ ص ٨٣٨ ، ١١/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٢ ، ٢٨/٣/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٣٥٢ •  
(٢) نقض ١/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٤ •  
(٣) أحمد فتحي سرور ص ٩٩ •  
(٤) نقض ٢٣/٢/١٩٤٢ مجموعة القواعد بـ ٥ رقم ٣٦١ ص ٦٢٤ •

### ( ج ) ايداع الكفالة :

نصت المادة ٣٦ من قانون النقض على أنه إذا لم يكن الطعن مرفوعاً من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعة خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ خمسة وعشرون جنيهاً على سبيل الكفالة ، ما لم يكن قد أعفى من ايداع هذا المبلغ بقرار من لجنة المساعدة القضائية ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن إذا لم يصحب بما يدل على ذلك الايداع ، وتعفى الدولة من هذا الايداع وكذلك من يعفون من الرسوم القضائية . ومقتضى ذلك أنه يشترط لتقديم الكفالة أن يكون الطعن مقدماً من غير النيابة العامة أو من غير المحكوم عليه لعقوبة مقيدة للحرية .

ويشترط لقبول الطعن بواسطة قلم الكتاب أن يودع الطاعن هذه الكفالة ، فإذا لم يشتمل التقرير بالطعن على هذه الكفالة لا يقبله قلم الكتاب . والمقصود بعدم القبول في هذه الحالة هو عدم القبول المادى الذى يتمثل فى نهى القانون عن تلقى الطلبات من الناحية المادية . تمييزاً له عن عدم القبول كجزاء اجرائى والذى لا يتقرر الا بحكم من القضاء (١) . فإذا أخطأ قلم الكتاب وقبل التقرير بالطعن دون ايداع الكفالة كلها تعين على المحكمة أن تحكم بعدم قبول الطعن (٢) على أنه يجوز للطاعن أن يتفادى هذا الحكم بالتعجيل بسداد الكفالة قبل نظر الطعن . فإذا حكم بعدم قبول الطعن لا يجدى الطاعن بعد ذلك سداد الكفالة مؤخراً (٣) .

وتحكم المحكمة بمصادرة مبلغ الكفالة كله إذا لم يقبل الطعن أو قضى برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه ( م ٣/٣٦ من قانون النقض ) .

---

(١) الدكتور / أحمد فتحى سرور . نظرية البطلان . ص ٧٦ وما بعدها .  
(٢) نقض ١٩٣١/١٢/٧ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٩٩ ص ٣٦٤ .  
١٩٥٥/١٢/١٢ مجموعة الأحكام س ٦ رقم ٤٣٥ ص ١٤٤٢ .  
(٣) نقض ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ص ٨١٩ .



## تطبيقات قضائية

### اجازة رد الاعتبار الى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة :

● ان المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ صريحة في اجازة رد الاعتبار الى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة ونصها مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم بها . فسواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به ، وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيدة للحرية أم غير ذلك ، وسواء أترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء من ذلك ، فالنص يشملها جميعا ولا يفرق بين نوع وآخر منها . وتقييد النص الوارد بصيغة الاطلاق لا يجوز الا اذا وجد ما يدعو اليه كلبس في صيغة النص أو غموض في عبارته يجعل النص غير مفهوم الا على صورة التقييد أو يذهب بحكمته اذا أخذ على اطلاقه . أما اذا لم يكن شيء من ذلك بل كان النص صريحا في عبارته لا لبس فيه ولا ابهام فلا يجوز أن تضاف اليه قيود أجنبية عنه ولا أصل لها في نفس التشريع . واذن فلا يستقيم القول بأن قصد الشارع من وضع هذا القانون انما هو فقط إعادة الاعتبار للمحكوم عليه بعقوبة من شأنها أن يترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق وأن الذي حدا بالشارع الى التفكير في وضعه ليس الا الرغبة في تنظيم طريقة قانونية للحالات التي كانت تقدم من أجلها الطلبات الى وزارة الحقانية بالتماس العفو لرفع عدم الأهلية المقررة كعقوبة تبعية في قانون العقوبات أو المنصوص عليها في قانون الانتخاب ، ولا يستقيم القول بهذا ، حتى مع التسليم بأن هذه الحالات هي التي حفزت الشارع الى التفكير في وضع هذا القانون ما دام نصه يتسع لهذه الحالات وغيرها مما يصح أن يطلب فيها رد الاعتبار عند توفر شرائطه

اذ المعلوم أنه متى كان النص عاما وجب الأخذ بعمومه  
لا بخصوص سببه ( جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٩٦٨ سنة  
٢ ق • مجموعة القواعد ج ١ بند ١ ص ٢٦٩ ) •

### رد الاعتبار قضاء لا يكون الا بحكم :

لا يحتاج بتذكرة الانتخاب دليلا على رد الاعتبار قضاء لأنه لا يكون  
الا بالحكم الدال عليه •

( طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨  
ص ٣١٢ ) •

مواد العود وشروط رد الاعتبار • تأثرها فقط بنوع العقوبة دون نظر  
الى صف الجريمة المخالف عليها :

ان مواد العود وشروط رد الاعتبار انما تتأثر وتتأثر فقط  
بالعقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة بقطع  
النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب •

( طعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٢٦ س ٩ ص ٥٦٦  
مجموعة القواعد ج ٣ بند ١ ص ٥٧٠ ) •

مدة رد الاعتبار عند تعدد الأحكام • اسنادها الى أحدثها • مثال :

إذا سبق الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لسرقة ، فان رد  
اعتباره عن جريمة الاشتباه المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقا للمادتين  
٥٥٠ ، ٥٥١ من قانون الاجراءات الجنائية الا بمضى ١٢ سنة على  
انقضائها ، وإذا كان سبق الحكم للاشتباه على المتهم — بجريمة احرار  
بصلاح نظري بدون ترخيص — قائما موجبا لتطبيق للفقرة «و» من المادة  
السابقة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦  
لسنة ١٩٥٤ وتوقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عليه وفقا للمادة  
٣/٣٦ من القانون المذكور بعد أن نزل بها الحكم الى عقوبة السجن  
علا بالمادة ٣٩٧ من قانون العقوبات ، فان الحكم يكون صحيحا في  
القانون •

( طعن رقم ١٦٧٩ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٠٩ • مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣ ص ٥٧٠ ، طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤/١٩/١٩٧١ س ٢١ ص ٦٤٣ ) •

**لا محل لرد الاعتبار اذا كانت الأحكام السابقة صدورها معلقا تنفيذها على شرط •**

● ان اعادة الاعتبار الى المحكوم عليه معناه عدة نقي السيرة حسن الخلق ، ولذلك لا يصح الحكم باعادة الاعتبار الى المحكوم عليه بالنسبة لبعض الأحكام دون بعض بل يجب أن يكون ذلك بالنسبة لكل الأحكام السابقة صدورها عليه ولا محل لرد الاعتبار اذا كانت الأحكام السابقة صدورها على طالبه معلقا تنفيذها على شرط ، فانه بمجرد مضي المدة القانونية المعلق التنفيذ فيها مع عدم وقوع جريمة من المحكوم عليه ، تقتضي الغاء وقف التنفيذ ويعتبر الحكم بقوة القانون كأن لم يكن ، كما هي الحال تماما في رد الاعتبار • ولكن اذا طلب المحكوم عليه رد اعتباره بالنسبة لحكم صادر عليه بعقوبة واجب تنفيذها مع وجود أحكام صادرة عليه بوقف التنفيذ لا تزال قائمة لعدم انقضاء مدة الخمس سنوات عليها ، فاته لا تصح اجابته الى طلبه ولو كانت جميع الشروط التي يتطلبها قانون اعادة الاعتبار متوافرة بالنسبة للحكم الذي هو موضوع الطلب ، بل يجب في هذه الحالة الانتظار حتى تمضي تلك المدة ، فعندئذ تصير الأحكام الصادرة بوقف التنفيذ كأنها لم تكن ولا يبقى سوى الحكم المطلوب رد الاعتبار عنه ويصح اذن قبول الطلب •

( جلسة ٢٢/٦/١٩٤٢ طعن رقم ١٤٦٧ سنة ١٢ ق • مجموعة القواعد ج ١ بند ٣ ص ٢٦٩ ) •

● ان المادة ٥٩ من قانون العقوبات تنص على أنه « اذا انقضت مدة الايقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بالغائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن » • فاذا كانت مدة ( م ٨ - رد الاعتبار )



الايقاف لم تمضى على الحكم بالعقوبة الموقوف تنفيذها عندما قدم رد الاعتبار ، ولم تكن قد انقضت عند الحكم باعادة اعتبار الطالب اليه ، فان طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا ، اذ العقوبة في هذه الحالة ما زالت معلقة تنفيذها مما مقتضاه الانتظار حتى تنقضى .

( جلسة ١٩٥٣/٣/٣٠ طعن رقم ٨٢ سنة ٢٣ ق . مجموعة القواعد ج ١ بند ٤ ص ٢٧٠ ) .

● تنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يجب لرد الاعتبار « أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت عقوبة جناية أو ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة في حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة » . كما تنص المادة ٥٤١ من ذات القانون على أنه « اذا كان الطالب قد صدرت ضده عدة أحكام فلا يحكم برد اعتباره الا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة بالنسبة الى كل حكم منها على أن يراعى في حساب المدة اسنادها الى أحدث الأحكام » ومتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٦ برد اعتبار المطعون ضده اليه في حين أن البين من صحيفة الحالة الجنائية أنه قد حكم عليه حضوريا بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢ بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين مع وقف التنفيذ في جنحة ، وكانت مدة الايقاف لم تكن قد انقضت بعد مما مقتضاه أن طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا ، اذ العقوبة في هذه الحالة ما زالت معلقة تنفيذها ويتعين الانتظار حتى تنقضى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

( طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١٤ س ٢٢ ص ٦٤٣ ) .

**الحكم برد الاعتبار قبل انقضاء المدة المنصوص عليها قانونا . خطأ .**

لما كانت المادة ٥٣٧ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد تضمنت أنه يجب لرد الاعتبار القضائي الى المحكوم عليه أن يكون



قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدد في حالة الحكم للعود . وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد حكم عليه بعقوبة جنائية حالة كونه عائداً لمدة ثلاث سنوات في ١٣/٣/٦٣ تم تنفيذها في ٢٩/١/١٩٦٦ ثم مراقبة ثلاث سنوات تنتهي في ٢٩/١/١٩٦٩ ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برد اعتبار المطعون ضده في ٢٩/٣/١٩٧٩ قبل انقضاء مدة اثني عشرة سنة على تاريخ تنفيذ العقوبة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه ، ولما كان موضوع الطلب صالحاً للفصل وهو خطأ الحكم المطعون في قضائه برد اعتبار المطعن ضده مما يتعين معه الحكم برفض طلب رد اعتبار المطعون ضده اليه ( طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢١ س ٣٢ ص ٩٥١ ) .

متى تبدأ المدة الواجبة انقضائها لرد اعتبار المحكوم عليه بالانسفال التساهل المؤبد ادا عفى عن العقوبة .

● المحكوم عليه بالانسفال الشاقة المؤبد ادا عفى عن عقوبته يجب حتماً بمقتضى المادة ٦٩ من قانون العقوبات وضعه نحت مراقب البوليس لمدة خمس سنوات ، واذا اراد رد اعتباره فان مدة الحبس عشر سنة الواجب انقضائها كمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون اعاده الاعتبار تبدأ من اليوم الذي تنتهي فيه مدة هذه المراقبة ولو كانت لم تنفذ عليه . ولا يجوز اغفال حساب مدة المراقبة بالاستناد الى المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم ، لان الغرض من هذه المادة هو أن المراقبة تنتهي بانقضاء مدتها ، ولا تمد بسبب قضاء الشخص الموضوع تحت المراقبة مدة في الحبس أو بسبب تغيبه عن محل اقامته بسبب آخر ، وعدم تنفيذها لهذا السبب لا يستلزم اغفالها بالمرّة عند احتساب المدة الواجب انقضائها لاعادة الاعتبار .

( جلسة ١٩٣٦/١١/٩ طعن رقم ٢١١١ لسنة ٦ ق . مجموعة القواعد ج ١ بند ٦ ص ٢٧٠ ) .

## ايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً • أثره •

الأصل أن ايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم انذى يصبح فيه الحكم نهائيا هو اجراء يرمى الى انذار المحكوم عليه بعدم العودة الى مخالفة القانون مدة الايقاف ، فاذا انقضت هذه المدة من تاريخ صيرورة الحكم بوقف التنفيذ نهائيا ولم يكن قد صدر خلالها حكم بالغائه ، فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن ، فيسقط بكل آثاره الجنائية ويعتبر سقوطة بمثابة رد اعتبار قانونى للمحكوم عليه فلا يحسب هذا الحكم سابقة في تطبيق أحكام العود •

( طعن رقم ٢٠٨٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢١٤ ) •

## رد الاعتبار وصحف الحالة الجنائية التى تسلم الى المحكوم عليه بناء على طلبه والصحف التى ترسل الى المحاكم بناء على طلب النيابة •

اذ نصت المادة الرابعة عشرة من القرار الوزارى الصادر فى ١٠/١٠/١٩١١ بشأن قلم السوابق المعدلة بقرار وزير العدل الصادر فى ٥ مايو سنة ١٩٥٥ على أنه « لا تثبت فى الشهادة التى يطلبها المحكوم عليه الأحكام التى رد الاعتبار عنها قضاء والأحكام الصادرة فى أية جريمة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ... » قد أفادت أن المقصود به صحف الحالة الجنائية التى تسلم الى المحكوم عليه بناء على طلبه هو حتى لا تنسد فى وجهه سبل الرزق اذا تكشفت صحيفته عما يشين سلوكه ، أما صحف الحالة الجنائية التى يرسلها قلم السوابق الى المحاكم بناء على طلب النيابة العامة فانها باقية على حكم المادة التاسعة من القرار الوزارى الصادر فى ١٠/١٠/١٩١١ والتى لم يتناولها التعديل ، ومهما يكن من أمر القرار الصادر من وزير العدل فى شأن قيد السوابق فى صحفها فانه ليس من شأنه أن يغير

أحكام القانون فيما أوجبه بشأن اعتبار السوابق قائمة حتى تزول آثارها طبقاً لأحكامه ، لأن القانون إنما يلغيه قانون لاحق في مثل قوته ، ولا يفسخه قرار أدنى منه مرتبة في قوة الإلزام .

( طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ ص ٣١٢ ) .

قضاء المحكمة برفض طلب رد الاعتبار القضائي تأسيساً على عدم مضي المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون . خطأ في تطبيق القانون .

متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن عدد الأحكام الصادرة ضد طالب رد الاعتبار قد رفض طلبه على سند من أن المدة اللازمة لرد اعتباره بحكم القانون اثنتا عشرة سنة طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وهي لم تضي بعد ، ولما كان ينبغي على المحكمة أن تفصل في الطلب المعروض عليها وفقاً لأحكام القانون الخاص برد الاعتبار القضائي الواردة في المواد من ٥٣٦ إلى ٥٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية وتنص الفقرة الثانية من المادة ٥٣٧ على أنه « يجب لرد الاعتبار أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات إذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات إذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدة في حالتى الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة » وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .

( طعن رقم ٩١٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ص ١٢٧٧ ) .

## المبحث الثانى رد الاعتبار القانونى

نصوص القانون — ماهيته — شروط رد الاعتبار القانونى —  
تطبيقات قضائية •

### نصوص القانون :

نظم قانون الاجراءات الجنائية أحكام رد الاعتبار القانونى فى  
المادتين ٥٥٠ ، ٥٥١ وهى كالآتى :

مادة ٥٥٠ (١) • يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خلال  
الآجال الآتية على المحكوم عليه بعقوبة فى جناية أو جنحة مما يحفظ عنه  
صحيفة بقلم السوابق •

(أولا ) بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة جنحة  
فى جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة  
أو تزوير أو الشروع فى هذه الجرائم وفى الجرائم المنصوص عليها فى  
المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون العقوبات متى مضى على  
تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة

(ثانيا ) بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة فى غير ما ذكر  
متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان  
الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى  
المدة فتكن اثنتى عشرة سنة •

مادة ٥٥١ — اذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام  
فلا يرد اعتباره اليه بحكم القانون الا اذا تحققت بالنسبة لكل منها

---

(١) معطلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ١٤/٦/١٩٥٥ •



شروط المنصوص عليها في المادة السابقة ، على أن يراعى في حساب المدد اسنادها الى أحدث الأحكام .

### ماهية رد الاعتبار القانوني :

رد الاعتبار القانوني هو الذي يحصل بحكم القانون بغير حاجة الى طلب من المحكوم عليه أو صدور حكم به ، فيكتسب حتما بدون وساطة القضاء بمجرد مرور زمن معين من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بالمدة الطويلة ، اذا لم يصدر أثناء المدة المذكورة حكم بعقاب جديد .  
ومرور هذه المدة الطويلة — دون أن يصدر خلالها عقوبة معينة — قرينة على حسن السلوك . وهو يتميز بذلك عن رد الاعتبار القضائي بأنه أبسط منه شرطا ، وأهم مظاهر هذا التبسيط أن حسن السلوك يستفاد بقوة القانون دون حاجة الى تحقيق يجرى في شأنه وتقييم لمدى جدارة المحكوم عليه برد اعتباره اليه . كما أنه يقع بحكم القانون ودون حاجة الى طلب من المحكوم عليه أو حكم .

وهذا النوع من رد الاعتبار يغني الكثيرين ممن يحرصون على اخفاء ماضيهم عن التعرض لكشف هذا الماضي اذا لجأوا للطريق القضائي وما يستلزمه من تحقيقات هي بذاتها كفيلة بكشف المستور من أمرهم (١) .

والقانون لا يفرق بين الأحكام في رد الاعتبار عنها قانونا ، فهو يقرره بالقياس الى كل حكم صادر بعقوبة جنائية أو جنحة ، كائنه ما تكون هذه الجنائية أو الجنحة ، وبغض النظر عن نوع العقوبة المحكوم بها ، على خلاف في شرط المدة فقط على النحو الذي سيرد فيما بعد .

---

(١) السعيد مصطفى السعيد . ص ٧٧٠ .

### شروط رد الاعتبار القانوني :

حددت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية شروط رد الاعتبار القانوني وهذه الشروط هي :

( أولا ) أن تكون العقوبة قد نفذت ، أو صدر عنها عفو ، أو سقطت بمضي المدة ، على ما تقدم في شأن رد الاعتبار القضائي (١) .

( ثانيا ) : أن تكون قد انقضت على تنفيذ العقوبة ، أو العفو عنها ، أو سقوطها بمضي المدة ، مدة من الزمن — وهي مدة التجربة — تختلف تبعا للعقوبة المحكوم بها والجريمة المحكوم فيها على التفصيل التالي :

( أ ) تكون المدة اثني عشر سنة بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنائية، أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة ، أو أخفاء أشياء مسروقة ، أو نصب ، أو خيانة أمانة ، أو تزوير ، أو شروع في هذه الجرائم ، أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ ( قتل الحيوانات عمدا أو سميها أو سم الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض أو الشروع في هذه الجرائم ٧ . والمادة ٣٥٦ ( ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٥٥ ليلا ) ، والمادة ٣٦٧ ( ائتلاف المزروعات ) والمادة ٣٦٨ ( ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا لسلح ٧ . من قانون العقوبات .

وتكون المدة كذلك اثني عشر سنة إذا كان الحكم صادرا بعقوبة جنحة أيا كانت ولكن اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كلنت عقوبته قد سقطت بالتقادم .

( ب ) تكون المدة ست سنوات في غير الحالات السابقة ، أي إذا كان محكوما عليه بعقوبة جنحة في غير الجنح السابقة ولم يعتبر المحكوم عليه عائدا وكانت عقوبته قد نفذت أو عفى عنها .

---

(١) راجع ص ٩٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

**ثالثاً :** ألا يكون قد صدر على المحكوم عليه في هذه الفترة حكم بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة في قلم السوابق ويعنى ذلك أن مجرد الاتهام الذى لم يعقبه حكم خلال المدة السابقة لا يكفى للحرمان من رد الاعتبار القانونى .

وستوضح فيما بعد الأحكام الجنائية الصادرة بالادانة والتي ترسل الى ادارة السوابق التابعة لمصلحة تحقيق الأدلة الجنائية في الفقرة التالية :

واذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام فلا يرد اعتباره بحكم القانون الا اذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط السابقة ، على أن يراعى في حساب المدة استنادها الى أحدث الأحكام ( م ٥٥١ اجراءات ) .

وقد استغنى المشرع عن شرط حسن السلوك اكتفاءً بإفقاء الآجال سالفة الذكر بغير أن يصدر فيها حكم بعقوبة على ما تقدم ، وهى أطول من الآجال المطلوبة لرد الاعتبار القضائى .

### **الأحكام الجنائية التى ترسل الى ادارة السوابق :**

حدد قرار وزير العدل الصادر فى ٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن حكم السوابق المعدل بالقرار الصادر فى ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ . الأحكام التى ترسل الى ادارة السوابق التابعة لمصلحة تحقيق الأدلة الجنائية وهى :

( أ ) الأحكام الصادرة فى الجنايات .

( ب ) الأحكام الصادرة فى الجنح بالحبس لمدة سنة فأكثر .

( ج ) الأحكام القاضية بأى عقوبة فى الجنح الآتية ولو كانت مع إيقاف التنفيذ :

١ — السرقات والشروع فيها واخفاء الأشياء المسروقة ( المواد ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ مكرر ، ٤٤ مكررة من قانون العقوبات ) •

٢ — النصب أو الشروع فيه وخيانة الأمانة وما في حكمها واخفاء الأشياء المتحصلة منها ( المواد من ٣٣٦ الى ٣٤٣ ، ٤٤ مكررة من قانون العقوبات ) •

٣ — الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود أو أى شىء آخر فى ذلك ( المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات ) •

٤ — القروير ( المواد من ٢٠٧ معدلة الى ٢٠٩ ومن ٢١٥ الى ٢٢٧ من قانون العقوبات ) •

٥ — هتك العرض ( الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات ) •

٦ — التحريض على الفسق والفجور ( القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة الدعارة ) والمواد ١٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ و ١٧٨ مكرر و ١٧٨ مكررا / ثالثا من قانون العقوبات و ٢٦٩ فقرة ثانية ) •

٧ — دخول المساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها ( المواد ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون العقوبات ) •

٨ — اتلاف المزروعات ( المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات ) •

٩ — قتل الحيوانات والاضرار بها ضرا كبيرا والشروع فيه ( المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات ) •

١٠ — الاتلاف ( المادتان ٣٦١ معدلة و ٣٦١ مكررة من قانون العقوبات ) •



- ١١ — الفعل الفاضح العلني ( المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ) .
- ١٢ — العود الى ارتكاب جريمة التعرض لللاثا بالطريق العام أو في مكان مطروق ( الفقرة الثانية من المادة ٣٠٦ مكررة / أ من قانون العقوبات ) .
- ١٣ — القتل الخطأ ( المادة ٢٣٨ معدلة من قانون العقوبات ) .
- ١٤ — التشرد أو الاشتباه المحكوم فيها بالمراقبة أو بالحبس والمراقبة معا ( المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ) .
- ١٥ — احراز السلاح ( القانون رقم ٣٩٤ لسنة المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ) .
- ١٦ — غش الأغذية والبضائع ( القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين رقمي ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ والجنح الماثلة طبقا للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ وطبقا للمادتين ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكييل والمعدل بالمرسومين الصادرين برقمي ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٧ لسنة ١٩٥٣ وبالقوانين أرقام ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ ، ٣٤٦ لسنة ١٩٥٣ و ٣٣ لسنة ١٩٦٣ المعدل ) .
- ١٧ — جرائم النقد المنطبقة على المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وبالمرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ وبالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٧ المعدل .

١٨ — الأحكام التي تصدرها المحاكم أو المجالس العسكرية ضد أفراد القوات المسلحة أو أفراد هيئة الشرطة في جريمة من الجرائم آنفة الذكر .

١٩ — الأحكام القاضية برد اعتبار المحكوم عليهم وفقا لأحكام المواد من ٥٣٦ الى ٥٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، والمواد من ١ الى ١٥ من القانون رقم ٢ لسنة ٦٩ الخاص برد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ، والمواد من ١ الى ٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ الخاص برد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية .

### تطبيقات قضائية

شروط رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية .

● تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات ( ب، ج، د، هـ ) ومن المادة السابقة التي تتناول الفقرة ( ج ) منها من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال . وتتناول الفقرة (و) منها المتشردين المشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وقد أجازة المادة ١٧ من قانون العقوبات عند استعمال الرأفة أن تبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الأخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقا للمادة ١٦ من قانون العقوبات . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة بعد أن انتهى الى أنه سبق الحكم

عليه في جرائم سرقات وشروع وأفه من المشتبه فيهم قد أخطأ في تطبيق القانون • غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتى عشر سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بظلم السوابق • ورقت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القضائي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يقرب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية • ولما كان للشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٣٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد دون أن يبين توارىخ الأحكام السابق صدورها على المطعون ضده في جرائم السرقة والشروع فيها والاشتباه ودون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد الاعتبار المطعون ضده لما ينقض فانه يكون أيضا مشوبا بقصور يعيبه مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحتالة •

( طعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٥/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٢٣ ) •

● لا يجوز رد الاعتبار بحكم القانون طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية الا بمضى اثنتى عشرة سنة محسوبة من تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المادة •

( طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ٣١٢ طعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١١٤٤ ) •



**اسناد المدة الى احدث الاحكام وفقا للمادة ٥٥١ اجراءات في حالة تعدد العقوبات .**

ان المادة ٢٦/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ تقضى بمعاقبة من يحوز أو يحرز سلاحا ناريا ايا كان نوعه بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الجانى من الاشخاص المذكورين بالفقرة (ب) من المادة السابقة بأن سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية بصرف النظر عن نوع الجريمة التى صدرت فيها هذه العقوبة ، إلا اذا كان قد رد اعتباره عنها بحكم قضائى ، أو بحكم القانون بانقضاء اثنى عشرة سنة من تاريخ انتهاء وتنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، واذا تعددت العقوبات المحكوم بها اسندت المدة الى احدث الأحكام وفقا للمادة ٥٥١ من القانون المذكور والذي لم ينسخه قانون الأسلحة والذخائر في شأن الآثار المترتبة على رد الاعتبار بنوعية القانون والقضائى .

( طعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ص ١١٤٤ ) .

**مدة رد الاعتبار القانونى الى المحكوم عليهم بعقوبة جنحة — غير ما ذكر بالبند « أولا » من المادة ٥٥٠ ح — هي ١٢ سنة .**

يجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة ، في غير ما ذكر في البند « أولا » من المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، أن يمضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنى عشر سنة . فاذا كان الثابت أن عقوبة الغرامة المقضى بها على طالب رد الاعتبار لم ينفذ بها عليه الا في حدود القدر الذى يجوز فيه التنفيذ بطريق الاكراه البدنى ، وهو



ما لا يجاوز ثلاثة أشهر عملاً بنص المادة ٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تبرأ ذمته الا باعتبار عشرة قروش عن كل يوم طبقاً لحكم المادة ٥١٨ من القانون المذكور ، وكان باقى مبلغ الغرامة المحكوم به والذي تبرأ منه ذمة المحكوم عليه قد سقطت بمضى المدة المسقطه للعقوبة في الجنب وهي خمس سنين اعتباراً من تاريخ آخر اجراء من اجراءات التنفيذ التي اتخذت في مواجهته عملاً بحكم المادتين ٥٢٨ ، ٥٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكانت المدة اللازم توافرها لرد اعتبار المحكوم عليه بحكم القانون لم تكن قد انقضت عملاً بحكم البند « ثانياً » من المادة ٥٥٠ سالفه البيان ، فان ما انتهى اليه الحكم من أن اعتبار المطالب قد رد اليه بحكم القانون لمضى أكثر من ست سنوات على نهاية تنفيذ العقوبة يجافى التطبيق السليم للقانون .

( طعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٦١ م ١٢ ص ٦٤١ ، طعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨١ م ٣٢ ص ٧١ ) .

**وجوب التحقق من انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ اجراءات .**

تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة وتزوير أو الشروع في هذه الجرائم متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنسية أو جنحة مما تحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، مما يوجب التحقق من انقضاء الأجل المنصوص عليه في تلك المادة على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر .

( طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ س ١٧  
نص ١٥٩ ، طعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ س ٣٢  
نص ٧١ ) .

**المدة المحددة لرد الاعتبار بحكم القانون لا تنقطع إلا بصور حكم  
لاحق لا بمجرد الاتهام .**

● تضمنت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة  
بالقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٥٥ رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه  
بعقوبة الجنحة متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات  
دون أن يصدر عنه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة جنائية أو جنحة  
مما يحفظ عنه صحيفه بقلم السوابق . ورنبت المادة ٥٥٢ من القانون  
المسار إليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة  
للمستقبل وزوال ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من  
الحقوق وسائر آثاره الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون  
الأسلحة والدخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى  
الاعتداد بالسابقة وعم سبقوا . ولكن الحكم المطعون فيه وإن  
أورد في مدوناته ما ثبت من الاطلاع على مذكره الإفراج عن المظنون  
ضده الأول تحت شرط يوم ٤ مايو سنة ١٩٦٤ ، إلا أنه أفصح وصرح بصدد اصرار  
الطرف المتعدد من الجريمة المسندة إليه عما تقضى به المادة ٥٣٨ من قانون  
الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان قد أفرج عن المحكوم عليه تحت شرط  
فلا يتبدىء المدة إلا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة . وبعد أن  
أورد نص المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية خلص إلى القول  
« وغنى عن البيان أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار  
لا تسقط إلا بصور حكم لاحق لا بمجرد الاتهام تأسيسا على ما تقدم  
يكون قد زال أثر الحكم الصادر ضد المتهم الأول ( المظنون ضده  
الأول ) وزد اعتباره إليه بحكم القانون » . وما أورده الحكم في محله  
ويتفق وصحيح القانون بما دل عليه سنده — في أطراح الظرف المشدد —  
وهو مضى ست سنوات على التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة قبل صدور  
الحكم المطعن فيه . وبذلك لا يعدو أن يكون مرد طعن النيابة إلا مجرد

شبهة قامت لديها من استعراض الحكم لما تضمنته الأوراق عن الانحراج تحت شرط — وهو ما لم يتساند اليه الحكم في قضائه — وراعتها نظرا غير سعيد مؤداه احتسابه المدة المقررة لرد الاعتبار من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة حتى تاريخ الواقعة موضوع المحاكمة ، مع أن مقتضى التطبيق الصحيح للقانون هو اسناد نهاية هذه المدة الى تاريخ احكم على ما سلف ايراده .

( طعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ من ٢٣ ص ٨٧٣ ) .

● لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة او العفو عنها او سقوطها بمضى المدة اثنتى عشرة سنة دون أن يصدر خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة سوابق ، ورقت المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية على رد الاعتبار محو الحكم النقاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعديم الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الاسلحة والذخائر نصا يتنافى مع هذه القاعدة انعماء يودى الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها ، ولما كان مفاد المادة ٥٥٠ سالفه الذكر أن المدة المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لا تنقطع الا بصدور حكم لاحق لا بمجرد الاتهام ، وكان الثابت من الأوراق ان الطاعن نفذ العقوبة المحكوم بها عليه في الجنائية ٠٠٠٠٠٠ وقد انتهى تنفيذها في ١٩٦٠/٣/٣٠ ثم صدر الحكم عليه في الدعوى الحالية بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٣ ولم يثبت صدور حكم عليه بعقوبة عن جريمة مما يحفظ عنه صحيفة الحالة الجنائية في الفترة ما بين التاريخين وهي تريد على اثنتى عشرة سنة ميلادية ، ومن ثم فان الطاعن يكون قد رد اليه اعتباره بقوة القانون ويكون الحكم المطعون فيه ، اذ اقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة للطاعن قد خطأ في تطبيق القانون .



( طعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١/٣/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٣١٥ )

**المادة ٥٥٠ إجراءات لم تفرق عند تحديد المدة اللازمة لزوال أثر الحكم بين العقوبة الأصلية وغير الأصلية • مثال عقوبة المراقبة •**

ان كشف القانون بما قرره في الفقرة الأولى من المادة ٥٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية عن قاعدة عامة تسرى على نوعي رد الاعتبار — القضائي والقانوني — مفادها أن وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس من العقوبات التي لا تبدأ المدة اللازمة لرد الاعتبار بالنسبة لها الا بعد انتهاء مدتها ، ومن ثم فهو قد استغنى بعد أن أوردها في صدد أحكام رد الاعتبار بحكم القضاء عن العود الى ترديدها عند بيان أحكام رد الاعتبار بحكم القانون ، ولما كان ما قال به الحكم المطعون فيه من أن المدة المنصوص عليها في المادة ٥٥٠ من القانون المذكور لزوال أثر الحكم انما تبدأ من تنفيذ العقوبة الأصلية هو تخصيص لا يحمله نص هذه المادة التي لم تفرق بين عقوبة أصلية وغير أصلية ، فانه بما انتهى اليه من عدم توافر الظرف المشدد في جريمتي احراز السلاح والذخيرة المنسوبين الى المطعون ضده تأسيسا على أن المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون قد انقضت بالنسبة الى العقوبة الأصلية دون أن يعنى الحكم ببحث عقوبة المراقبة المقضى بها وما تم بشأن تنفيذها ، يكون قد أخطأ في تأويل القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة •

( طعن رقم ١٦١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٦٧ س ١٨ )

٤٦٢ )



### المبحث الثالث

#### آثار رد الاعتبار

نصوص القانون — الآثار الجنائية — الآثار المدنية — تطبيقات قضائية .

#### نصوص القانون :

نص قانون الاجراءات الجنائية على آثار رد الاعتبار في المادتين ٥٥٢ ، ٥٥٣ وهذه الآثار تترتب على رد الاعتبار بنوعيه القضائي والقانوني .

المادة ٥٥٢ — يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

المادة ٥٥٣ — لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالادانة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات .

#### الآثار الجنائية :

رد الاعتبار سواء أكان قضائيا أو كان بحكم القانون يترتب عليه محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وعموما سائر الآثار الجنائية ( م ٥٥٢ اجراءات ) ، أي يعتبر المحكوم عليه — بدءا من تاريخ حصوله على رد اعتباره — في مركز شخص لم يجرم ولم يدين ولم يحكم عليه بعقوبة ما . فتسقط عنه جميع العقوبات التبعية والتكميلية ، بالإضافة الى الالتزام بتنفيذ العقوبة الأصلية الذي يفترضه ابتداء رد الاعتبار . ويترتب على زوال الحكم بالادانة بالنسبة للمستقبل أنه اذا ارتكب المحكوم عليه جريمة تالية فلا يعتبر عائدا .

أما ما أنتجه الحكم من آثار في الماضي — أى قبل رد الاعتبار — فيظل قائما وباقيا ، فإذا كان المحكوم عليه قد ارتكب قبل رد اعتباره جريمة واعتبر بالنظر الى حكم الادانة عائدا أو كان قد عزل من وظيفة عامة فكل ذلك يظل صحيحا على الرغم من زوال حكم الادانة برد الاعتبار .

### الآثار المدنية :

لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق الى تترتب لهم من الحكم بالادانة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات ( م ٥٥٣ اجراءات ) . فهو لا يحرم المضرورين من الجريمة حقوقهم في الحصول على التعويضات ، ذلك أن رد الاعتبار نظام جنائي فلا مساس له بالآثار غير الجنائية للجريمة . فجميع الحقوق التي تترتب للغير من الحكم بالادانة لا تسقط برد الاعتبار وانما وفقا للقواعد المقررة في القانون المدني .

ونظرا لأن عقوبة الغرامة تتحول الى دين في ذمة المحكوم عليه ، فإن رد الاعتبار لا يعفى المحكوم عليه من جزء الغرامة الذي لم يستطع الوفاء به (١) .

### تطبيقات قضائية

#### آثار رد الاعتبار :

● رتبت المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

( طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ من ٢٣ من ٨٧٣  
طعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١١ من ٢٤ من ٣٦٥ ،  
طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٣ من ٢٤ من ٨٧٩ ) .

**رد الاعتبار بقوة القانون وفقا للمادة ٥٥٢ اجراءات . اثر ذلك في  
توفر الظرف المشدد في جريمة لحراز سلاح نارى .**

● اذا كان الحكم لم يتعرض الى ما تمسك به المتهم بلحراز سلاح  
نارى وذخائر بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه في  
جريمة من جرائم الاعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التي  
جعلها الشارع حدا لرد الاعتبار بقوة القانون ، وهو دفاع — ان  
صح — فان الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يمحق  
بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملا بنص المادة ٥٥٢ من  
قانون الاجراءات الجنائية التي لم يورد الشارع في قانون الأسلحة  
والذخائر استثناء لها ، فاذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فان ادانة  
المتهم على اعتبار توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة له  
يكون قضاء صادرا بغير تمحيص سببه .

( طعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ من ٩ من ٨١٣  
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢ من ٥٧٠ ) .

● المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع  
كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ،  
ولما كان الثابت من الاطلاع على صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بالمفردات  
المضمومة — والتي كلفت تحت بصر المحكمة — أن المطعون ضده سبق  
الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها كما  
حكم عليه في قضية الجنحة رقم ١١٢٦ لسنة ١٩٦٠ ابشواى بالحبس  
شهرًا مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة لاشتباه  
فان المطعون ضده يدخل في عموم نص الفقرتين ج ، و من المادة السابقة  
من قانون الأسلحة والذخائر ويتوافر بالنسبة له الظرف المشدد  
النصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور

ما دامت الأحكام الصادرة ضده قائمة لم يلحقها رد اعتبار بحكم القانون، ولما كانت المحكمة قد أغفلت الأثر المترتب على سبق الحكم على المطعون ضده بالأحكام الواردة بصحيفة سوابقه الجنائية، فإن الحكم يكون منطوياً على خطأ في تطبيق القانون، غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق، ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافى مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثة من قانون الأسلحة والذخائر، وكانت الأوراق قد خلت مما يعين على التحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار المطعون ضده لما ينقض، فانه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة.

( طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢٣ ص ٢٤  
ص ٨٧٩ ) .

**سبق الحكم على المتهم باحراز السلاح بعقوبة جنائية لم يرد اعتباره عنها  
قانوناً وفقاً للمادة ٥٥٠ اجراءات . ظرف مشدد .**

إذا كان الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه سبق الحكم عليه بالسجن في جنائية، وأنه ارتكب جنائية احراز سلاح ناري قبل انقضاء المدة المقررة لرد اعتباره بحكم القانون عن السابقة المذكورة، بمرور اثنتي عشرة سنة من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو



العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فان الحكم المطعون فيه اذ استبعد الظرف المشدد تأسيسا على رد الاعتبار القانوني عن السابقة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

( طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٨ س ٢٢ ص ٢٢٥ ) .

**مناظر رد الاعتبار عملا بالمادتين ٥٥٠ ، ٥٥٢ اجراءات وأثره .**  
**قانون الأسلحة لم يورد نص يؤدي الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها .**

● لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في جريمة غير ما ذكر في الفقرة أولا من المادة متى كان قد مضى على العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت لعقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنى عشرة سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جناية أو جنحة مما يحفظ عنه بصحيقته بقلم السوابق ، ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل ، وروال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارح لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتتافى مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي أتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثالثا من قانون الأسلحة والذخائر . لما كان ذلك وكان الأصل في احتساب الأجل المتقدم

هو من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة واسناد نهايته الى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة ولا عبرة في هذا الصدد بتاريخ صدور الحكم القاضي بالعقوبة في السابقة على نحو ما ذهب الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، فانه كان على المحكمة أن تمحص مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار القانوني من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة . أما وهي لم تفعل واحتسبت هذه المدة من تاريخ صدور الحكم بالعقوبة فان حكمها يكون معيبا بالقصور ومنطويا على خطأ في تطبيق القانون . بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم وكانت الأوراق قد خلّت مما يعين على التحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( طعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٥ س ٣٢ ص ٧١ ) .

**رد الاعتبار يمحو حكم الادانة بالنسبة للمستقبل . ولكن لا يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها .**

● الحكم برد الاعتبار وان ترتب عليه عملا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب ليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، الا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها ، لأن ما حدث بالفعل قد أضحي من المواقف والواقف لا يمحي . على أنه وان أمكن أن تزول آثاره فعلا أو قانونا فلن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه ، والأمر في ذلك — وبالنظر الى قانون المحاماة — تقديري يرجع فيه الى الهيئة التي تفصل في طلبات القيد ولما كان رد الاعتبار — بناء على ما سبق — لا يكسب الطاعن حقا خالصا في القيد بجدول المحاماة لأن قانون المحاماة لم يدع كما غطت بعض القوانين الى اغفال هذا النظر ، بل يستوجب القانون فيمن يقيّد اسمه بالجدول أن يكون حسن السمعة حائزا بوجه عام على ما يؤهله

للاحترام الواجب للمهنة — وهي مهنة ذات طابع خاص — ولا يلزم لتخلف هذا الشرط أن تثبت عدم الأهلية بحكم ، فإن اللجنة اذا رفضت قيد الطاعن استنادا الى ما تبينته من ماضيه تكون قد استعملت سلطاتها في التقدير الذي تقرها عليه هذه المحكمة .

( طعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢٣ س ١٢ ص ٩ ) .

● لئن كان الحكم برد الاعتبار يترتب عليه عملا بنص المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، الا أنه لا يمكن أن يترتب عليه محو الجريمة في ذاتها وأن ما حدث بالفعل أضحى من الواقع ، والواقع لا يمحي ، ولئن أمكن أن تزول آثاره فعلا أو قانونا ، فإن معانيه ودلالاته قد تبقى لتنبئ عنه ، والأمر في ذلك بالنظر الى قانون المحاماة تقديري يرجع فيه الى الهيئة التي تفصل في طلبات القيد متى كان تقديرها سائغا .

( طعن رقم ٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٩٩٩ ) .





## الفصل الثاني

### رد الاعتبار التجارى

ماهية رد الاعتبار التجارى — نصوص القانون — ضرورة صدور حكم قضائى برد الاعتبار التجارى — حالات امتناع رد الاعتبار — رد الاعتبار الوجوبى — رد الاعتبار الجوازى — اجراءات رد الاعتبار — المعارضة فى رد الاعتبار — الحكم فى طلب رد الاعتبار .

### ماهية رد الاعتبار التجارى :

قرر المشرع فى المادتين ٣٢٩ ، ٣٣٤ من قانون العقوبات توقيع عقوبة جنائية على الافلاس بالتدليس والافلاس بالتقصير (١) وقد رتب المشرع على مجرد شهر الافلاس — حتى ولو لم يقتصرن بالتقصير أو التدليس — أى ولو كان افلاسا بسيطا سقوط بعض الحقوق السياسية والمدنية ، ولم يحدد القانون التجارى الحقوق السياسية والمدنية التى تسقط عن المفلس ، وانما تضمنت ذلك قوانين ولوائح متفرقة تنقضى بحرمان المفلس من بعض الحقوق ، كحرمانه من حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الشعب أو للهيئات النيابية المحلية ، والغرف التجارية ، وحرمانه من الحق فى عضوية مجالس ادارة

---

(١) عقوبة الافلاس بالتدليس السجن من ثلاث سسنوات الى خمس ( م ٣٢٩ عقوبات ) وعقوبة الافلاس بالتقصير الحبس مدة لا تتجاوز سنتين ( م ٣٣٤ عقوبات ) .

شركات المساهمة ، ومن الحق في أن يعين وصيا أو قيما (١) كما يحرم  
المفلس من حق قيد اسمه في سجل المستوردين والمصدرين وسماسرة  
البورصة ، وبكذلك يحرم من مزاولة مهنة الخبراء المثمنين واستغلال  
صالات المزاد (٢) .

وإذا حكم على المفلس بعقوبة جنائية الافلاس — وهي السجن من  
ثلاث سنوات الى خمس — ( م ٣٢٩ عقوبات ) ، يترتب على ذلك حرمانه  
من الحقوق والمزايا المبينة في المادة ٢٥ عقوبات ، لأن كل حكم بعقوبة  
جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من هذه الحقوق وتلك  
المزايا ، كالقبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو  
ملتزم ، والتحلي بالرتب والنياشين ، والشهادة لملم المحاكم أثناء تنفيذ  
مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال .

ولما كان الحكم باشهار الافلاس يترتب عليه تشويه سمعة المدين  
وحرمانه من بعض الحقوق السياسية والمدنية كما سبق القول ،  
فلهذا أراد المشرع أن يتيح للمدين الفرصة لاعادة حقوقه اليه وزوال  
الآثار التي تترتب على الحكم باشهار افلامه ويكون ذلك برد اعتباره  
التجاري اليه . وهو يختلف عن رد الاعتبار للجنائي الذي وردت  
أحكامه في المولد من ٥٣٦ الى ٥٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية والذي  
كلن موضوع البحث في الفصل الأول من هذا القسم من الكتاب .

وقد نصت المادة ٥٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه في  
حالة الحكم في جريمة تفالس يجب على طالب رد الاعتبار الجنائي  
أن يثبت حصوله على حكم برد اعتباره التجاري اليه ، ولما كانت  
المادة ٤٦٧ تجاري لا تجيز رد الاعتبار التجاري للمفلس بالتدليس ،

---

(١) المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن أحكام الولاية على  
المفل .

(٢) القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .

فيمتنع بذلك رد الاعتبار الجنائي اليه (١) .

### نصوص القانون :

نظم القانون التجارى شروط واجراءات رد الاعتبار التجارى وذلك فى المواد من ٤٠٨ الى ٤١٩ وهى كالآتى :

مادة ٤٠٨ — يجوز للمفلس الذى وفى جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت أصلا أو فوائد أو مصاريف أن يتحصل على إعادة اعتباره اليه واذا كان شريكا فى بيت تجارة أفلس فلا يجوز أن يتحصل على إعادة اعتباره اليه الا بعد اثباته أن جميع ديون الشركة صار ايفاؤها بالتمسك من أصل وفوائد ومصاريف ولو سبق حصول صلح خاص به بينه وبين المدينين .

مادة ٤٠٩ — كل عريضة بطلب إعادة الاعتبار تقدم الى محكمة الاستئناف وعلى الطالب أو يرفقها بسندات المخالصة وغيرها من الأوراق المؤيدة لطلبه .

مادة ٤١٠ — وترسل نسخة من العريضة والأوراق المرفقة بها من وكيل الحضره الخديوية الى رئيس المحكمة الابتدائية التى حكمت بإفلاس .

مادة ٤١١ — وعلى وكيل الحضره الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية أن يستعملها عن كل ما يمكن العلم به مما يدل على صحة الوقائع التى أبقاها من طلب إعادة الاعتبار اليه .

مادة ٤١٢ — تلصق صورة العريضة المذكورة بمدة شهرين في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وفي جميع الأماكن المبيّنة في لائحة إجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد .

مادة ٤١٣ — ويجوز لكل مدّين لم يدفع اليه مطلوبه بالتصام من أصل وفوائد ومصاريف ولدى خصم ذي شأن ان يعارض في إعادة الاعتبار للمفلس بان يقدم عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ويرفقها بالأوراق المؤيدة لمعارضته وانما لا يجوز في أي حال من الأحوال للمدّين المعارض ان يكون خصما في المرافعة التي تحصل في إعادة الاعتبار .

مادة ٤١٤ — يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية الى محكمة الاستئناف بعد انقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت ويصحّح ذلك برأيه فيه .

مادة ٤١٥ — وتصدر محكمة الاستئناف بناء على طلب وكيل الحضرة الخديوية حكما بقبول أو رفض طلب إعادة الاعتبار ويكون مبينا فيه أسبابه فاذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية الا بعد مضي سنة .

مادة ٤١٦ — يرسل الحكم بإعادة الاعتبار الى المحكمة الابتدائية وهي تتلوه في الجلسة علانية وتأمّر بتسجيل صورته في دفاترها وفضلا عن ذلك يلصق الحكم المذكور في اللوحة المعدة للصلق الاعلانات القضائية في المحكمة .

مادة ٤١٧ — لا يعاد الاعتبار أصلا لمن تقالس بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة أو نصب أو خيانة الا لمن باع عقارا ليس له أو مرهونا مع اخفاء رهنه ولا لمن لم يقدم حسابه ويوفى المتأخر عليه وليا كان أو وصيا أو مأمورا بإدارة أموال أو غيرهم ممن يكون



ملزوما بوفاء حساب مأموريته ويجوز أن يعاد الاعتبار للمفلس المقصر الذي استوفى العقاب المحكوم عليه به .

مادة ٤١٨ — يجوز إعادة الاعتبار الى المفلس بعد موته .

مادة ٤١٩ — يجوز إعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية في الحالتين الآتيتين :

( أولا ) اذا وفي المفلس ولو بمال غيره قبل مضي المواعيد المقررة بتحقيق الديون وتأبيدها المطلوب منه بالتصاميم من أصل وفوائد ومصاريف بشرط ألا يكون هذا الغير حل بجميع ما وفاه أو بيعه محل المداينين الذين وفاهم بل يكون متبرعا للمفلس بجميع ما أداه من ماله .

( ثانيا ) اذا كانت المبالغ المتحصلة بسمى وكلاء المداينين كفت لوفاء ديون المداينين بالتصاميم .

**ضرورة صدور حكم قضائي برد الاعتبار التجاري :**

ليس هناك رد اعتبار تجاري بقوة القانون — كما هو الشأن في رد الاعتبار الجنائي — وإنما يجب صدور حكم قضائي برد الاعتبار التجاري ، ولا يسترد المفلس اعتباره بحكم القانون بمضي مدة معينة من تاريخ شهر افلاسه (١) . ويشترط القانون لبرد الاعتبار أن يؤدي المدين المفلس جميع الديون التي كانت مستحقة عليه قبل شهر الافلاس سواء أكانت عادية أو مضمونة بتأمين شخصي أو عيني مع الفوائد والمصاريف حتى لو انتهى الافلاس بالصلح وهناك حالات يمتنع فيها رد الاعتبار — حتى ولو أدى المفلس جميع ديونه — ، وحالات يكون فيها رد الاعتبار وجوبيا ، وحالات أخرى يكون فيها رد الاعتبار جوازيا .

---

(١) باستثناء ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية من أن المفلس يسترد بحكم القانون حق الانتخاب وعضوية مجلس الأمة بمضي خمس سنوات على شهر الافلاس .

### حالات امتناع رد الاعتبار :

يتمتع رد الاعتبار التجاري في الحالات التي نصت عليها المادة ٢١٧ من تجاري ، وهي انفلاس بالتدليس ، ومن حكم عليه بسبب سرقة او نصب او خيانه امانه ، ومن باع عمار ليس له او مرهونا مع احماء ربه . ومن لم يقدم حسابه ويؤي المنخر عليه ولما كان او وصيا او سمورا باداره اموال غيرهم ممن يخون منزما بوفاء حسب مضمونه . لان مثل هؤلاء الاشخاص ليسوا جديرين بان يرتى لصالحهم ولا حفيين بالاهتمام بامرهم ، لان من اخترف فعلا من الاعمال المدخلة فقد ارتكب عارا نفسية ويهيئه مادام حيا . بحيث لا يعد اهلا لان يخون من التجار الا لا يد لمن يخترف بهذه الحرمة لمن ينفذ الصدق وسعاده والاخلاص في الاعمال مناره . وادا قيل ان حرمان هؤلاء الاشخاص من اعاده اعتبارهم ليسهم يصر بدانسيهم لاهم لا يسعون الى الوفاء بما عليهم ، بل يجنودون في احماء ما يحتسبونه بعد الافلاس خيلا يتمكن الدائنون من احده او حجزه ، فيرد على ذلك بان انفاء شرهم ودرء عذرهم اهم من ذلك ، ان لا يجوز اعاده اعتبارهم اليهم نعم في الغالب شرهم واهموا . بين آخرين في اشراكهم ولذلك اختار المشرع لطف للضريين .

### رد الاعتبار للوجوب :

اذا كثر المفلس قد وفي جميع المبالغ المطلوبة منه بالاضافة الى الفوائد والمصاريف وطلب رد اعتباره التجاري اليه واتباع الاجراءات القانونية ، فيجب على المحكمة اجابته الى طلبه دون ان يكون له في ذلك سلطة تقديرية .

والمقصود ان يوفي المفلس بالديون التي كانت مستحقة عليه قبل شهر الافلاس ، سواء كانت عادية ام مضمونة بتأمين شخصي او عيني . حتى ولو انتهى الافلاس بصلح بين المفلس ودائنيه على ان يتنازلوا عن جزء من ديونهم . وعلى ذلك لا يقوم مقام الوفاء بالديون ولا يكفي لرد الاعتبار لبراء الدائن للمفلس او تجديد الدين (١) .

وإذا تنازل الدائنين عن جزء من الدين في الصلح مع المفلس ،  
فيتمتع على الأخير الوفاء بهذا الجزء المتنازل عنه لأنه يظل متعلقا بذمته  
بوصفه ديناً طبيعياً (١) .

وإذا كان المفلس شريكاً متضامناً في شركة أشخاص حكم بشهر  
إفلاسها يمتنع لرد اعتباره للوفاء بجميع ديون الشركة ولا يكفي أن  
يوفي المفلس نصيبه من الدين ولو وقع الصلح بينه وبين الدائنين ،  
أفراد فيما يتعلق بنصيبه في ديون الشركة ( م ٤٠٨ تجارى ) .

### رد الاعتبار الجوازى :

هناك حالات يكون فيها رد الاعتبار التجارى جوازى للمحكمة ،  
فلها أن تحكم به أو ترفضه ولها في ذلك السلطة التقديرية رغم  
توافر شرط وفاء المفلس بما عليه من ديون . والحالات الجوازية لرد  
الاعتبار هي :

١ - إذا كان المفلس قد أفلس بالتقصير ، ونفذت عليه العقوبة  
المحكوم بها عليه ( الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ تجارى ) .

٢ - إذا توفي المفلس وطالب ورثته برد اعتباره بعد وفاته ( م ١٨  
تجارى ) وقد أصاب المشرع في ذلك إذ ربما يريد ورثة المفلس  
أن يجعلوا له ذكراً حميداً وسيرة حسنة بأن يوفوا بما عليه ،  
فلا يضيع أجر سعيهم ولا تذهب ثمرة كدهم واجتهادهم هباءاً  
منثوراً .

٣ - إذا طالب المفلس برد اعتباره أثناء سير إجراءات التقليلة  
وتمكن من الوفاء بجميع ديونه أثناء هذه الإجراءات ،  
والأصل أنه لا يجوز للمفلس طلب رد اعتباره إلا بعد قفل

---

(١) محسن شفيق الوسيط في القانون التجارى ص ١٩٩ .

التقليسة ، ولكن المادة ٤١٩ تجارى أجازت رد الاعتبار التجارى أثناء سير اجراءات التقليسة نظرا لطول هذه الاجراءات ، اذا كان قد وفى بديونه من أمواله أو من مال غيره قبل مضى المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها .

وقد يوفى المفلس بالديون والفوائد والمصاريف من ماله هو كان يؤول اليه مال بالميراث أو الوصية أو الهبة (١) . وقد يفى من مال غيره ، كأن يتبرع له شخص بمبالغ للوفاء بما عليه من ديون ، بشرط ألا يكون الغير قد حل بجميع أو ببعض ما وفاه محل الدائنين والا انتفت الحكمة من الوفاء (٢) .

واذا رفضت المحكمة طلب رد الاعتبار فللمفلس أن يقدم طلب آخر بعد قفل التقليسة باتباع الاجراءات العادية . ويلاحظ أن الاختصاص بنظر طلب رد الاعتبار فى هذه الصورة من صور رد الاعتبار الجوازى يكون للمحكمة التى أصدرت حكم شهر الافلاس ، مع أن المشرع جعل الاختصاص بنظر طلب رد الاعتبار التجارى الى محكمة الاستئناف (٣) .

### اجراءات رد الاعتبار :

تخلص اجراءات رد الاعتبار التجارى فى أن المفلس — أو ورثته — يتقدم بطلب رد الاعتبار الى محكمة الاستئناف التى يقع بدائرتها محل المفلس ، ويقدم الطلب بعريضة ترفق بها المخالصات وغيرها من المستندات التى تثبت وفاء الديون والمؤيدة للطلب ( م ٤٠٩ تجارى ) .

---

(١) كذلك قد يجد السنديك بعد جمع أصول التقليسة أموالا كافية للوفاء بديون المفلس وبذلك يكون الوفاء بديونه من أمواله ( ثروت عبد الرحيم هامش ص ١٣٣٨ ) .

(٢) الدكتور مصطفى كمال طه . أصول الافلاس طبعة ١٩٥٧ . رقم ٧١ .  
الدكتور على البارودى . القانون التجارى طبعة ١٩٦١ رقم ٥٠٧ ص ٧١٣ .  
(٣) ثروت عبد الرحيم . ص ١٣٣٨ .



ويراعى أنه في حالة طلب رد الاعتبار أثناء سير اجراءات التقليلة  
يقدم الطلب للمحكمة التي شهرت الافلاس كما سبق القول .

وترسل محكمة الاستئناف التي يقدم لها رد الاعتبار نسخة من  
العريضة والأوراق المرفقة بها الى النيابة العامة ، ونسخة أخرى  
الى المحكمة الابتدائية التي قضت بشهر الافلاس ، وذلك حتى تقوم  
النيابة العامة ومحكمة الافلاس بفحص الطلب واجراء التحريات  
اللازمة والتحقق من صحة الوقائع المذكورة فيه ( المادتان ٤١٠ ، ٤١١  
تجارى ) .

وتلصق صورة من العريضة لمدة شهرين في اللوحة المعدة  
للإعلانات القضائية وفي جميع الأماكن الأخرى المينة في لائحة  
إجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد ( م ٤١٢ تجارى )  
ليعلم بها كل ذى شأن ويتمكن الدائنون من المعارضة في الطلب اذا لم يكن  
أحدهم قد استوفى دينه .

#### المعارضة في رد الاعتبار :

يجوز لكل دائن لم يدفع اليه مطلوبه بالتسام من أصل وفوائد  
ومصاريف ولكل خصم آخر ذى شأن أن يعارض في إعادة رد الاعتبار  
للمفلس ، بأن يقدم عريضة بذلك لا الى محكمة الاستئناف مباشرة بل الى  
المحكمة التي قضت بشهر الافلاس . مع ارفاق هذه العريضة بالأوراق  
المؤيدة لها ( م ٤١٣ تجارى ) ، وذلك خلال شهرين من وقت لصق  
صورة العريضة ونشر ملخصه .

ويقتصر دور المحكمة التي قدم اليها المعارضة على استدعاء  
المعارض في غرفة المشورة لسماع أقواله بحضور المفلس (١) ، وانما

لا يجوز في أى حال من الأحوال للدائن المعارض أن يكن خصما في المرافعة  
التي تحصل في إعادة الاعتبار ( م ١٣ تجارى ) •

ثم يرسل رئيس المحكمة الابتدائية أوراق نظر المعارضة وغيرها من  
المعلومات اللازمة الى محكمة الاستئناف مصحوبة برأيه في طلب رد  
الاعتبار • وكذلك تقوم النيابة العامة بإرسال نتيجة تحرياتها وما لديها  
من معلومات عن طلب رد الاعتبار ورأيها فيه الى محكمة الاستئناف  
بعد انقضاء مدة الشهرين على لصق ونشر العريضة ( م ١٤  
تجارى ) •

### الحكم في طلب رد الاعتبار :

تصبح محكمة الاستئناف بناء على طلب النيابة العامة حكمها  
بقبول طلب رد الاعتبار أو رفضه مع ذكر الأسباب التي أقامت عليها  
هذا الحكم : وإذا حكمت برفض الطلب فلا يجوز تقديمه مرة أخرى  
الا بعد مضي سنة ( م ١٥ تجارى ) أما إذا حكمت بقبوله فيرسل  
حكمها برد الاعتبار الى المحكمة الابتدائية التي قضت بشهر الإفلاس  
لتقوم بتلاوته في جلسة علنية ثم تأمر بتسجيله في دفاترها ولصقه في  
اللوحة المعدة للإعلانات القضائية بالمحكمة ( م ١٦ تجارى ) • وعلى  
قلم كتاب المحكمة وفقا للمادة السابقة من قانون السجل التجارى  
رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٦ إرسال صورة حكم إعادة الاعتبار الى مكتب السجل  
التجارى المختص للتأشير بمقتضاه في السجل •

### آثار رد الاعتبار التجارى :

إذا حكم برد الاعتبار التجارى للمدين المفلس استرد هذا المدين  
كافة حقوقه السياسية والمدنية التي سُقطت عنه بحكم الإفلاس وذلك من  
تاريخ الحكم برد الاعتبار أى بالنسبة للمستقبل وبزيل آثاره •

ويستطيع المدين الحصول على رد الاعتبار الجائى إذا كان رد  
الاعتبار التجارى خاص بالتفالس بالتقصير لأن المتفالس بالتفليس لا يجوز

رد الاعتبار التجارى عنه كما سبق الاشارة وبالتالى لا يجوز  
رد الاعتبار الجنائى عن المفلس بالتدليس ، وذلك لأن المشرع فى المادة  
٥٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية علق طلب رد الاعتبار الجنائى  
فى جريمة تقالس على ضرورة الحصول على حكم برد الاعتبار التجارى  
للمفلس . واذا ما استحال على المفلس بالتدليس الحصول على رد  
الاعتبار التجارى طبقا للمادة ١٧٤ تجارى ، فانه يستحال عليه الحصول  
على رد اعتبار جنائى عن هذه الجريمة .





## الفصل الثالث

### رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية

تقديم :

صدر قانون الأحكام العسكرية بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ (١) المعدل بالقوانين ٥ ، ٨٢ لسنة ١٩٦٨ (٢) ، ٧٢ لسنة ١٩٧٥ (٣) ، ١ ، لسنة ١٩٨٣ (٤) . وقد تضمن هذا القانون انشاء محاكم عسكرية تختص بالقضاء في الجرائم العسكرية وجرائم القانون العام على النصوص الواردة بالقانون .

وحيث أن قانون الأحكام العسكرية جاء خلوا من تنظيم لرد الاعتبار عن أحكام المحاكم العسكرية رغم اختصاص تلك المحاكم بالفصل في الجرائم العسكرية وجرائم القانون العام على النحو الموضح بهذا القانون ، مما استلزم اصدار قانون بشأن رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية وهو قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ (٥) . وقد أعطى هذا القانون الحق للمحكوم عليه في طلب رد الاعتبار وتنظيم اجراءات على نحو يتفق مع ما هو معمول به في القانون العام .

- 
- (١) الجريدة الرسمية العدد ١٢٣ في ١٩٦٦/٦/١ وقد حل هذا القانون محل قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ .
- (٢) الجريدة الرسمية العدد ٥٠ في ١٩٦٨/١٢/١٨ .
- (٣) الجريدة الرسمية العدد ٣١ تابع في ١٩٧٥/٧/٣١ .
- (٤) الجريدة الرسمية العدد الأول تابع في ١٩٨٣/١/٦ .
- (٥) الجريدة الرسمية العدد الأول في ١٩٦٩/١/٢ .

## نصوص القرار الجمهورى بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ •

نظم قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ، حالات رد الاعتبار واجراءاته والحكم فيه وآثاره • وقد جاءت نصوص هذا القانون على النحو التالى :

مادة ١ — تختص المحاكم العسكرية برد الاعتبار الى كل محكوم عليه فى جناية أو جنحة صدر بها الحكم من تلك المحاكم •

ويصدر الحكم برد الاعتبار من المحكمة العسكرية العليا التى يقع فى دائرتها وحده أو موطن المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه •

مادة ٢ — فى تطبيق أحكام هذا القانون تخضع الأحكام الصادرة بعقوبة من العقوبات الأصلية العسكرية الواردة بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٢٠ من قانون الأحكام العسكرية للقواعد المتبعة فى رد الاعتبار عن أحكام الجنح •

مادة ٣ — يقوم طلب رد الاعتبار الى قائد المحكوم عليه الذى يحيله الى النيابة العسكرية التى تقع فى دائرة اختصاصها الوحدة ويقدم الطلب من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية الى النيابة العسكرية الداخلى فى اختصاصاتها محل اقامة الطالب •

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وأن يبين فيه تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التى أقام فيها من ذلك الحين •

مادة ٤ — تجرى النيابة العسكرية تحقيقا بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب فى كل مكان نزله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة والوقوف على سلوكه ووسائل ارتقاؤه وبوجه عام تتقصى كل

ما تراه لازما من المعلومات وتضم التحقيق الى الطلب وقرقمه الى المحكمة العسكرية المختصة في الثلاثة الأشهر التالية لتقديمه بتقرير يدون فيه رأيها ويبين الأسباب التي بنى عليها ويرفق بالطلب :

- ١ — صورة الحكم الصادر على الطالب .
- ٢ — شهادة سوابقه .
- ٣ — صورة تقارير أو نماذج اذا كان من العسكريين .
- ٤ — مستخرجات الأحكام الصادرة ضد الطالب اذا كان من غير العسكريين .
- ٥ — تقرير عن سلوكه أثناء وجوده بالسجن .

مادة ٥ — تنظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة المداونة ويجوز لها سماع أقوال النيابة العسكرية والطالب . كما يجوز لها استيفاء ما تراه لازما من المعلومات ويكون إعلان الطالب بالحضور وفقا للمادة ٦٨ من قانون الأحكام العسكرية .

مادة ٦ — يلزم توافر الشروط المقررة لرد الاعتبار وفقا لقانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لجرائم القانون العام وجرائم قانون الأحكام العسكرية فيما عدا شرط المدة بالنسبة للجرائم للوطنية بالمواد « ١٣٩ (فقرة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧) ، ١٤٠ (فقرة ٢) ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ (في غير خدمة الميدان) ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من قانون الأحكام العسكرية فتكون سنتين اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنلية أو سنة اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنحة » .

مادة ٧ — متى توافرت الشروط الواردة بالمادة السابقة تحكم المحكمة برد الاعتبار اذا رأت أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو الى الثقة بتقويم نفسه .

مادة ٨ — ترسل النيابة العسكرية صورة من حكم رد الاعتبار الى ادارة المحاكم العسكرية للتأشير به على هامش الحكم الصادر بالمعقوبة وتلزم بأن يؤشر في الملفات والنماذج العسكرية وفي قلم السوابق اذا كان من الأحكام التي تحفظ عنها صحيفة بتلك الجهة .

مادة ٩ — الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية في طلب رد الاعتبار أحكام نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطلب اعادة النظر لخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله .

مادة ١٠ — يقدم طلب اعادة النظر من النيابة العسكرية أو من المحكوم عليه الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم ويتضمن الطلب بيان الحكم والاسباب التي بنى عليها الطعن .

مادة ١١ — يحال طلب اعادة النظر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه الى محكمة عسكرية عليا أخرى تنظره وتفصل فيه في غرفة المداولة ويجوز لها سماع أقوال النيابة العسكرية وطلب رد الاعتبار ويكون لها في حالة قبول الطعن الغاء الحكم المطعون فيه والفصل في طلب رد الاعتبار .

مادة ١٢ — لا يجوز طلب اعادة النظر في حكم رد الاعتبار أكثر من مرة واحدة .

مادة ١٣ — لا يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه الا مرة واحدة .

مادة ١٤ — اذا رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع الى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنتين ، أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشروط اللازم توافرها .

مادة ١٥ — يجوز الغاء الحكم الصادر برد الاعتبار اذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة علمت بها أو اذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله ويصدر الحكم في



هذه الحالة من المحكمة التي حكمت برد الاعتبار بناء على طلب النيابة العسكرية .

مادة ١٦ — يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خلال الآجال الآتية على المحكوم عليه حكم بعقوبة في جناية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق .

( أ ) بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو الشروع في هذه الجرائم وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ من قانون الاحكام العسكرية متى نصر علم تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة .

( ب ) بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات ، الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائداً وكانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشرة سنة

مادة ١٧ — استثناء مما ورد في المادة السابقة يرد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جناية أو جنحة في الجرائم المنصوص عليها في المواد « ١٣٩ فقرة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ، ١٤٠ فقرة ٢ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ( في غير خدمة الميدان ) ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من قانون الاحكام العسكرية . وذلك بمضى أربع سنوات في حالة عقوبة الجنائية ، وستين في حالة عقوبة الجنحة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى

المدة . إذا لم يصدر خلال تلك الأجل على المحكوم عليه حكم مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق أو يدون بالملفات والتمساح العسكرية .

مادة ١٨ - يترتب على رد الاعتبار موجو الحكم للقضى بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

مادة ١٩ - لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التى تترتب لهم من الحكم بالادانة وعلى الاخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات .

مادة ٢٠ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

### تقسيم :

والبين من نصوص القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أنه يشترك في كثير من الأحكام مع قانون الاجراءات الجنائية في شأن حالات رد الاعتبار واجراءاته والحكم فيه وآثاره ، ولهذا سيجيل عند شرح هذا القانون في كثير من الأمور على الفصل الاول من هذا القسم والخاص برد الاعتبار الجنائى منعا من التكرار .

وسيكون شرح القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر في ثلاث مباحث ، سيخصص الأول لرد الاعتبار القضائى العسكرى ، وسيخصص الثانى لرد الاعتبار القانونى العسكرى ، بينما سيخصص المبحث الأخير لآثار رد الاعتبار بنوعيه . وقد أطلقت عبارة « رد الاعتبار القضائى العسكرى » وعبارة « رد الاعتبار القانونى العسكرى » تمييزاً لهما عن نوعى رد الاعتبار الجنائى .

## المبحث الأول رد الاعتبار القضائي العسكري

ماهية رد الاعتبار القضائي العسكري - الأشخاص الذين يحق لهم طلب رد الاعتبار - شروط الحكم برّد الاعتبار - رد الاعتبار لا يكون إلا مرة واحدة - رد الاعتبار في حالة تعدد الأحكام - إجراءات رد الاعتبار والحكم فيه - إلغاء الحكم الصادر برّد الاعتبار - إعادة النظر في حكم رد الاعتبار - إجراءات إعادة النظر .

### ماهية رد الاعتبار القضائي العسكري :

رد الاعتبار العسكري هو محو آثار الحكم الصادر بالادانة من المحاكم العسكرية بالنسبة الى المستقبل ، بحيث يصبح المحكوم عليه ابتداء من رد اعتباره كأي مواطن عادي لم تصدر ضده أحكام عسكرية . وهو لا يتقرر الا بحكم من المحكمة العسكرية العليا وبناء على طلب المحكوم عليه ( م ١ من القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) .

ويفترض رد الاعتبار صدور حكما باتا بالادانة ، وتنفيذ العقوبة التي قضى بها أو أو العفو عنها أو سقوطها بالتقادم .

### الأشخاص الذين يحق لهم طلب رد الاعتبار :

يجوز طلب رد الاعتبار طبقا لأحكام القرار بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ لكل محكوم عليه في جنائية أو جنحة صدر بها الحكم من المحاكم العسكرية ( م ١ ) ومهما كانت العقوبة المحكوم بها ، فلا عبرة بنوع الجنائية أو الجنحة لأن النص مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي من أجلها صدر الحكم أو على العقوبة المحكوم بها .

ولم يتحدث القسانون عن المخالفات باعتبار أنه ليس لها آثار جنائية من شأنها التأثير على المحكوم عليه ، فهي لا يعتد بها

ولا تظهر في صحيفة الحالة الجنائية ولهذا فهي لا تخضع لنظام رد الاعتبار .

وجدير بالذكر أن وُزّته المحكوم عليه لا يجوز لهم طلب رد اعتبار موربهم ، إذ أن الاعتراف لهم بهذا الحق ينبغي أن يستند إلى نصوص صريحة ، ومثل هذا النص لا وجود له في القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ .

#### شروط الحظم برد الاعتبار (١) :

يشترط للحظم برد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية توافر الشروط المقررة برد الاعتبار وفقا لقانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لجرائم المائون العام وجرائم قانون المحكم العسكري فيما عدا شرط المدة بالنسبة لبعض الجرائم ( م ٦ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) .

وعلى ذلك تجمل شروط رد الاعتبار فيما يلي :

أولا : أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا أو صدر عنها عفو أو سقطت بمضى المدة ( م ٣٧ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ) .

فتنفيذ العقوبة شرط جوهري لرد الاعتبار ، ويجب أن يكون التنفيذ كاملا باستيفاء المدة المحكوم بها أو بدفع الغرامة بتمامها ، فإذا كان الحكم صادرا مع وقف التنفيذ فلا يجوز طلب رد الاعتبار إلا إذا انقضت مدة الثلاث سنوات المعلق فيها تنفيذ العقوبة بغير أن يلغى الوقف .

والعفو عن العقوبة يقوم مقام تنفيذها حكما ، ويشبه تنفيذ العقوبة سقوطها بمضى المدة .

---

(١) راجع في تفصيل هذه الشروط . شروط رد الاعتبار القضائي ص ٩٢ من الكتاب .



ثانيا : ان يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة ، مدة معينة على النحو التالي :

( أ ) مدة سنتين اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنائية أو سنة اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنحة بالنسبة للجرائم الواردة بالمواد ١٣٩ ( فقرة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ، و ١٤٠ ) فقرة ٢ ( ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ( في غير خدمة الميدان ) ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ( ١ ) ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ عن قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل .

وفد روعي في شأن المدة المقررة لرد الاعتبار في هذه الجرائم — وهي جرائم عسكـرية بحتة — التزول بها بما يتلائم وطبيعته تلك الجرائم وحتى لا يمتد تأثير تلك الاحكام على خدمه الامراد لمدى طويل .

( ب ) في غير الجرائم المشار اليها في ائبند السابق — سواء بالنسبة لجرائم القانون العام او جرائم قانون الاحكام العسكرية — تكون المدة ست سنوات اذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنائية ، وثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة ، وتضاعف هذه المدد في حالتي الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة ( ١/٥٢٧ ) من قانون الاجراءات الجنائية ) .

على أن يراعى ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ من خضوع الاحكام الصادرة بعقوبة من العقوبات الأصلية العسكرية الواردة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٢٠ من قانون الاحكام العسكرية — الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة المؤقتة — للقواعد المتبعة في رد الاعتبار عن أحكام الجنح .

ثالثا : أن يوفى المحكوم عليه كل ما حكم به من غرامة أو رد أو تمويض أو مصاريف . وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا اذا أثبت

---

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٣ . للجريدة الرسمية العدد الاول ( قانع ) في ١/٦/١٩٨٣ .

المحكوم عليه أنه ليس بفعال يستطيع منها الوفاء ( م ٥٣٩ من قانون  
الاجراءات الجنائية م .

ويقوم مقام الوفاء سقوط الالتزامات السابقة عن المحكوم  
عليه بمضي المدة .

وقد نظمت المادة ٥٣٩ / ٢ من قانون الاجراءات الجنائية ،  
الاجراءات التي يتبعها المحكوم عليه اذا لم يجد المحكوم له ليدفع  
له المبالغ المحكوم بها ، أو اذا امتنع هذا الاخير عن قبولها ، فتتص  
على أنه يجب على المحكوم عليه في هذه الحالة ان يودعها كما هو  
مقرر في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فاذا لم يطلبها  
المحكوم له في ظرف خمس سنوات جاز لمن اودعها ان يستردها . وقد  
نظمت المواد من ٤٨٧ الى ٤٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية  
اجراءات العرض والايداع .

رابعاً : ان يكون سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو  
الى النسيء بتقويم نفسه ( م ٥٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية ) .  
وذات الشرط تطلبه للقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ في المادة  
السابعة منه ، اذ علق الحكم ببرد الاعتبار على تقدير المحكمة  
« ان سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو الى النسيء بتقويم  
نفسه » .

### لا يجوز الحكم ببرد الاعتبار الا مرة واحدة :

لا يجوز تكرار الحكم ببرد الاعتبار ، فرد اعتبار المحكوم عليه  
لا يكون الا مرة واحدة ( م ١٣ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ )  
ومقتضى ذلك أنه اذا رد اعتبار المحكوم عليه ثم صدر عليه بعد ذلك حكم  
آخر فلا يجوز أن يرد اليه اعتباره بالنسبة لهذا الحكم الأخير . وعلى  
المحكمة أن ترفض هذا الطلب ولا يجوز تجديده بأي حال من الأحوال

---

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٣ . الجريدة الرسمية للعدد  
الأول ( تابع ) في ١٩٨٣/١/٦ .

### رد الاعتبار في حالة تعدد الاحكام :

لم يتعرض قانون رد الاعتبار عن الاحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ، لكيفية رد الاعتبار الى المحكوم عليه في حالة تعدد احكام الادانة ضده . وهنا يجب اعمال للقاعدة المقررة في المادة ٥٤١ من قانون الاجراءات الجنائية في هذا الشأن والتي تقضى بأنه اذا كان الطالب قد صدر عليه عدة احكام ، فلا يحكم برد اعتباره الا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في القانون بالنسبة الى كل حكم منها ، على أن يراعى في حساب المدة اسنادها الى أحدث الأحكام .

ويلاحظ أن رد الاعتبار لا يتجزأ فلا يجوز للمحكوم عليه أن يطلب رد اعتباره عن بعض الأحكام دون البعض الآخر ، ولا يجوز سمحمة أن تحكم برد اعتباره في بعضها وبرفض طلبه في البعض الآخر . ويتطلب على ذلك أنه اذا قام مانع من رد الاعتبار بالقياس الى احد الاحكام ، فيجب الانتظار بالنسبة لها كلها حتى يزول هذا المانع .

### اجراءات رد الاعتبار والحكم فيه :

يقدم طلب رد الاعتبار الى قائد المحكوم عليه الذي يحيله الى النيابة العسكرية التي تقع في دائرة اختصاصها الوحدة ، ويقدم الطلب من غير الخاضعين لقانون الاحكام العسكرية الى النيابة العسكرية الداخل في اختصاصاتها محل اقامة الطالب . ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب ، وأن يبين فيه تاريخ الحكم الصادر عليه والاماكن التي أقام فيها من ذلك الحين . ( م ٣ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) .

وتجرى النيابة العسكرية تحقيقاً بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان نزله من وقت الحكم عليه ، ومدة تلك الاقامة والوقوف على سلوكه ووسائل ارتقاؤه ، وبوجه عام تتقصى كل ما تراه لازماً من المعلومات وتضم التحقيق الى الطلب وترفعه



الى المحكمة العسكرية المختصة في الثلاثة الأشهر التالية لتقديمه بتقرير يدون فيه رأيها ويبين الاسباب التي بنى عليها ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

- ١ - صورة الحكم الصادر على الطالب •
- ٢ - شهادة سوابقه •
- ٣ - صورة تقاريره أو نماذجه اذا كان من العسكريين •
- ٤ - مستخرجات الأحكام الصادرة ضد الطالب اذا كان من غير العسكريين •

٥ - تقرير عن سلوكه أثناء وجوده بالسجن ( م ٤ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) •

والمحكمة المختصة بنظر طلب رد الاعتبار هي المحكمة العسكرية العليا التي يقع في دائرتها وحدة أو موطن المحكوم عليه ( م ١ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) •

وتنظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة المداولة ويجوز لها سماع أقوال النيابة العسكرية والطالب ، كما يجوز لها استيفاء ما تراه لازما من المعلومات ، ويكون اعلان الطالب بالحضور وفقا للمادة ٦٨ من قانون الاحكام العسكرية ( م ٥ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) •

وطبقا للمادة ٦٨ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل يكون تكليف المتهم والشهود بالحضور الى المحكمة بموجب ورقة تكليف تبلغ اليهم قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، غير مواعيد المسافة • ويجوز تكليف الشهود من العسكريين أو الملحقين بالعسكريين بالحضور بإشارة سلكية أو لاسلكية وذلك عن طريق رؤسائهم • ويكون تكليف الشهود غير العسكريين بالحضور بموجب ورقة تكليف ترسل عن طريق السلطة الادارية •

واذا حكم برد الاعتبار فعلى النيابة العسكرية أن ترسل صورة الحكم الى ادارة المحاكم العسكرية للتأشير به على هامش الحكم



الصادر بالعقوبة وتأمراً بأن يؤشر في الملفات والنماذج العسكرية وفي قلم السوابق اذا كان من الأحكام التي تحفظ عنها صحيفة بتلك الجهة .

واذا رفض طلب رد الاعتبار لعدم توافر شروطه ، جاز اعادة تقديمه متى توافرت الشروط المتخلقة . باستثناء شرط حسن السير والسلوك ، فاذا كان رفض الطلب راجعاً الى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنتين ( م ١٤ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) وعلة ذلك أنه اذا ثبت سوء سلوك المحكوم عليه فلا بد أن تنقضي فترة من الوقت تكفى للتحقق من تحسن واستقامته .

### حالات الغناء المحكوم الصادر يرد الاعتبار :

اجازت المادة ١٥ من القرار بقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٩ :  
الحكم الصادر يرد الاعتبار في حالتين :

**الحالة الاولى :** - ان المحكوم عليه صدرت ضده احكام اخرى لم تكن المحملة علمت بها وقت ان حكمت برد الاعتبار .  
وسيان ان يكون الحكم الذي ظهر سابقا او لاحقا بحكم او الاحكام التي رد اعتباره عنها . ويجوز الانغاء حتى ولو كان الحكم الذي ظهر قد توافرت فيه شروط رد الاعتبار . والحكمة من جوار الغناء رد الاعتبار في هذه الحالة ، هي مظنة أن نكون المحكوم عليه التي قضت برد الاعتبار قد اعتقدت انه لم تصدر ضد المحكوم عليه احكام اخرى ، فيريد المشرع طرح الامر عليها مرة ثانية لتري ما اذا كان اكتشاف هذه الاحكام يعير من تقديرها من عدمه .

**الحالة الثانية :** اذا حكم على المحكوم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله ، وحكمت الانغاء في هذه الحالة هو عدم استفادة الطالب من اخفاء جريمة يكون قد ارتكبها في فترة الاختبار وهي المدة اللازمة لرد الاعتبار ، خاصة وأن هذه الجريمة لم تدخل في تقدير القاضي لحسن سلوكه .

والغاء حكم رد الاعتبار في الحالتين المذكورتين هو أمر جوازي للمحكمة فلها أن ترفض طلب الالغاء إذا رأت أن الجريمة أو الحكم الذي لم تكن قد علمت به ما كان يغير نظرها لو عرفت ، أو لم يمسد يغير النظر الآن لو أن طلب رد الاعتبار لم يسبق طرحه .

والمحكمة المختصة بالغاء رد الاعتبار هي المحكمة التي حكمت برد الاعتبار أي المحكمة العسكرية العليا ، وذلك بناء على طلب النيابة العسكرية ( م ١٥ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) .

### اعادة النظر في الحكم برد الاعتبار :

الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية في طلب رد الاعتبار أحكام نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطلب اعادة النظر لخطا في تطبيق القانون او في تأويله ( م ١٦ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) .

وقد راعى المشرعون بتقرير نهائية الأحكام الصادرة في رد الاعتبار ، امكان تنفيذها ومحو حكم الإدانة دون انتظار لتصديق او اجراءات تالية . علاوة على سبق اعمال الصابغ المصدق لسلطاته بالتصديق على الحكم محل رد الاعتبار وموافقة على ادانة المحكوم عليه وتقرير العقوبة ، مما لا مجال بعده للتدخل في شأن محو اثر ذلك الحكم وقد استنفد عرضه وحقق هدفه من العقاب .

والقانون وقد قرر نهائية الأحكام الصادرة في طلب رد الاعتبار للأسباب سالفة الذكر ، فقد نظم طريقا للطعن في هذه الأحكام ، وأجاز لطرفي الدعوى - طالب رد الاعتبار والنيابة العسكرية - طلب اعادة النظر في الحكم الصادر في شأن رد الاعتبار ، وذلك للأسباب التي قررها قانون الاجراءات الجنائية للطعن بطريق النقض في أحكام رد الاعتبار ، وهو طريق الطعن الوحيد كذلك في القوانين العامة في هذا الشأن ، وأن جعل القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ الاختصاص بالفصل في طلب اعادة النظر لمحاكمة عسكرية عليا أخرى خلاف السابق صدور الحكم المطعون فيه منها .

وقد التزم القسانون المذكور طريق الطعن باعادة النظر لعدم وجود محكمة نقض عسكرية أو ما يعادلها وباعتبار أن المحاكم العليا هي أعلى درجات التقاضي في القضاء العسكري ، وحتى يمكن تدارك أى خطأ في تطبيق القانون أو تأويله (١) تحقيقا لمصالح المحكوم عليه .

### اجراءات اعادة النظر :

يقدم طلب اعادة النظر من النيابة العسكرية أو من المحكوم عليه الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الحكم . ويتضمن الطلب بيان الحكم المطعون فيه والأسبابه التي بنى عليها الطعن ( م ١٠ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) .

ويحال طلب اعادة النظر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه الى محكمة عسكرية عليا أخرى تنظره وتفصل فيه في غرفة المداولة ، ويجوز لهذه المحكمة سماع أقوال النيابة العسكرية وبطال رد الاعتبار ، ويكون لها في حالة قبول الطعن إلغاء الحكم المطعون فيه والفصل في طلب رد الاعتبار ( م ١١ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) وقد خولها القانون هذا الحق لأنها محكمة من ذات درجة المحكمة المختصة أصلا بالحكم في رد الاعتبار .

وتحقيقا للاستقرار لا يجوز طلب اعادة النظر في حكم رد الاعتبار أكثر من مرة واحد ( م ١٢ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ) .

### المبحث الثاني

#### رد الاعتبار القانوني العسكري

ماهية رد الاعتبار القانوني العسكري — شروط رد الاعتبار القانوني .

---

(١) راجع حالات الطعن بالنقض وتعريف الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ص ١٠٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

### ماهية رد الاعتبار القانونى العسكرى :

رد الاعتبار القانونى للأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية هو الذى يحصل بحكم القانون بغير حاجة الى طلب من المحكوم عليه أو صدور حكم به فيكتسب حتما بدون وساطة القضاء العسكرى بمجرد مرور زمن معين من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بالمدة الطويلة ، اذا لم يصدر أثناء المدة المذكورة حكم بعقاب جديد .

ولا شك أن مرور هذه المدة الطويلة — دون أن يصدر خلالها عقوبة معينة قرينة على حسن السلوك . وهو يتميز بذلك عن رد الاعتبار القضائى ، بأنه أبسط منه شروطا ، وأهم مظاهرها هذا التبسيط أن حسن السلوك يستتاد بقوة القانون فلا حاجة الى تحقيق يجرى فى شأنه ، كما أنه يتميز عن رد الاعتبار القضائى بأنه يقع بقوة القانون بدون طلب من المحكوم عليه أو صدور حكم به .

وقانون رد الاعتبار عن الأحكام العسكرية لا يفرق فى رد الاعتبار عن الأحكام قانونا ، فهو يقرره بالقياس الى كل حكم صادر بعقوبة جنائية أو جنحة ، كائنة ما تكون هذه الجنائية أو الجنحة وبغض النظر عن نوع العقوبة المحكوم بها ، على خلاف فى شرط المدة فقط على النحو الذى سيرد فيما بعد .

### شروط رد الاعتبار القانونى العسكرى :

حددت المادتين ١٦ ، ١٧ من قانون رد الاعتبار للأحكام العسكرية شروط رد الاعتبار القانونى وهى على النحو التالى :

أولا : أن تكون العقوبة قد نفذت ، أو صدر عنها عفو ، أو سقطت بمضى المدة على ما تقدم فى شأن رد الاعتبار القضائى (١) .

---

(١) راجع تفصيل هذا الشرط . رد الاعتبار الجنائى ص ٩٣ وما بعدها من الكتاب .



ثانيا : أن تكون قد انقضت على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة ، مدة من الزمن — وهي مدة التجربة — تختلف تبعا للعقوبة المحكوم بها والجريمة المحكوم فيها على التفصيل التالي :

( أ ) تكون المدة اثني عشر سنة بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير و الشروع في هذه الجرائم ، وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ من قانون العقوبات ( قتل الحيوانات عمدا و سميها أو سم الاسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض ) • والمادة ٣٥٦ عقوبات ( ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٥ عقوبات ليلا ) • والمادة ٣٦٧ ( اتلاف المزروعات ) • والمادة ٣٦٨ عقوبات ( ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ ليلا من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا لسلاح ) • وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ من قانون الأحكام العسكرية (١) •

(١) المادة ١٤٣ تعاقب على الجرائم الآتية :

- ١ - كونه له شأن بالتحفظ على نقود أو بضائع أميرية أو عسكرية أو بتوزيعها ثم سرقتها أو استعمالها بطريق الغش أو سلبها أو كانتله يد في سرقتها أو استعمالها بطريق الغش أو سلبها أو والس على ذلك •
  - ٢ - سرقة أو سلبه نقودا أو بضائع خاصة بزميله أو بضابط أو بآية جهة أميرية أو من متعلقات السلاح الخصوصية أو إراداته الخصوصية أو قبول تلك النقود أو الأشياء مع علمه بأنها مسروقة أو مسلوقة •
  - ٣ - سرقة أو بيعه أو رهنه أو تصرفه بأي صورة في العتاد أو الأجهزة أو الألبه أو الحيوانات أو أى شيء آخر من ممتلكات القوات المسلحة المسلحة أو القوات الحليفة •
- والمادة ١٤٤ تعاقب على جريمة السرقات التي تقع على أسلحة القوات المسلحة أو ذخيرتها •

والمادة ١٤٥ تعاقب كل من أخفى أو ارتهن أو نقل أو اشترى أو حاز بأي صورة أخرى أشياء أو معدات أو ذخائر أو أسلحة أو أى شيء آخر من ممتلكات القوات المسلحة وهو عالم بأنها مسروقة •

وتكون المدة كذلك اثنى عشرة سنة اذا كان الحكم صادرا بعقوبة جنحة أيا كانت ولكن اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت عقوبته قد سقطت بمضى المدة •

(ب) تكون العقوبة ست سنوات في غير الحالات السابقة الموضحة بالبند «أ» • أى اذا كان محكوما عليه بعقوبة جنحة — في غير الجنح السابقة — ولم يعتبر المحكوم عليه عائدا وكانت عقوبته قد نفذت أو عفى عنها •

(ج) أربع سنوات في حالة عقوبة الجناية وستين في حالة عقوبة الجنحة بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٩ (فقرة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ، ١٤٠ ، (فقرة ٢) ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ (في غير خدمة الميدان) ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل • وهذا الحكم جاء استثناء من المدد الاصلية نظر لأن الجرائم المشار اليها في المواد سألقة الذكر جرائم عسكرية بحتة وحتى لا يمتد تأثير الاحكام الصادر بمقتضاها على خدمة الأفراد لدى طويل •

**ثالثا :** ألا يكون قد صدر على المحكوم عليه في هذه الفترة حكم يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق أو يدون بالملفات والنماذج العسكرية (١) •

ويراعى عند احتساب قواعد رد الاعتبار ما نصت عليه المادة الثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ من خضوع الاحكام الصادرة بعقوبة من العقوبات الاصلية العسكرية الواردة بالفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٢٠ من قانون الاحكام العسكرية — الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال الشاقة المؤقتة — للقواعد المتبعة في رد الاعتبار عن أحكام الجنح •

(١) انظر الاحكام التي ترسل الى ادارة السوابق ص ١٢١ من الكتاب :

وجدير بالذكر أن المشرع استغنى في شأن رد الاعتبار القانوني عن شرط حسن السلوك ، اكتفاء بانقضاء الآجال سالفه الذكر بغير أن يصدر فيها حكم ، وهي آجال أطول من الآجال المطلوبة لرد الاعتبار القضائي ، وهي قرينة كافية على حسن السلوك .

### المبحث الثالث

#### آثار رد الاعتبار القضائي والقانون العسكري

رد الاعتبار طبقا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن رد الاعتبار عن الاحكام العسكرية — سواء كان قضائيا أو كان بحكم القانون — يترتب عليه آثار جنائية وأخرى مدنية .

أما الآثار الجنائية فقد نصت عليها المادة ١٨ من القانون المذكور وهي محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

أما الآثار المدنية فقد نصت بها المادة ١٩ من القانون سالف الذكر وهي عدم الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب لهم من الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات .

وقد جاءت المادتين ١٨ ، ١٩ مطابقتان للمادتان ٥٥٢ ، ٥٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية والخاصتان بآثار رد الاعتبار الجنائي ولهذا نحيل في شرح آثار رد الاعتبار العسكري على ما سبق أن أوضحناه في شرح رد الاعتبار الجنائي (١) منعا من التكرار .

---

(١) راجع ص ١٣١ وما بعدها من الكتاب .





## الفصل الرابع

### رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية

تقديم — نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ .

تقديم :

حينما صدر قانون الأحكام العسكرية لسنة ١٨٩٣ جاء خلوا من أى تنظيم لرد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية واستمر الحال على هذا النحو دون أن يجارى المشرع العسكرى لشرع العام فى ادخال هذا النظام .

وبعد أن صدر قانون الاحكام العسكرية الحالى بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ منشئا المحاكم العسكرية بدلا من المجالس العسكرية فقد أصدر المشرع القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم رد الاعتبار — عن أحكام المحاكم العسكرية — والذي كان موضوع الفصل السابق — ولم يتضمن هذا القانون أى تنظيم لرد الاعتبار عن أحكام المجالس العسكرية . وأضحى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ قاصرا على رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

ولما كانت هناك بعض الجرائم وقعت بالمخالفة لأحكام قانون الأحكام العسكرية الصادر فى سنة ١٨٩٣ ولكن لم يحكم فيها الى حين العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ثم صدرت فيها أحكام من المحاكم العسكرية ، فرئى أن يطبق على هذه الاحكام نظام رد الاعتبار فأصدر المشرع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ فى شأن رد الاعتبار

عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية في الجرائم التي وقعت بالمخالفة لأحكام قانون الاحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ .  
مع سريان أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ فيما لم يرد به نص خاص في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ .

ولما كانت قواعد رد الاعتبار الواردة في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ متشابهة تقريبا - والى حد كبير - مع أحكام رد الاعتبار الواردة في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ والسابق شرحه وتفصيله في الفصل السابق ، فقد رأينا الاكتفاء بنشر نصوص هذا القانون مع الاحالة في توضيح أحكامه الى الفصل الثالث والخاص برد اعتبار الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية وكذا الفصل الأول والخاص برد الاعتبار الجنائي لتشابه الأحكام ومنعا من التكرار .

نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ في شأن رد الاعتبار  
عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية (١) .

مادة ١ - تختص المحاكم العسكرية برد الاعتبار الى كل  
كل محكوم عليه بعقوبة في جريمة أو جنحة صدر بها الحكم من  
المجالس العسكرية .

ويصدر الحكم برد الاعتبار من المحكمة العسكرية العليا التي  
يقع بدائرتها وحدة أو موطن المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه .

مادة ٢ - يجب لرد الاعتبار توافر الشروط المقررة في قانون  
الاجراءات الجنائية وتعتبر عقوبة اليمين المنصوص عليها في المادة  
١٧٠ من قانون الاحكام العسكرية الصادر في سنة ١٨٩٣ عقوبة  
جناية وتعتبر سائر الجزاءات الاخرى المنصوص عليها في المادة  
المذكورة عقوبة جنحة .

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة السابقة تكسبون المادة اللازمة لرد الاعتبار بالنسبة إلى الجرائم الواردة بقانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ في المولد ١٣٥-فقيرة (١) بنود (أع، جلد، مطي) وبقرة (٢)، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ فقرة (١) - في غير خدمة الميدان - ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ فقرة (٢)، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ سنتين - إذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنائية وسنة إذا كانت العقوبة المحكوم بها عقوبة جنحة .

مادة ٤ - ترسل النقيبة العسكرية صورة من حكم رداء الاعتبار الى وحدة الطالب وصورة منه الى السجلات العسكرية وتتأمر بان يؤثر به في الملفات والنماذج العسكرية وفي قلم السوابق اذا كان قد حفظ عنه صحيفة بتلك الجهات (١) •

**مادة ٥ - يرذ الاعتبار بحكم القانون :**

(أولاً) إلى المحكوم عليه بعقوبة جنسية أو بعقوبة جنسه في جريمة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانه - نسله أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ فقرة (٤) من قانون الأحكام العسكرية الصادر في سنة ١٨٩٣ متى مضى على تنفيذها أو العفو عنها أو سقوطها اثنتا عشرة سنة بغير أن يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم بعقوبة في جنسية أو جنحة حفظت عنه صحيفة بقلم السوابق •

(١) وهذا النص يختلف عن النص المقابل في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ والذي يقضى بأن ترسل النيابة العسكرية صورة من حكم رد الاعتبار الى ادارة المحاكم العسكرية للتأشير به على هامش للحكم الصادر بالعقوبة ، وذلك بحكم اختلاف الوضع في تطبيق الاجراءات الخاصة بقانون الاحكام العسكرية الصادر في سنة ١٨٩٣ عن الوضع في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

( ثانياً ) : الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات بغير أن يصدر عليه خلالها حكم بعقوبة في جناية أو جنحة حفظت عنه صحيفة بقلم السوابق إلا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائداً أو كانت العقوبة قد سقطت فتكون المدة اثنتى عشرة سنة .

مادة ٦ — استثناء من المادة السابقة يرد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جناية أو جنحة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٥ فقرة (١) بنود ( ا ب ج د هـ ط ي ) وفقره (١) ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ فقرة (١) — في غير خدمة الميدان — ١٤٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ فقرة (٢) ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ من قانون الأحكام العسكرية الصادر في سنة ١٨٩٣ وذلك بمضى اربع سنوات في حالة الحكم بعقوبة الجنايه وسنتين في حالة الحكم بعقوبة الجنحة على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة بغير أن يصدر خلال تلك الاجال على المحكوم عليه حكم مما يحفظ عنه صحيفة بقم السوابق ، او يدون بالملفات والنماذج العسكرية .

مادة ٧ — تسري أحكام هذا القانون على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية في الجرائم التي وقعت بالمخالفة لأحكام قانون الأحكام العسكرية الصادر سنة ١٨٩٣ .

مادة ٨ — تسري أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية فيما لم يرد به نص في هذا القانون .

مادة ٩ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .



## نموذج طلب رد اعتبار عن جناية

السيد الأستاذ / المحامي العام الأول بـ .....

تحية طيبة وبعد

مقدمة لسيادتكم ..... والمتهم في الجناية رقم ..... قسم  
..... والمقيم بدائرة ..... محافظة ..... ومطه المختار مكتب  
الأستاذ / ..... المحامي

أتشرف بعرض الآتي

اتهمت في الجناية عليه وقد قضت محكمة جنايات ..... بجلسة  
..... حضوريا بالسجن لمدة ..... وقد قمت بتنفيذ العقوبة  
فعلا في المدة ..... الى .....

وحيث أن المادة ٥٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على  
انه « يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة  
ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل اقامه المحكوم  
عليه وذلك بناء على طلبه »

وبحيث أن المادة ٥٥٠ من ذات القانون تنص على انه « يرد  
اعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جناية أو .....  
متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها اثنتا  
عشر سنة بدون أن يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم بعقوبة  
في جناية أو جنحة »

لما كان ذلك وكان حكم الجناية قد صدر بجلسة .....  
وانتهى تنفيذه بتاريخ ..... وهن ثم يكون قد مضى على تنفيذ  
العقوبة أكثر من اثنتى عشر سنة .

وحيث أنني لم أرتكب أي فعل آخر يجرمه القانون وأن  
المستندات المرفقة وهي صحيفة الحالة الجنائية والشهادة الادارية  
تدل على ذلك وعلى حسن السير والسلوك .

- ١٧٦ -

لذلك فإنه يحق لي التقدم بهذا الطلب بـرجاء تحديد جلسة أمام  
محكمة جنايات ..... بطلب الحكم .

لذلك

أرجوا من سيادتكم التكرم بتحديد جلسة أمام محكمة جنايات  
..... منعقدة في غرفة مشورة للحكم برد اعتباري عن الحكم  
الصادر ضدي في الجناية رقم .....

مقدم الطلب

## نموذج آخر لطلب رد اعتبار عن جنائية

اسيد الأستاذ / المحامي العام الأول بـ ..... .

مقدمه لسيادتكم ..... والمتهم في الجناية رقم ..... قسم  
..... والمقيم بناحية ..... محافظة ..... ومحله المختار مكتب  
الأستاذ ..... المحامي

### أتشرف بعرض الآتي

اتهمت في الجنائية عليه وقد قضت محكمة جنائيات .....  
بجلسته / / حضوريا بالأشغال الشاقة لمدة .....  
وعرلمه ..... جنيها ( او بالرد او اتعويض أو المصاريف ) وقد  
تمت فعلا بتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة في المدة من / /  
الى / كما قمت بالوفاء بمبلغ الغرامة ( او الرد او  
اتعويض أو المصاريف )

وحيث أن المادة ٥٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على  
أنه « يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جنائية أو جنحة  
ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنائيات اتابع لها محل اقامة المحكوم  
عليه وذلك بناء على طلبه » .

وحيث أن المادة ٥٣٧ من ذات القانون تنص على أنه « يجب  
لرد الاعتبار أولا ) أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا أو  
صدر عنها عفو أو سقطت بمضي المدة ( ثانيا ) أن يكون قد  
انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست  
سنوات اذا كانت عقوبة جنائية ..... » .

وحيث أن المادة ٥٣٩ من ذات القانون تنص على أنه « يجب للحكم  
برد الاعتبار أن يوفي المحكوم عليه كل ما حكم به عليه من غرامة أو رد  
أو تعويض أو مصاريف والمحاكمة أن تتجاوز عن هذا اذا أثبت  
المحكوم عليه أنه ليس بحال يستطيع معها الوفاء ..... » .

وحيث أن حكم الجناية صدر بجلسية / / وقمت  
بتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة في المدة من / / الى / /  
كما قمت بسداد الغرامة المقررة بها ( أو الرد أو التعويض أو  
المصاريف ) وقد انقضى على تنفيذ العقوبة أكثر من ست سنوات .

وحيث أنني لم أرتكب أى فعل آخر يجرمه القانون بعد الحكم  
سالف الذكر وأن المستندات المرفقة من صحيفة الحالة الجنائية  
والشهادة والمخالصة الضائرة من المدعى بالحق المدنى تفيد تنفيذ  
الحكم الصادر ضدى وحسن السير والسلوك طوال هذه الفترة .

لذلك فانه يحق لى التقدم بهذا الطلب لتحديد جلسة للحكم برد  
الاعتبار .

لذلك

أرجوا من سيادتكم التكرم بتحديد جلسة أمام محكمة جنايات  
..... منعقدة في غرفة مشورة للحكم برد اعتبار عن الحكم الصادر  
في اجنباية رقم ..... للأسباب الموضحة تفصيلا بهذا الطلب .

مقدم الطلب



## نموذج طلب رد اعتبار عن جنحة

السيد الأستاذ / المحامي العام بـ .....

تحية طيبة وبعد

مقدمة لسيادتكم ..... والمتهم في الجنحة رقم .....  
والقيم بدائرة قسم ..... محافظة ..... ومحله المختار مكتب  
الأستاذ ..... المحامي .

أتشرف بعرض الآتي

اتهمت في الجنحة عاليه وقضت محكمة جنح ..... بجلاسة  
/ / حضورياً بالحبس لمدة ..... وقد تم تنفيذ  
العقوبة فعلاً في المدة من / / حتى / /  
وحيث أن المادة ٥٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على  
أنه « يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة  
ويصدر الحكم بذلك من ..... ثمة الجنائيات التابع لها محل إقامة  
المحكوم عليه وذلك بناء على طلبه ..

وحيث أن المادة ٥٥٠ من ذات القانون تنص على أنه « يرد  
الاعتبار بحكم القانون ..... ( ثانياً ) الى المحكوم عليه بعقوبة  
جنحة أو في أية جريمة أخرى متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو  
عنها ست سنوات (١) دون أن يصدر عليه حكم في جنسية  
أو جنحة ..... » .

---

(١) تكون المدة في رد الاعتبار القانوني اثنتى عشر سنة بالنسبة لعقوبة  
جنح السرقة واخفاء الاشياء المسروقة والنصب وخيانة الامانة والتزوير أو  
انشروع في هذه الجرائم وكذلك الجرح النصوص عليها في المواد ٣٥٥ ، ٣٥٦ ،  
٢٦٧ ، ٢٦٨ عقوبات . وذلك طبقاً للفقرة الاولى من المادة ٥٥٠ من قانون  
الإجراءات الجنائية .

وحيث أننى قعت بتنفيذ عقوبة الحبس خلال المدة من / /  
الى / / وقد مضى على ذلك أكثر من ست سنوات ولم يصدر  
ضدى أى حكم فى جناية أو جفحة من هذا التاريخ .

وحيث أننى كنت حسن السير والسلوك طوال هذه الفترة ومرفق  
طيه المستندات الدالة على ذلك ( صحيفة الحالة الجنائية وشهادة  
إدارية ) .

لذلك فإنه يحق لى تقديم هذا الطلب للحكم برد اعتبارى .

لذلك

أرجوا من سيادتكم التكرم بتحديد جلسة أمام محكمة جنايات  
..... منعقدة فى غرفة مشورة للحكم برد اعتبارى عن الحكم  
سالف الذكر للأسباب الموضحة تفصيلا بهذا الطلب .

مقدم الطلب

### نموذج آخر لطلب رد اعتبار عن جنحة

السيد الأستاذ / المحامي العام الأول يـ .....  
تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم ..... المتهم في الجنحة رقم ..... والمقيم  
بدائرة ..... محافظة ..... ومحل المختار مكتب الأستاذ /  
..... المصافي

#### أشرف بعرض الآتي

اتهمت في الجنحة عاليه وقد قضت محكمة جنح ..... بجلاسة  
/ / حضوريا بالحبس لمدة ..... والوضع تحت مراقبة  
الشرطة لمدة ..... بعد انقضاء العقوبة الاصلية . وقد تم تنفيذ  
عقوبة الحبس في المدة من / / الى / / وكذلك  
مدة مراقبة الشرطة في المدة من / / الى / / .  
( ولا بد من ذكر تنفيذ الغرامة أو الرد أو التعويض أو المصاريف  
ان كان قد قضى بها ) .

وحيث أن المادة ٥٣٦ من قانون الاجراءات تنص على أنه  
« يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جناية أو جنحة ويصدر  
الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل اقامة المحكوم عليه  
وذلك بناء على طلبه » .

وحيث أن المادة ٥٣٧ من ذات القانون تنص على أنه « يجب  
لرد الاعتبار :

( أولا ) أن تكون العقوبة قد نفذت تنفيذا كاملا أو صدر عنها  
عفو أو سقطت بمضي المدة .

( ثانيا ) أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو  
صدور العفو عنها ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة ..... » .

وحيث أن المادة ٥٣٨ من ذات القانون تنص على أنه « إذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية ، تبتدىء المدة من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة » .

وحيث أننى قمت بتنفيذ عقوبة الحبس فى الفترة من / / الى / / كما قمت بتنفيذ عقوبة مراقبة الشرطة بعد تنفيذ العقوبة الأصلية وانتهت المراقبة فى / / وإذا كان قد انقضى أكثر من ثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة المذكورة ولم ارتكب أى فعل آخر يجرمه القانون وأن المستندات المرفقة تدل على ذلك وهلى حسن السير والسلوك .

لذلك فانه يحق لى التقدم بهذا الطلب لرد اعتبارى عن الحكم الصادر فى الجنحة سألقة الذكر .

لذلك

أرجوا من سيادتكم التكرم بتحديد جلسة أمام محكمة جنايات ..... منعقدة فى غرفة مشورة للحكم برد اعتبارى عن الحكم الصادر فى الجنحة رقم ..... للأسباب الموضحة تفصيلا فى هذا الطلب .

مقدم الطلب



## نموذج طلب رد اعتبار المفلّس

السيد المستشار / رئيس محكمة استئناف .....

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم ..... المقيم بناحية ..... محافظة .....  
ومحله المختار مكتب الاستاذ / ..... المحامي .

أتشرف بعرض الآتي

بتساريخ / / صدر الحكم في الدعوى رقم .....  
تجاري بشهر أفلاس واعتبار يوم / / تاريخا مؤقتا للتوقف  
عن الدفع وتعيين الاستاذ / ..... مأمورا للتقليصة والسيد / .....  
وكيلا للدائنين .

وحيث أن المادة ٤٠٨ من القانون التجاري تنص على أنه  
« يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت  
أصلا أو فوائد أو مصاريف أن يحصل على إعادة اعتباره إليه وإذا  
كان شريكا في بيت تجارة أفلس فلا يجوز أن يتحصل على إعادة اعتباره  
إليه إلا بعد اثباته أن جميع ديون الشركة صار أيفاؤها بالتمسّام  
من أصل وفوائد ومصاريف ولو سبق حصول صلح خاص به بينه  
وبين الدائنين » .

وحيث أنني قمت بالوفاء بجميع المبالغ المطلوبة للدائنين ( سواء  
كانت أصلا أو فوائد أو مصاريف ) وأصبح طرفي خالسا من هذه  
الديون ومرفق طيه سندات المخالصة الدالة على ذلك .

لذلك

ألتمس من سيادتكم التكرم بتحديد جلسة أمام محكمة  
الاستئناف للحكم بقبول طلب إعادة الاعتبار عن الحكم الصادر  
في الدعوى رقم .....

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مقدم الطلب



## فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
تقديم وتقسيم	٥

### القسم الأول

#### المعود

#### قواعد عامة في المعود

تعريف المعود	٩
المعود سببا عاما لتشديد العقاب	٩
المعود سببا شخصا في تشديد العقاب	١٠
المعود المؤبد والمعود المؤقت	١١
المعود العام والمعود الخاص	١١
تشديد العقاب في حالة المعود جوازي للمحكمة	١١
مظاهر تشديد العقوبة	١٢

### الفصل الأول

#### المعود البسيط

نص القانون	١٣
شروط المعود البسيط	١٤
الشرط الأول : صدور حكم سابق	١٤
يجب أن يكون الحكم صادرا بعقوبة جنائية	١٥
يجب أن يكون الحكم صادرا في جنابة أو جنحة	١٥

الموضوع	الصفحة
يجب أن يكون الحكم السابق باقيا . . . . .	١٦
يجب أن يكون الحكم صادرا من محكمة مصرية . . . . .	١٦
يجب أن يظل الحكم قائما الى حين ارتكاب الجريمة التالية . . . . .	١٧
الشرط الثانى : ارتكاب جريمة جديدة . . . . .	١٨
الشرط الثالث : أن يكون العود من الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٩ . . . . .	١٩
التقويم الذى تحسب عليه المدة . . . . .	٢٤
آثار العود . . . . .	٢٥
١ — تشديد العقوبة . . . . .	٢٥
٢ — جواز تطبيق عقوبة أخرى فى بعض الجرائم . . . . .	٢٧
٣ — التنفيذ الفورى . . . . .	٢٧

### تطبيقات قضائية

— العقوبة التقويمية للحدث لا تعتبر أساسا لأحكام العود . . . . .	٢٨
— العبرة بسن الحدث عند ارتكاب الجريمة الجديدة . . . . .	٢٩
— المراقبة التى تعتبر مماثلة لعقوبة الحبس . . . . .	٢٩
— مدة العود تحسب من تاريخ انقضاء العقوبة . . . . .	٣٠
— عقوبة الجنائية لا تسقط بمضى المدة فى حالة العود . . . . .	٣٠
— سبق توقيع عقوبة الجنائية يجعل المتهم عائدا . . . . .	٣١
— ضرورة صدور حكم بات فى الجريمة السابقة . . . . .	٣١
— ادراج الحكم الغيابى فى صحيفة الحالة الجنائية لا يعد قرينة قاطعة على نهائيته . . . . .	٣٢



الموضوع	الصفحة
— المماثلة بين الجريمة الأولى والجريمة الجديدة ليست ضرورية	
في حكم المادة ٤٩/٢ . . . . .	٣٢
— جريمة اختلاس المحجوزات مماثلة لجرائم السرقة والنصب	
وخيانة الأمانة في إحتياف العود . . . . .	٣٣
— تغليظ العقاب على العائد جوازي للمحكمة . . . . .	٣٤
— توقيع العقوبة المغلظة على العائد دون بيان الأحكام السابق	
صدورها عليه والعقوبة المحكوم بها . قصور . . . . .	٣٤
— اغفال الحكم الاشارة الى سوابق المتهم بما من شأنه اثاره	
الشبهة في قيام حالة العود . قصور . . . . .	٣٥
— عدم اشتراط اعلان المتهم قبل المحاكمة بمادة العود . يكفي	
طلبها في مواجهته بالجلسة . . . . .	٣٥
— أحكام العود في جرائم التدليس والغش . والتماثل بين	
الجرائم . . . . .	٣٦
— جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست مماثلة لجريمة الغش	٤١
— تنفيذ العقوبة السابقة ليس بلازم . أثر وقف التنفيذ في	
أحكام العود . . . . .	٤١

## الفصل الثاني

### العود المتكرر

تعريف العود المتكرر . . . . .	٤٣
نصوص القانون . . . . .	٤٣
نطاق العود المتكرر . . . . .	٤٤
شروط العود المتكرر . . . . .	٤٥

الموضوع	الصفحة
الشروط الواردة في المادة ٥١ عقوبات	٤٥
الشروط الواردة في المادة ٥٤ عقوبات	٤٧
آثار العود المتكرر	٤٨
أثر تطبيق عقوبة الأشغال الشاقة على وصف التهمة	٤٩

### تطبيقات قضائية

— شرط اعتبار المتهم عائداً في حكم المادة ٥١ عقوبات	٥١
— مناط توافر ظروف العود المتكرر • عله اشتراط أن تكون الجريمة الجديدة جنحة وليست جنائية	٥٢
— عدم بيان توافر ظرف العود بالشروط الواردة في المادة ٥١ عقوبات • قصور	٥٤
— جريمة تقليد الأختام مماثلة لجريمة التزوير	٥٤
— توافر شروط المادة ٥١ عقوبات يخرج الواقعة من اختصاص محكمة الجنح	٥٥
— إذا اعتبر المتهم عائداً طبقاً للمادة ٥١ عقوبات كان الاختصاص لمحكمة الجنايات	٥٥
— الاستئناف المرفوع من المتهم وحده يمنع المحكمة الاستئنافية من الحكم بعدم الاختصاص	٥٧
— الاستئناف المرفوع من المتهم وحده لا يمنع المحكمة من اضافة مواد العود • شرطه	٥٩
— لا مصلحة للمتهم من الطعن على الحكم على أساس أن الواقعة جنحة مع أنها في الواقع غير مختصة	٥٩
— لا مصلحة للمتهم من النعي على الحكم بأنه دانه خطأ باعتباره عائداً مادامت المحكمة لم تضاعف العقوبة بسبب العود	٥٩

الموضوع	الصفحة
— الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنح على اعتبار أن المتهم عائدا • حكم غير منه للخصومة • • • • •	٦٠
— متى يجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم الاختصاص على اعتبار أن المتهم عائدا • • • • •	٦١
— حق محكمة النقض في تصحيح خطأ الحكم من جهة تكييف حالة العود وتطبيقه • • • • •	٦٣
— عدم تقيد محكمة الموضوع بوصف النيابة • • • • •	٦٣
— استبعاد المحكمة لظروف العود لا يستوجب لفت نظر الدفاع • • • • •	٦٤
— التزام محكمة الجنايات بالفصل في الجنحة مادامت لم تبين أنها كذلك الا بعد التحقيق • • • • •	٦٤

### الفصل الثالث

#### الاعتیاد على الاجرام

تعريف الاعتیاد على الاجرام • • • • •	٦٧
نصوص القانون • • • • •	٦٨
نطاق الاعتیاد على الاجرام • • • • •	٦٩
شروط الاعتیاد على الاجرام • • • • •	٦٩
شروط الاعتیاد الواردة في المادة ٥٢ عقوبات • • • • •	٦٩
آثار الاعتیاد على الاجرام طبقا للمادة ٥٢ عقوبات • • • • •	٧١
شروط الاعتیاد الواردة في المادة ٥٣ عقوبات • • • • •	٧٢
آثار الاعتیاد على الاجرام طبقا للمادة ٥٣ عقوبات • • • • •	٧٣
اثبات العود والاعتیاد على الاجرام • • • • •	٧٣

### تطبيقات قضائية

- المادة ٥٣ عقوبات • وجوب العناية ببحث حالة العود مادامت  
سوابق المتهم تثير الشبهة في قيامها • • • • • ٧٥
- عدم جواز استئناف النيابة استناداً الى أن سوابق المتهم  
لم ترد • • • • • ٧٦
- النيابة هي المكلفة بإثبات توافر شروط العود • • • • • ٧٧
- وسائل التحقق من سوابق المتهم عند الشك في صحة الحالة  
الجنائية • • • • • ٧٧
- اعتراف المتهم بالأحكام السابقة لا يعفى النيابة من تقديم  
الدليل عليها • • • • • ٧٨

### القسم الثاني

#### رد الاعتبار

#### أحكام عامة في رد الاعتبار

- تعريف رد الاعتبار • • • • • ٨١
- الحكمة من رد الاعتبار • • • • • ٨١
- التمييز بين رد الاعتبار والعفو عن العقوبة • • • • • ٨٢
- التمييز بين رد الاعتبار والعفو الشامل • • • • • ٨٥
- أنواع رد الاعتبار وتقسيم • • • • • ٨٦



## الفصل الأول

### رد الاعتبار الجنائي

#### المبحث الأول

#### رد الاعتبار القضائي

٨٩	• • • • •	نصوص القانون
٩٢	• • • • •	ماهية رد الاعتبار القضائي
٩٣	• • • • •	الأشخاص الذين يحق لهم طلب رد الاعتبار
٩٣	• • • • •	شروط الحكم برد الاعتبار
٩٤	• • • • •	الشرط الأول : تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو انقضاءؤها بالتقادم
٩٤	• • • • •	تنفيذ العقوبة
٩٤	• • • • •	العفو عن العقوبة
٩٥	• • • • •	انقضاء العقوبة بالتقادم
٩٧	• • • • •	الشرط الثاني : انقضاء مدة التجربة
٩٩	• • • • •	الشرط الثالث : الوفاء بالالتزامات المالية الناشئة عن الجريمة
١٠٠	• • • • •	الشرط الرابع : حسن سلوك المحكوم عليه
١٠٠	• • • • •	رد الاعتبار في حالة تعدد الأحكام
١٠١	• • • • •	إجراءات رد الاعتبار والحكم فيه
١٠٢	• • • • •	الغاء الحكم الصادر برد الاعتبار
١٠٣	• • • • •	عدم جواز تكرار الحكم برد الاعتبار
١٠٤	• • • • •	الطعن بالنقض في الحكم الصادر في طلب رد الاعتبار
١٠٤	• • • • •	حالات النقض
١٠٥	• • • • •	إجراءات الطعن بالنقض

### تطبيقات قضائية

- اجازة رد الاعتبار الى كل محكوم عليه لجناية أو جنحة . ١١١
- رد الاعتبار القضائي لا يكون الا بحكم . . . . . ١١٢
- مواد العود وشروط رد الاعتبار تأثرها فقط بنوع العقوبة دون وصف الجريمة . . . . . ١١٢
- مدة رد الاعتبار عند تعدد الأحكام . إسنادها الى أحدثها . ١١٢
- لا محل لرد الاعتبار اذا كانت الأحكام السابقة معلق تنفيذها ١١٣
- الحكم يرد الاعتبار قبل انقضاء المدة المخصوص عليها قلتونا . خطأ . . . . . ١١٤
- متى تبدأ المدة الواجب انقضاؤها لرد اعتبار المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا عفى عن العقوبة . . . ١١٥
- ايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . أثره . . . ١١٦
- رد الاعتبار وصحف الحالة الجنائية . . . . . ١١٦
- رفض طلب رد الاعتبار القضائي تأسيسا على عدم مضي المدة اللازمة لرد الاعتبار القانوني . خطأ . . . . . ١١٧

### المبحث الثاني

#### رد الاعتبار القانوني

- نصوص القانون . . . . . ١١٨
- ماحية رد الاعتبار القانوني . . . . . ١١٩
- شروط رد الاعتبار القانوني . . . . . ١٢٠
- الأحكام الجنائية التي ترسل الى ادارة السوابق . . . ١٢١

الموضوع الصفحة

**تطبيقات قضائية**

- شروط رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنائية . . . . . ١٢٤
- اسناد المدة الى أحدث الأحكام في حالة تعدد العقوبات . ١٢٦
- مدة رد الاعتبار القانوني الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة غير ما ذكر بالبند «أولا» من المادة ٥٥٠ اجراءات . . ١٢٦
- وجوب التحقق من انقضاء الأجل الوارد في المادة ٥٥٠ اجراءات . . . . . ١٢٧
- المدة المحددة لرد الاعتبار القانوني لا تنقطع الا بصدور حكم لاحق لا مجرد اتهام . . . . . ١٢٨
- المادة ٥٥٠ اجراءات لم تفرق عند تحديد المدة بين العقوبة الأصلية وغير الأصلية . . . . . ١٣٠

**المبحث الثالث**

**آثار رد الاعتبار**

- نصوص القانون . . . . . ١٣١
- الآثار الجنائية . . . . . ١٣١
- الآثار المدنية . . . . . ١٣٢

**تطبيقات قضائية**

- آثار رد الاعتبار . . . . . ١٣٢
  - رد الاعتبار بقوة القانون وفقا للمادة ٥٥٢ اجراءات . أثره على توفر الظرف المشدد في جريمة احراز سلاح . . . ١٣٣
- ( م ١٣ - رد الاعتبار )

الموضوع	الصفحة
— سبق الحكم على المتهم باحراز السلاح بعقوبة جنائية لم يرد	
اعتباره عنها • ظوف مشدد • • • • •	١٣٤
— مناط رد الاعتبار عملاً بالمادتين ٥٥٠ ، ٥٥٢ اجراءات • وأثره	١٣٥
— رد الاعتبار يمحو حكم الادانة ولا يمحو الجريمة في ذاتها •	١٣٦

## الفصل الثاني

### رد الاعتبار التجارى

ماهية رد الاعتبار التجارى • • • • •	١٣٩
نصوص القانون • • • • •	١٤١
ضرورة صدور حكم قضائى برد الاعتبار التجارى • • •	١٤٣
حالات امتناع رد الاعتبار • • • • •	١٤٤
رد الاعتبار الوجوبى • • • • •	١٤٤
رد الاعتبار الجوازى • • • • •	١٤٥
اجراءات رد الاعتبار • • • • •	١٤٦
المعارضة فى رد الاعتبار • • • • •	١٤٧
الحكم فى طلب رد الاعتبار • • • • •	١٤٨
آثار رد الاعتبار التجارى • • • • •	١٤٨

## الفصل الثالث

### رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية

تقديم • • • • •	١٥١
نصوص القرار الجمهورى بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ • • •	١٥٢
تقسيم • • • • •	١٥٦



الموضوع	الصفحة
---------	--------

## المبحث الأول

### رد الاعتبار القضائي العسكري

ماهية رد الاعتبار القضائي العسكري	١٥٧
الأشخاص الذين يحق لهم طلب رد الاعتبار	١٥٧
شروط الحكم برد الاعتبار	١٥٨
لا يجوز الحكم برد الاعتبار الا مرة واحدة	١٦٠
رد الاعتبار في حالة تعدد الأحكام	١٦١
اجراءات رد الاعتبار والحكم فيه	١٦١
حالات الغاء الحكم الصادر برد الاعتبار	١٦٣
اعادة النظر في الحكم برد الاعتبار	١٦٤
اجراءات اعادة النظر	١٦٥

## المبحث الثاني

### رد الاعتبار القانوني العسكري

ماهية رد الاعتبار القانوني العسكري	١٦٦
شروط رد الاعتبار القانوني العسكري	١٦٦

## المبحث الثالث

آثار رد الاعتبار القضائي والقانوني العسكري	١٦٩
--	-----

الصفحة

الموضوع

### الفصل الرابع

#### رد الاعتبار عن الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية

١٧١	• • • • • تقديم
	نصوص القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧١ بشأن رد الاعتبار عن
١٧٢	• • • • • الأحكام الصادرة من المجالس العسكرية
١٧٥	• • • • • نموذج طلب رد اعتبار عن جنائية
١٧٧	• • • • • نموذج آخر لطلب رد اعتبار عن جنائية
١٧٩	• • • • • نموذج طلب رد اعتبار عن جنحة
١٨١	• • • • • نموذج آخر لطلب رد اعتبار عن جنحة
١٨٣	• • • • • نموذج طلب رد اعتبار المفلس
١٨٥	• • • • • فهرس الكتاب

---

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٨٤٤٣

---

مركز بغير رفرنس  
للطباعة  
ع. خالد بن الوليد  
ص. ب. محمد





77  
Bibliotheca Alexandrina



0404513

اربعة جلد =

لا غب